مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

- هل الأذكياء وجدانياً أكثر سعادة؟

عثمان حمود الخضر - هدى ملوح الفضلي

- التحليل الكمي للطرق المرصوفة في محافظة سوهاج بجمهورية مصر العربية.

عصام محمد إبراهيم

- سوسيولوجيا الخطاب الإعلاني المستخدم للرمز: تحليل المضمون لعينة من الإعلانات التجارية في المجتمع السعودي.

عبيد عطيان آل مظف

البحوث باللغة الإنجليزية:

- الواقع الاجتماعي النفسي لمقاهي الإنترنت.

صالح ليري - محمد حاجي - وفاء عوض

- النظرية البنيوية: بديل ثالث.

فواز عويد العنزي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٥ - العدد ٢

٢٠٠٧

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 35 - العدد 2 - 2007

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصاتها، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، التي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم الأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج، يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، وتستقبل تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: *Running Head*.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد على سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وعند الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام

الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، أما في حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة فتكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو المصدر كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة بحسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، ولا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 35 – العدد 2 – 2007

التقارير:

الرسائل الجامعية (رسالة ماجستير):

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

بصدور هذا العدد من مجلتكم «مجلة العلوم الاجتماعية» تكون السنة الدراسية قد انتهت وبدأ موسم الصيف. بداية أحب أن أوجه كلمة شكر وعرفان للزملاء الذين شاركوا في الحلقة النقاشية التي حملت عنوان «العلاقات الكويتية الآسيوية» كما أشكر للزملاء العاملين والزميلات العاملات، في المجلة ومديرة التحرير جهودهم التي بذلوها، وأسهمت بدور أساسي في نجاح هذه الحلقة وتحقيق أهدافها المنشودة. وتجدر الإشارة إلى أننا الآن بصدد طباعة مضامين هذه الحلقة النقاشية؛ لتكون من ضمن الأعداد القادمة إن شاء الله. أما العدد الذي بين أيدينا فهو حافل بالدراسات المتعمقة من قبل أكاديميين متخصصين، وقد جاء البحث الأول في مجال علم النفس، وبدأ بصيغة سؤال هو «هل الأذكياء وجدانياً أكثر سعادةً؟». أما البحث الثاني فهو في مجال الجغرافيا، وموسوم بـ «التحليل الكمي للطرق المرصوفة في محافظة سوهاج». في حين يدخل البحث الثالث في مجال علم الاجتماع، وعنوانه «سوسيولوجيا الخطاب الإعلاني المستخدم للرمز الديني: تحليل المضمون لعينة من الإعلانات التجارية في المجتمع السعودي». ويدخل البحث الرابع في علم الاجتماع أيضاً، وهو تحت عنوان «الواقع الاجتماعي النفسي لمقاهي الإنترنت» وهذا البحث باللغة الإنجليزية. وجاء البحث الخامس – وهو باللغة الإنجليزية أيضاً – في مجال علم الاجتماع وعنوانه «النظرية البنيوية: بديل ثالث». أما في باب المراجعات فقد احتوى العدد على مجموعة من مراجعات الكتب القيمة تراوح بين تخصصات الاجتماع، وعلم النفس، والاقتصاد والعلوم السياسية. أما في باب الندوات فقد

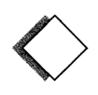
---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

احتوى هذا العدد على الحلقة النقاشية التي عقدتها المجلة حول «العنف بين المراهقين والشباب» وفي باب التقارير نقرأ تقريراً حول «المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية». كما نقرأ في باب الرسائل الجامعية رسالة ماجستير تحمل عنوان «استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتقويم الوضع الراهن لمواقع مدارس البنات الحكومية بمدينة مكة المكرمة».

وفي الختام أشكر للزملاء مشاركتهم وإسهاماتهم البحثية والعلمية مؤكداً ترحيب المجلة وسعادتها بتلقي البحوث والدراسات التخصصية من الإخوة الأكاديميين – أنى كانت مراكز أعمالهم – لنشرها في أعداد المجلة إن شاء الله، مع تمنياتي للجميع بالتوفيق والسداد.

والله الهادي إلى سواء السبيل.



البحوث باللغة العربية

هل الأذكياء وجدانياً أكثر سعادة؟

عثمان حمود الخضر*
هدى ملوح الفضلي**

ملخص: سعت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة المحتملة بين الذكاء الوجداني والسعادة، واستخدمت في تقدير درجة السعادة قائمة أكسفورد للسعادة، تعريب أحمد عبدالخالق، واستخدمت في قياس الذكاء الوجداني مقياسين هما: استبانة الذكاء الانفعالي لرشا الديدي، ومقياس الذكاء الوجداني لفاتن موسى. استخدمت الدراسة عينة مكونة من 153 طالباً و144 طالبة (ن=297) من جامعة الكويت، متوسط أعمارهم 20,1 (ع=1,60). وأظهرت النتائج ارتباطات إيجابية دالة إحصائياً بين السعادة وجميع درجات الذكاء الوجداني الكلية والفرعية، راوحت بين 23, و 64, (عند مستوى دلالة 01,). تشير معادلة الانحدار للتنبؤ بدرجة السعادة من خلال المقاييس الفرعية لمقياسي الذكاء الوجداني إلى أن 6,44% من التباين في درجة السعادة يمكن التنبؤ بها بصورة جوهرية من خلال أربعة مقاييس فرعية هي: تنظيم الوجدان، والدافعية الشخصية، والوعي الذاتي (من استبانة الذكاء الانفعالي)، والتقدير والتعبير عن الوجدان (من مقياس الذكاء الوجداني). لم تسفر النتائج عن فروق جوهرية بين الجنسين في مقياسي السعادة والدرجة الكلية لاستبانة الذكاء الانفعالي، لكنها كشفت فروقاً جوهرية بينهما في كل من: الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني، وجميع المقاييس الفرعية لها، وفي المقياسين الفرعيين: المشاركة الوجدانية ومعالجة العلاقات الخاص باستبانة الذكاء الانفعالي، حيث حازت الإناث متوسطات أعلى في هذه المقاييس من متوسطات نظرائهن الذكور. وما عدا المقياس الفرعي الدافعية الشخصية (استبانة الذكاء الوجداني)، كانت جميع

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.
** قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

درجات المقاييس الكلية والفرعية للذكاء الوجداني مترابطة فيما بينها عند مستوى دلالة 01, مما يعزز الصدق التلازمي لكلا المقياسين.

المصطلحات الأساسية: الذكاء الوجداني، السعادة، الوعي بالذات، تنظيم الذات، حفز الذات، المهارات الاجتماعية، الفروق بين الجنسين.

مقدمة:

مازال مفهوم الذكاء الوجداني[1] في مراحله الأولى، ومازالت خريطة ارتباطاته وتمايزه عن المفاهيم النفسية الأخرى موضع تحقيق من المتخصصين، ونحاول في هذه الدراسة معرفة علاقة الذكاء الوجداني بالسعادة. وكلا المفهومين يندرج تحت ما أسماه "سليجمان" بعلم النفس الإيجابي، وهو اتجاه علمي يركز في دراسته على المفاهيم النفسية الإيجابية، بدلاً من السلبية؛ فمعظم البحوث النفسية التي تتناول الجانب الشخصي والإكلينيكي تركز على الجانب غير السعيد في حياة الإنسان، كالاكتئاب والمخاوف، والإدمان، والتوتر، والقلق، والضغوط، وغير ذلك، في حين قليلة هي البحوث النفسية التي تتناول الجانب السعيد من حياة الإنسان، كالتفاؤل، والأمل، والسعادة، والحكمة، والاعتراف بالفضل، ومعنى الحياة وجودتها ونوعيتها (Seligman, 2003). في المجال الصناعي والتنظيمي، لم يحظ موضوع السعادة باهتمام كاف، وكما يرى "وار" (Warr, 2006) فإن معظم دراسات المهتمين في هذا المجال تتصل بجوانب سلبية كالتوتر، وضغوط العمل، والصراع التنظيمي، وحتى الرضا الوظيفي الذي غالباً ما يقاس من زوايا عدم الرضا، وذلك على الرغم من أهمية مفهوم السعادة شخصياً لكل فرد منا، وارتباطه المفترض بالأداء الوظيفي، والغياب، ودوران العمل، والولاء وسلوك المواطنة، وربما الإبداع أيضاً. وسنحاول هنا أولاً التأطير النظري للدراسة، مع استعراض ما عثرنا عليه من

(1) لاحظ الباحث عدة ترجمات عربية لاصطلاح Emotional Intelligence، فإلى جانب "الذكاء الانفعالي"، هناك "الذكاء الوجداني"، و"الذكاء العاطفي"، و"ذكاء المشاعر". وعلى الرغم من أن الترجمة الحرفية للمفهوم هي الذكاء الانفعالي باعتبار أن كلمة emotion في اللغة الإنجليزية تقابل كلمة انفعال في اللغة العربية، فإن هذه الترجمة قد يساء فهمها لدى الذين يميلون إلى حصر اصطلاح "انفعال" في جوانبه غير السارة أو المرضية، كالخوف والحزن والغضب، واصطلاح "العواطف" sentiment في جوانب الانفعالات السارة، كالسرور والحب. لذا قد يكون استخدام مصطلح "الذكاء الوجداني" أكثر شمولية لجوانب المفهوم السارة وغير السارة وأكثر تقبلاً لدى أوساط العامة، علماً بأن الوجدان تقابل affect في اللغة الإنجليزية (راجع أحمد عبدالخالق، 2004).

دراسات سابقة في هذا الموضوع، وتبيان أهميته، ثم نعرج على ذكر نتائجه ومناقشتها في خاتمة الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

تزخر الأدبيات النفسية بجملة من المفاهيم التي تتقاطع مع مفهوم السعادة بصورة أو بأخرى. فإلى جانب مفهوم السعادة happiness، هناك مفاهيم الرضا عن الحياة life satisfaction، والهناء أو التنعم well-being، وجودة الحياة quality of life، إلى جانب ما أسماه (Abdel-Khalek, 2007) بحب الحياة love of life. ومهمة فرز هذه المفاهيم ليست بالسهلة (Hird, 2003)، ولا هي من أهداف بحثنا هذا، ويكفي القول: إنها مفاهيم يتداخل بعضها مع بعض بصورة أو بأخرى، وبين مقاييسها ارتباطات موجبة عالية، وإن ارتفاعاً في درجة أي منها سيساعد على رفع درجة سعادة الفرد بوجه عام، ولدواع إجرائية، سيتم اعتبار هذه المفاهيم مترادفات في هذه الدراسة، على الرغم من إقرارنا بوجود بعض التمايز بينها نفضل عدم الخوض فيه حرصاً على عدم تشتيت الانتباه عن مشكلة البحث الأصلية.

وتركز معظم تعريفات السعادة على الجانب الانفعالي للفرد، حيث ينظر للسعداء بأنهم أكثر اعتدالاً من الناحية المزاجية، وأكثر سروراً وبهجة، وأكثر استمتاعاً ورضاً بحياتهم، كما أنهم أكثر طمأنينة وتحقيقاً لذواتهم. ويبدو أن هناك عاملاً عاماً يمكن أن نطلق عليه مسمى "الرضا الشامل" الذي يحوي مشاعر الرضا عن جوانب معينة في حياة الفرد، كالرضا عن العمل، والزواج، والصحة، والقدرة الذاتية، وتحقيق الذات. وما نعنيه بالسعادة هنا هو ما يعكسه الرضا العام هذا (أرجايل، 1993). كما يمكن النظر للسعادة باعتبارها سمة مستقرة نسبياً أكثر من كونها حالة انفعالية متغيرة، حيث يرى "فرانسيس" (Francis, 1999) أن السعادة هي الوجه الآخر لما أسماه بالانبساطية المتزنة stable extraversion. وتعد سمات الشخصية، ولا سيما الانبساطية والعصابية، أحد أهم وأقوى المنبئات لسعادة الفرد العامة، تصل في معظم الأبحاث إلى 50% من التباين، بغض النظر عن المقاييس المستخدمة (Argyle & Lu, 1990; Furnham & Cheng, 2000; Lewis, et al., 2002).

هناك عدة عوامل ترتبط في الشعور بالسعادة، من ذلك العلاقات الاجتماعية، والعمل والبطالة، والمال والطبقة الثقافية، والعمر، والصحة (أرجايل، 1993). وتشير دراستان عربيتان (فريح العنزي، 2001؛ أحمد عبدالخالق وصلاح مراد، 2001) إلى

ارتباط السعادة إيجابياً بكل من الثقة بالنفس، والرضا عن الحياة، والتفاؤل والوجدان الإيجابي، والصحة النفسية والجسمية، والتدين، ونمط السلوك "أ"، وسلباً بالوجدان السلبي، والتشاؤم، ومصدر الضبط الخارجي.

لقد قام كل من "مارتن وسورنسون" (Martin & Sorensen, 2001) بدراسة meta-analysis تشمل 300 دراسة إمبيريقية تتناول الاختلافات الفردية في الرضا عن الحياة، والسعادة، واحترام الذات، والصحة، وخلصا إلى أن الإناث الأكبر سناً عبرن عن معدلات منخفضة من الهناء ومفهوم الذات الإيجابية مقارنة بالذكور. وتشير دراسات أخرى إلى وجود فروق فردية بين الجنسين في السعادة، حيث يعبر الذكور عن معدلات سعادة تفوق معدلات الإناث؛ ففي دراسة قام بها أحمد عبدالخالق (2003) على مجموعة من طلبة الثانوية وطالباتها (ن=477) والجامعة (ن=509) في دولة الكويت، مستخدماً قائمة أكسفورد للسعادة، خلص إلى أن هناك فروقاً دالة بين طلبة الجامعة وطالباتها؛ حيث حصل الذكور على متوسط درجات أعلى في السعادة، ولكن هذه الفروق لم تكن دالة في عينة الثانوية.

من جانب آخر، لم تظهر الدراسة التي أجراها فريح العنزي (2001) على 410 طلاب وطالبات في كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي بالكويت فروقاً بين الجنسين في الرضا عن الحياة، بوصفه متغيراً يعكس السعادة. ويرى "ماهون: (Mahon, 2005) أنه على الرغم مما تفصح عنه الإناث من مشاعر سلبية حادة مقارنة بالذكور، فإن مستوى السعادة التي يبدينها تبدو متساوية مع ما يبديه الذكور. (Fujita, Diener, & Sandvik, 1991) ويخلص أرجايل (1993) إلى أن هناك فروقاً ضئيلة بين الجنسين في الشعور بالسعادة، لكن الإناث لديهن مشاعر سلبية تتصف بالحدة أكثر، ويعانين الاكتئاب والقلق واعتلالاً أكثر للصحة، غير أن النساء الصغيرات والرجال الكبار في السن أكثر سعادة من أقرانهم. لكنه يرى أن هذه الفروق بدأت تتقلص في الدراسات الحديثة.

أما في مجال الذكاء الوجداني، فهناك اتجاهان سائدان، الأول ينظر إليه باعتباره نموذجاً هجيناً يجمع جوانب شخصية وانفعالية ودافعية، ويمكن قياسه من خلال استبانات التقرير الذاتي. في حين أن الاتجاه الآخر ينظر للذكاء الوجداني باعتباره نوعاً جديداً من أنواع الذكاء العقلي يعمل من خلال المجال الانفعالي للفرد، وعليه، يجب قياسه من خلال اختبارات الأداء (Brackett & Mayer, 2003;

Matthews, Zeidner, & Roberts, 2002; Mayer, Caruso, & Salovey, 1999; Roberts, Zeidner, & Matthews, 2001).وهناك تداخل بين كلا النموذجين، فكلاهما يسعى إلى فهم وقياس لعمليتي تعرّف الانفعال وتنظيمه في الذات والآخرين. لكن مازال هناك نقاش في الوسط العلمي عن النموذجين إذا ما كان كل منهما يصف المفهوم ويقيسه (عثمان الخضر، 2002؛ Austin, et al., 2005, Barrett, et al., 2001).

وتشير الدراسات السابقة في مجال الذكاء الوجداني إلى أنه يرتبط إيجاباً بجملة من المتغيرات المرغوبة شخصياً واجتماعياً، من ذلك ارتباطه بالرضا عن الحياة (Palmer, et al., 2002)، وحجم العلاقات الاجتماعية وجودتها (Austin, et al., 2005)، والعلاقات الإيجابية مع الأصدقاء (Brackett, et al., 2004)؛ فالأذكياء وجدانياً أكثر قدرة على التكيف الاجتماعي والمخالطة الاجتماعية (Sjoberg & Engelberg, 2005)، كما أنهم أفضل في جانب الصحة النفسية والبدنية (Alkhadher, in press)، وأكثر اهتماماً بمظهرهم الخارجي (Brackett, et al., 2004)، وأكثر استعداداً لطلب المساعدة المهنية وغير المهنية للمشكلات الشخصية الانفعالية (Ciarrochi, & Deane, 2001)، كما أنهم أكثر تفوقاً من الناحية الأكاديمية (Parker, et al., 2004; Petrides, et al., 2004).

من جانب آخر، يرتبط الذكاء الوجداني سلباً بالوحدة والاكتئاب، (Palmer, et al., 2002)، والتدخين وإدمان الكحوليات (Austin, et al., 2005; Trinidad et al., 2002)، وإدمان الإنترنت (Sjoberg & Engelberg, 2005)، ومشكلات القدرة على التعبير الانفعالي (Parker, et al., 2001) alexithymia. وجميع هذه الارتباطات منطقية من الناحية النظرية تدعم الصدق التلازمي للمفهوم.

وفي السياق التنظيمي، وجدت العديد من الدراسات أن الأفراد عالي الذكاء الوجداني أكثر نجاحاً في حياتهم المهنية (Dulewicz & Higgs, 2004, 1998; Vakola, et al., 2004)، وأعلى أداء وظيفياً وشعوراً بضغوط العمل (Kaipiainen & Fletcher, 2001; Slaski, 2001; Slaski, & Cartwright, 2002)، ويشعرون بدرجة أقل بالحاجة للأمن الوظيفي (Jordan, et al., 2002)، ولديهم مهارات قيادية أعلى (Higgs & Rowland, 2002)، كما لديهم مقدرة أعلى على تحقيق التوازن بين متطلبات البيت والعمل (Sjoberg, 2001)، وذلك قياساً بالأقل ذكاء وجدانياً. كما وجد أن الذكاء الوجداني ييسر عملية التغيير التنظيمي (Vakola, et al., 2004)، ويزيد من

أداء فرق العمل (Jordan, Ashkanansy, Hartel, & Hooper 2002)، والأداء الإداري (Slaski & Cartwright, 2002).

أما الدراسات التي أشارت إلى الفروق بين الجنسين في الذكاء الوجداني فقد كشفت بوجه عام إلى تفوق الإناث. ومن هذه الدراسات، دراسة عثمان الخضر (2006) على 109 طلاب و108 طالبات، جامعيين؛ حيث وجد أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين الجنسين في الذكاء الوجداني، وكان متوسط درجات الإناث أعلى من متوسط درجات الذكور. ويتسق ذلك مع ما توصل إليه طالب الهنائي (2002) من أن متوسط درجات الإناث أعلى بصورة دالة من متوسط درجات الذكور باستثناء البعد الأول وهو "إدراك الانفعالات". وما توصلت له دراسة (موسى النبهان ومحمد كمالي 2003). وكذلك دراسة "سيروتشي وزملائه" (Ciarrochi, Chan, & Caputi, 2001) من أن متوسط درجات الإناث على مقياس MEIS أعلى جوهرياً من متوسط درجات الذكور. وهناك العديد من الدراسات الأخرى التي تشير إلى تفوق الإناث في الذكاء الوجداني (Mandell & Pherwani, 2003; Mayer & Geher, 1996; Mayer, et al., 1999).

ونظراً لتأثير الذكاء الوجداني على قدرة الفرد على التكيف الفعال مع متطلبات البيئة المحيطة به وضغوطاتها، أشار كل من "بار أون" و"غولمان" إلى أهمية الذكاء الوجداني في النجاح بالحياة والسعادة (Bar-On, 1997; Goleman, 1995)، ومثلما يقود النجاح للسعادة، فإن السعادة تقود للنجاح أيضاً (Lyubomirsky & King, 2005). فالأفراد الحاصلون على درجة عالية في مقياس الذكاء الوجداني، بحسب نظرية السمات، لديهم قدرة عالية على الوعي والاستبصار بانفعالاتهم، وسلوكهم، وجوانب القوة والضعف في شخصياتهم، كما لديهم قدرة عالية على إدارة انفعالاتهم بصورة تحقق التكيف المطلوب مع الموقف. ومن المفترض، والحال كذلك، أن يتمتع هؤلاء الأفراد بمستوى عال من السعادة والرضا عن الحياة قياساً بنظرائهم ذوي الذكاء الوجداني المنخفض، حيث يرى كل من "غوهم وكلور" (Gohm & Clore, 2002) أن الأفراد الذين يدركون مشاعرهم بصورة دقيقة يتعاملون مع الموضوعات الانفعالية بصورة أفضل، ومن ثم يتمتعون أكثر بحياتهم قياساً بأولئك الذين يدركون مشاعرهم بصورة أقل دقة.

أهمية البحث:

إن كل جهد بحثي يصب في اتجاه ما يعرف بعلم النفس الإيجابي لهو جهد محمود، فإعادة التوازن في الاهتمام بين المفاهيم النفسية الإيجابية والسلبية بات مطلباً ملحاً بعد أن أصبح علم النفس لدى كثير من العامة علماً يهتم بالأمراض والمرضى النفسيين فقط، ولا دخل له بالأسوياء من الناس، وهي إن كانت نظرة خاطئة بلاشك، فإن الباحثين النفسيين أول من يقع عليهم اللوم بسبب تركيزهم الشديد والتاريخي على غير الأسوياء أكثر من الأسوياء. إن السعادة ليست نقيض التعاسة كما عبر عنها "برادبيرن" (Bradburn) عام 1969، وعليه يجب ألا نفترض أن معالجتنا للمفاهيم المرضية التي تقود لتعاسة الإنسان وكدره تعفينا من مهمة دراسة المفاهيم الإيجابية التي تقود إلى سعادته ورضاه عن الحياة، كما لا يمكن أن نفترض القدرة على تعميم نتائج هذه بتلك. فما أحوجنا اليوم إلى العودة إلى جذور المدرسة الإنسانية في علم النفس التي قادها إبراهام ماسلو ونادت بالاهتمام بجملة من المفاهيم الإيجابية العليا كاحترام الذات وتقديرها، والثقة بالنفس، والحب، وتحقيق الذات باعتبارها غاية ما يصبو إليه الإنسان في حياته. ونأمل أن يكون هذا البحث رافداً من روافد علم النفس الإيجابي في الوطن العربي.

وكما أوضحنا سلفاً، مازالت الساحة البحثية النفسية العربية بحاجة لمزيد من بحوث السعادة، وكذا بحوث الذكاء الوجداني، ولا يوجد بحث – في حدود علم باحثي هذه الدراسة – تطرق إلى العلاقة بين هذين المفهومين في الوطن العربي، بل إن من تطرق لذلك من الباحثين الغربيين يعدون على أصابع اليد الواحدة. وقد يكون لحداثة مفهوم الذكاء الوجداني وانشغال معظم الدراسات في التأصيل النظري سبب في ذلك.

نحن مازلنا في مرحلة اكتشاف وتلمس لما يعنيه مفهوم الذكاء الوجداني، وعلاقته وتمايزه عن المفاهيم النفسية الأخرى، لذا، إن أي جهد يصب في هذا الاتجاه سيكون له قيمة نظرية مهمة، وتعد هذه الدراسة فرصة للتحقق من الصدق التلازمي لمقاييس الذكاء الوجداني الجديدة المستخدمة في هذه الدراسة، وهي تعد أيضاً الدراسة الأولى – في حدود علم الباحثين – التي جمعت بين مقياسين للذكاء الوجداني في دراسة واحدة.

الدراسات السابقة:

ونظراً لحداثة مفهوم الذكاء الوجداني فإن الأبحاث التي حاولت فحص العلاقة بينه وبين السعادة محدودة جداً، سواء في العالم العربي، الذي لم يجد الباحثان أي دراسة فيه، أو حتى العالم الغربي. وعلى الرغم من تواتر بحوث السعادة ومنذ زمن بعيد في العالم الغربي، لم يعثر أحمد عبدالخالق (2003) إلا على أربعة بحوث في السعادة من بين ما يزيد على 300 عدد صدرت في المجلات النفسية في كل من مصر والكويت خلال الثلاثين سنة الماضية، مما يشير إلى افتقار الساحة العلمية النفسية العربية لهذا الموضوع. ونستعرض هنا ما عثر عليه الباحثان من دراسات، بعد بحث شامل في قواعد البيانات النفسية والاجتماعية.

أهم هذه الدراسات، كانت لـ"فرنهام وبتريدز " (Furnham & Petrides, 2003) حيث استخدما 88 مفحوصاً، معظمهم من الإناث (ن=77)، وتوصلا إلى أن السعادة ارتبطت طردياً بدرجة عالية بالذكاء الوجداني (ر=70,)، والانبساطية (ر=33,)، والانفتاح (ر=38,)، لكنها ارتبطت عكسياً بالعصابية (ر=-37,)، وجميعها دال عند 01,. ولم يرتبط الذكاء العقلي العام لا بالسعادة، ولا بالذكاء الوجداني، ولا بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية. وأوضحت معادلة الانحدار أن الذكاء الوجداني فسر 54% من التباين مع السعادة. وعند عزل تأثير الذكاء الوجداني، لم تسهم العوامل الخمسة للشخصية بقدر جوهري في تباينها مع السعادة. وفي دراسة مماثلة لكلا المؤلفين (Petrides & Furnham, 2001) توصلت إلى نتائج مماثلة؛ حيث وجدت أن معامل ارتباط مقياس الذكاء الوجداني بالسعادة كان في حدود 43,.

ووجد كل من "اكستريميرا وفرناندز-بروكال" (Extremera, & Fernandez-Berrocal, 2005)، باستخدام مجموعة من الطلاب الأسبان في جامعة ملقا عددها 481، علاقات ارتباطية إيجابية بين الرضا عن الحياة ومجموعة من المقاييس الفرعية للذكاء الوجداني المستخدمة في مقياس Trait Meta-Mood Scale، كالوضوح (تعرف انفعالات الذات بشكل واضح)، وإصلاح المزاج (استخدام التفكير الإيجابي لتعديل المزاج السلبي)، والانبساط بوصفه أحد أبعاد الشخصية. وعكسياً مع الاكتئاب، والغضب، والتوتر، والتعب، إلى جانب العصابية. وباستخدام عينة مكونة من 107 أفراد، قام كل من "بالمر، ودونالدسون، وستوف" (Palmer et al., 2002) بالتحقق من العلاقة بين الذكاء الوجداني والرضا عن الحياة، وخلصوا إلى أن كلاً

من مقياس الوضوح الانفعالي – أحد المقاييس الفرعية للذكاء الوجداني كما يقيسها Trait Meta-Mood Scale – ومقياس الصعوبة في تعرف الانفعالات، ارتبط جوهرياً بالرضا عن العمل.

وباستخدام عينة كندية قوامها 500 مفحوص وأخرى أسكتلندية قوامها 204، توصل كل من "أوستن وساكلوفسكي وإغان" (Austin et al. 2005) إلى أن الذكاء الوجداني ارتبط إيجابياً بالرضا عن الحياة وحجم الشبكة الاجتماعية وجودتها. ويخلص "سجوبيرغ" (Sjoberg, 2001)، إلى استخدام 153 موظفاً سويدياً، أن كلا النوعين من نماذج الذكاء الوجداني، القدرة والسمة، ارتبطا جوهرياً بالقدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات البيت والعمل، الأمر الذي أكدته أيضاً دراسة "هيلجر وهنجستمان" (Heiliger & Hingstman, 2000)

لم تكن جميع الدراسات في هذا المجال توصلت إلى ما وصلت إليه النتائج السابقة، فدراسة "دونالدسون–فيلدر وبوند" (Donaldson-Feilder & Bond, 2004)، التي استخدمت 290 عاملاً بريطانياً، أظهرت أن الذكاء الوجداني لم يرتبط مع الهناء well-being عند عزل تأثير متغيري التقبل والسيطرة على العمل. في حين تنبأ التقبل بالصحة العقلية العامة والهناء، ولكن ليس بالرضا الوظيفي.

مشكلة البحث وأهدافه:

يسعى هذا البحث إلى التحقق من طبيعة العلاقة بين الذكاء الوجداني والسعادة، وإذا ما كان هناك فروق بين الجنسين في كلا المفهومين. ويمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال التالي: هل توجد علاقة دالة إحصائياً بين السعادة والذكاء الوجداني؟ بمعنى آخر، هل الأكثر ذكاء وجدانياً أكثر سعادة أيضاً من نظيره الأقل ذكاءً وجدانياً؟ وهل هناك فروق جوهرية بين الجنسين في كل من السعادة والذكاء الوجداني؟ كما يسعى البحث للتحقق من الصدق التلازمي لمقياسي الذكاء الوجداني المستخدمين.

تعريف المفاهيم الرئيسة:

لأغراض البحث، يمكننا تبني تعريف كل من "ماير وسالوفي" للذكاء الوجداني، الذي يشير إلى أن الذكاء الوجداني "يشمل القدرة على إدراك الانفعالات بدقة، وتقويمها والتعبير عنها، والقدرة على توليدها، والوصول إليها عندما تيسر

عملية التفكير، والقدرة على فهم الانفعال والمعرفة الوجدانية، والقدرة على تنظيم الانفعالات بما يعزز النمو الوجداني والعقلي للفرد" .(Mayer & Salovey, 1997)

وإجرائياً، يمكن تعريف الذكاء الوجداني بأنه ما تقيسه استبانة الذكاء الانفعالي لرشا الديدي (2005)، ومقياس الذكاء الوجداني لـ "سكوت وزملائه" (Schutte et. Al., 1998)، والمعرب من قبل "فاتن موسى".

من الممكن أن ننظر للسعادة باعتبارها مفهوماً مركباً من عدة انفعالات ومشاعر إيجابية كالمتعة، والإثارة، والبهجة، والفرح، والرضا (Orsucci, 2001)، لكن من الممكن الاصطلاح على ما اقترحه "فينهوفن" (Veenhoven, 1993) من أن السعادة هي الدرجة التي يحكم عندها الفرد بأن نوعية حياته على درجة عالية من الرضا. وإجرائياً يمكن تعريف السعادة بأنها ما تقيسه قائمة أوكسفورد للسعادة لـ "أرجايل ومارتن ولو" (Argyle, et al., 1995)، تعريب أحمد عبدالخالق (2003).

فروض الدراسة:

بناء على ما استعرض من إطار نظري ودراسات سابقة يمكننا أن نصوغ فروض الدراسة على النحو الآتي:

الفرض الأول: هناك علاقة دالة إحصائياً بين درجة الفرد في مقياس السعادة من جهة ومقاييس الذكاء المستخدمة في هذه الدراسة.

الفرض الثاني: توجد علاقة دالة إحصائياً بين مقياسي الذكاء الوجداني المستخدمين في الدراسة.

الفرض الثالث: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات الذكور والإناث في السعادة.

الفرض الرابع: يحصل الإناث على متوسط درجات أعلى في الذكاء الوجداني مقارنة مع متوسط درجات نظرائهن الذكور.

طريقة البحث:

العينة:

اختيرت العينة من طلاب جامعة الكويت، وقوامها 297 طالباً وطالبة (153 طالباً و144 طالبة)، جميعهم كويتيون. راوحت أعمارهم بين 18–24 عاماً، بمتوسط 20,1

وانحراف معياري 1,60. وأخذت العينة من خلال التطوع الذاتي لطلبة المقررات الدراسية وطالباتها.

الأدوات:

استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

1 - قائمة أوكسفورد للسعادة:

طور القائمة في صيغتها الأصلية الإنجليزية "أرجايل ومارتن ولو" (Argyle, et al., 1995)، ومن ثم عربها أحمد عبدالخالق (2003) على عينة كويتية من 1420 مواطناً كويتياً. والنسخة العربية تتكون من 29 عبارة تقيس بعداً واحداً، ويجيب المفحوص عن كل منها بتحديد مدى انطباقها عليه باختيار أحد البدائل (لا، قليل، متوسط، كثير، كثير جداً). وللقائمة معامل ثبات يتعدى 90, في جميع العينات المستخدمة، كما أنه يرتبط بمحكات خارجية لا تقل عن 56,. ويميل الذكور إلى الحصول على معدلات أعلى من الإناث في هذه القائمة.

2 - استبانة الذكاء الانفعالي:

قام بتصميم الاستبانة رشا الديدي (2005)، حيث تتألف من 75 بنداً موزعة على خمسة أبعاد، بواقع 15 بنداً لكل بعد، وهي: الوعي الذاتي، وتنظيم الانفعال وإدارته، والدافعية الشخصية، والمشاركة الوجدانية، وتناول العلاقات الشخصية المتبادلة. تصنف الاستبانة ضمن مقاييس الذكاء الوجداني التي تقيس السمة مقابل القدرة، حيث إن السمة مرتبطة بجوانب الشخصية في حين أن القدرة مرتبطة بجوانب معرفية. ووفقاً لذلك صممت الاستبانة بطريقة التقرير الذاتي، وهو مناسب لفئة المراهقين والراشدين. وتتم الإجابة عن طريق تحديد المفحوص مدى انطباق كل عبارة عليه (دائماً = 4؛ غالباً= 3؛ أحياناً =2؛ نادراً =1؛ مطلقاً = صفر)، وأدنى درجة للاستبانة كلها هو 150، وأقصاها 300. وقد أورد دليل التعليمات بيانات صدق المحكمين، والصدق الظاهري، والصدق التلازمي، والصدق التمييزي. كما راوح معامل ثبات الاختبار للأبعاد الفرعية بين 56, و 71,.

3 - مقياس الذكاء الوجداني:

قام بتصميم المقياس في نسخه الإنجليزية الأصلية "سكوت وزملاؤه (Schutte et al., 1998)، ثم قامت "فاتن موسى دت" بترجمته إلى العربية

باستخدام عينة مصرية مكونة من 112 طالباً، ثم وسعت العينة لتشمل 658 طالباً وطالبة من الجامعة والمرحلة الثانوية. ويصنف المقياس ضمن مقاييس القدرة؛ حيث بني في أساسه على نظرية "سالوفي وماير" (Mayer & Salovey 1990)، التي ترى أن الذكاء الوجداني أحد أنواع الذكاء العام، لكن المقياس – وبخلاف ما تعارف في مقاييس القدرة – صمم في صورة تقرير ذاتي حيث يحدد المفحوص مدى انطباق كل عبارة من عبارات المقياس الـ33 عليه (تنطبق، لا أحدد، ولا تنطبق). وأدنى درجة يمكن أن يحصل عليها المفحوص 33 وأعلاها 99. ويتألف المقياس من ثلاثة مقاييس فرعية، تتكون كل منها من 11 بنداً، وهي: التقدير والتعبير عن الوجدان، والتنظيم الوجداني، واستعمال الوجدان. وأورد الدليل معاملات ألفا للمقياس ككل (90,)، وكل مقياس فرعي (التقدير والتعبير عن الوجدان = 79,، تنظيم الوجدان = 79,، استعمال الوجدان = 81,). كما أورد بيانات الاتساق الداخلي والصدق التمييزي وصدق المحكمين وصدق المحتوى، ولكنه لم يورد بيانات التحليل العاملي للمقياس في صيغته العربية.

الإجراءات:

شارك جميع أفراد العينة المذكورة بشكل تطوعي، حيث أعطوا ملزمة تحوي المقاييس الثلاثة المستخدمة في الدراسة، وعبئت في مكان مناسب في جلسة واحدة. ورتب تطبيق المقاييس بحيث تؤخذ قائمة أكسفورد للسعادة أولاً، ثم استبانة الذكاء الانفعالي، ثم مقياس الذكاء الوجداني. وبعد التدقيق عليها، استبعدت بعض الاستمارات التي لم تلتزم التعليمات، وبخاصة تلك التي لم تملأ المقاييس بالكامل، ثم أدخلت البيانات بعد ذلك في الحاسب الآلي تمهيداً لمعالجتها.

جمع البيانات وتحليلها:

حصل على بيانات الدراسة من خلال أفراد العينة في العام الدراسي 2006–2005، فبالإضافة إلى البيانات الديمغرافية، جمعت بيانات الدرجات الخام للمقاييس الثلاثة. وبعد جمع البيانات وحصرها أدخلت في الحاسب الآلي الشخصي للمؤلف الأول، ثم حللت إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSSwin). وقد أجريت التحليلات الإحصائية التالية: المتوسط، والانحراف المعياري، واختبار ت، ومعاملات ارتباط بيرسون، ومعادلة الانحدار. واعتبرت معاملات الارتباط دالة إحصائياً عندما يكون مستوى دلالتها $\alpha \geq$ 05 ,.

النتائج:

ولكون المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة حديثة نسبياً، كان من المناسب التحقق من ثباتها ومقارنتها بتلك الموضحة في الدراسات الأصلية لمؤلفي تلك المقاييس. ويوضح جدول (1) مقارنة بين معاملات ألفا كما وجدت في هذه الدراسة وتلك التي أظهرتها دراسات مؤلفي المقاييس. وكما هو موضح في الجدول، كان معامل ألفا لقائمة أكسفورد للسعادة في هذه الدراسة مقارباً لما كان عليه في دراسة معرب الاستبانة (عبدالخالق، 2003). أما معاملات ألفا لمقياس الذكاء الوجداني فكانت أقل في هذه الدراسة عما كانت في الدراسة الأصلية لمؤلفة الاستبانة، لكنها مازالت في الحدود المقبولة حيث لم تقل عن 70,. أما استبانة الذكاء الانفعالي، ففي حين كان معامل ألفا للمقياس كله في هذه الدراسة (81.) أعلى مما أظهرته دراسة مؤلفة المقياس (71,)، كانت معاملات ألفا للمقاييس الفرعية جميعاً أقل في هذه الدراسة عما وجدته المؤلفة في دراستها، وتصل في مقياسي الدافعية الشخصية والوعي بالذات لمستوى ضعيف نسبياً (41, و54, على التوالي) مما يستوجب الحذر عند تفسير نتائج هذين المقياسين الفرعيين.

جدول (1)

مقارنة بين معاملات ألفا في هذه الدراسة وتلك الموضحة في الدراسات الأصلية لمؤلفي المقاييس

	معامل ثبات ألفا	
	في هذه الدراسة	في دراسة مؤلف المقياس
قائمة أوكسفورد للسعادة	,95	91, – 94،
مقياس الذكاء الوجداني	,88	,90
التقدير والتعبير عن الوجدان	,71	,79
التنظيم الوجداني	,70	,79
استعمال الوجدان	,76	,81
استبانة الذكاء الانفعالي	,81	,71
الوعي الذاتي	,54	,67
تنظيم الوجدان	,66	,69
الدافعية الشخصية	,41	,56
المشاركة الوجدانية	,59	,64
معالجة العلاقات	,60	,65

ويوضح جدول (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم "ت" لكلا الجنسين لكل مقياس من مقاييس الدراسة. كان متوسط درجة مقياس السعادة للعينة كلها م=92,3 (ع=18,6)، وهو للذكور م= 93,6 (ع=17,1) وللإناث م=91,1 (ع=19,9)، لكن لايوجد فروق جوهرية بين كلا المتوسطين. أما متوسط مقياس الذكاء الوجداني للعينة كلها فوصل إلى م=83,2 (ع=10,1)، وقد حصلت الإناث على متوسطات أعلى جوهرياً في الدرجة العامة للمقياس وفي كل المقاييس الفرعية الثلاثة مقارنة بنظائرها لدى الذكور، وذلك بصورة جوهرية دالة عند مستوى دلالة 01,، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الذكاء الوجداني لهن في هذا المقياس قياساً بالذكور. أما استبانة الذكاء الانفعالي فإنه يدعم جزئياً النتيجة السابقة، حيث يظهر تفوق الإناث بصورة جوهرية في مقياسين فرعيين فقط هما المشاركة الوجدانية ومعالجة العلاقات، أما الفروق بين كلا الجنسين في الدرجة الكلية وباقي الدرجات الفرعية فكانت غير جوهرية على الرغم من ميل معظمها لصالح الإناث.

جدول (2)
المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم "ت" لعينتي الذكور (ن=153) والإناث (ن=144) لمتغيرات البحث المستخدمة

	العينة كلها (ن=297)		الذكور (ن=153)		الإناث (ن=144)		ت
	م	ع	م	ع	م	ع	
قائمة أوكسفورد للسعادة	92,3	18,6	93,6	17,1	91,1	19,9	1,1
مقياس الذكاء الوجداني	83,2	10,1	81,2	10,9	85,5	8,7	*3,6
التقدير والتعبير عن الوجدان	27,9	3,6	27,0	3,9	28,9	3,0	*4,5
التنظيم الوجداني	27,5	3,7	26,9	4,0	28,2	3,3	*3,1
استعمال الوجدان	27,7	3,9	27,1	4,1	28,4	3,8	*2,9
استبانة الذكاء الانفعالي	188,4	20,7	186,8	19,3	189,8	21,8	1,1
الوعي الذاتي	33,6	6,4	33,4	6,2	33,80	5,9	0,5
تنظيم الوجدان	36,2	6,9	36,3	6,7	36,0	7,1	0,3
الدافعية الشخصية	34,9	5,2	35,1	5,2	34,7	5,3	0,5
المشاركة الوجدانية	40,5	5,8	39,4	5,3	41,7	6,1	*3,3
معالجة العلاقات	41,8	6,0	40,9	6,0	42,7	6,0	*2,3

* دالة عند 01 , 0.

أحد الأهداف الرئيسة للدراسة هو التحقق من العلاقة بين السعادة والذكاء الوجداني، ويساعدنا جدول (3) في كشف طبيعة هذه العلاقة، حيث يظهر معاملات ارتباط بيرسون بين مقياس السعادة ومقياسي الذكاء الوجداني. من الواضح أن درجة مقياس السعادة ترتبط إيجاباً بصورة دالة إحصائياً بجميع الدرجات الكلية والفرعية لمقياسي الذكاء الوجداني، تصل إلى مداها مع الدرجة الكلية لاستبانة الذكاء الانفعالي (ر=64,)، لكنها لا تقل عن 23, (مع استعمال الوجدان). وهذه العلاقات الارتباطية أعلى، بصورة عامة، بين مقياس السعادة و استبانة الذكاء الانفعالي ومقاييسه الفرعية (بين 25, و64,) مقارنة مع مقياس الذكاء الوجداني ومقاييسه الفرعية (بين 23, و35,). لكنه على الرغم من ذلك، أظهرت معادلة الانحدار المتعدد التدريجي لمتغيرات الذكاء الوجداني الفرعية في التنبؤ بالسعادة (Stepwise) المبينة في جدول (4)، أن هناك أربعة مقاييس فرعية فقط أسهمت بصورة جوهرية في المعادلة أوصلت معامل الارتباط المتعدد لمعادلة الانحدار النهائية (R) إلى 668, حيث كان 44,6% من التباين (R^2) في السعادة يرجع إلى المتغيرات الأربعة، وهي: تنظيم الوجدان، والدافعية الشخصية، والوعي الذاتي (من استبانة الذكاء الانفعالي)، والتقدير والتعبير عن الوجدان (من مقياس الذكاء الوجداني)، وجميعها دالة عند مستوى دلالة 01,. ولم تسهم المقاييس الفرعية الأخرى بصورة جوهرية في المعادلة.

هذا، ويشير جدول (3) إلى معاملات ارتباطات منطقية ومتوقعة بين مقاييس الذكاء الوجداني في درجاتها الكلية والفرعية، حيث كانت جميعها طردية وذات دلالة إحصائية، ما عدا تلك المتعلقة بالدافعية الشخصية التي اقتربت معظمها من الصفر، ونذكر هنا أن معامل ثبات الدافعية الشخصية كان منخفضاً في الأصل، كما أوضحنا سلفاً، حيث كان 41,.

جدول (3)
معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
1	قائمة أوكسفورد للسعادة											
2	التقدير والتعبير عن الوجدان	,34**										
3	التنظيم الوجداني	,35**	,66**									
4	استعمال الوجدان	,23**	,69**	,69**								
5	مقياس الذكاء الوجداني	,35**	,88**	,89**	,90**							
6	الوعي الذاتي	,44**	,26**	,41**	,34**	,37**						
7	تنظيم الوجدان	,50**	,30**	,47**	,40**	,44**	,69**					
8	الدافعية الشخصية	,25**	,04	,05	,08	,07	-,14*	,03				
9	المشاركة الوجدانية	,35**	.44**	,36**	,35**	,43**	,20**	,29**	,32**			
10	معالجة العلاقات	,42**	.47**	,50**	,45**	,53**	,37**	,51**	,26**	,58**		
11	استبانة الذكاء الانفعالي	,64**	.47**	,58**	,51**	,60**	,67**	,78**	,42**	,69**	,82**	

* دال إحصائياً عند مستوى 0,05 بدلالة طرفين، ** دال إحصائياً عند مستوى0,01 بدلالة طرفين.

جدول (4)
معادلة الانحدار المتعدد التدريجي لمتغيرات الذكاء الوجداني الفرعية في التنبؤ بالسعادة (Stepwise)

متغير المحك	المتغير المستخدم	R	R^2	B	Beta	Constant
السعادة	تنظيم الوجدان*	,561	3,14	,771	3,03	22,316–
	الدافعية الشخصية*	,612	,375	,898	,264	
	التقدير والتعبير عن الوجدان**	,645	,417	1,072	,208	
	الوعي الذاتي*	,668	,446	،766	,250	

* استبانة الذكاء الانفعالي ** مقياس الذكاء الوجداني.

ثم قام الباحث بإجراء مقارنة طرفية في متوسط درجات السعادة بين الربعين الأول والرابع لكل مقياس كلي وفرعي من مقاييس الذكاء الوجداني باستخدام اختبار "ت"؛ وذلك لمعرفة القدرة التمييزية لمقاييس الذكاء الوجداني المستخدمة بين من هم عالي الذكاء الوجداني ومنخفضيه في متوسطات السعادة. وكما هو موضح من جدول (5)، كانت الفروق بين الربعين جوهرية عند مستوى دلالة 01, في جميع مقاييس الذكاء الوجداني الكلية والفرعية.

جدول (5)
دلالة الفروق بين متوسطي درجات السعادة للربعين الأعلى والأدنى في مقاييس الذكاء الوجداني

	الربع الأعلى ن=74		الربع الأدنى ن=74		ت
	م	ع	م	ع	
مقياس الذكاء الوجداني	81,7	19,7	100,7	16,3	*6,0
التقدير والتعبير عن الوجدان	82,8	18,6	101,9	14,7	*6,7
التنظيم الوجداني	82,0	19,6	101,1	14,2	*6,2
استعمال الوجدان	84,7	19,9	97,2	19,0	*3,5
استبانة الذكاء الانفعالي	77,9	16,9	104,6	13,9	*8,72
الوعي الذاتي	81,7	21,9	100,8	14,1	*6,4
تنظيم الوجدان	83,5	22,2	101,7	13,0	*6,0
الدافعية الشخصية	86,2	18,9	96,9	18,5	*3,3
المشاركة الوجدانية	81,9	20,8	98,5	16,4	*5,5
معالجة العلاقات	84,8	18,5	102,3	13,9	*6,0

المناقشة:

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من علاقة الذكاء الوجداني بالسعادة، وقدمت لذلك أربعة فروض ستناقش جميعاً في هذا القسم، حيث تبنت الدراسة في **فرضها الأول** فرض وجود علاقة دالة إحصائياً بين درجة الفرد في مقياس السعادة من جهة ومقاييس الذكاء الوجداني المستخدمة. النتائج تؤكد صحة هذا الفرض حيث كانت جميع الارتباطات بين درجة السعادة ودرجات المقاييس الكلية والفرعية للذكاء الوجداني دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 01,، راوحت بين 23, و64,. وهي نتيجة تعزز الصدق التلازمي لمقياسي الذكاء الوجداني. وعند التدقيق في تلك العوامل الفرعية للذكاء الوجداني التي تسهم بصورة جوهرية في هذه العلاقة نجدها أربعة، هي: تنظيم الوجدان، والدافعية الشخصية، والوعي الذاتي (من استبانة الذكاء الانفعالي)، والتقدير والتعبير عن الوجدان (من مقياس الذكاء الوجداني). استأثرت بـ 44% من التباين. ويرجع ذلك إلى أن الفرد الذكي وجدانياً لديه قدرة أكبر على إدارة انفعالاته بصورة تحقق التكيف الفعال مع متطلبات البيئة المحيطة به وضغوطاتها، وقدرة عالية على الوعي والاستبصار بانفعالاته وسلوكه، وجوانب القوة والضعف في شخصيته، ويدرك مشاعره بصورة أكثر دقة، ويتعامل مع الموضوعات الانفعالية بصورة أفضل، كما لديه قدرة عالية على حفز ذاته على الرغم مما يعترضه أحياناً من محبطات، وجميعها قدرات مهمة في تكيف الفرد الفعال مع مواقف الحياة، ومهمة أيضاً لتحقيق أهدافه الشخصية، مما يعزز فرص شعور الفرد بالسعادة لنجاحه في مهامه الحياتية، وبالرضا العام عن الحياة.

أتاح تصميم البحث فرصة لمعرفة الصدق التلازمي بين مقياسين حديثين للذكاء الوجداني، هما: استبانة الذكاء الانفعالي لرشا الديدي، ومقياس الذكاء الوجداني لفاتن موسى، وقد أشار **الفرض الثاني** للدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين هذين المقياسين، الأمر الذي عززته النتائج. وباستثناء المقياس الفرعي الدافعية الشخصية (استبانة الذكاء الانفعالي) كانت جميع درجات المقاييس الكلية والفرعية للذكاء الوجداني مترابطة فيما بينها عند مستوى دلالة 01,. وإذا أردنا تحديد مدى صلاحية كلا المقياسين للاستخدام البحثي، يجب أن ينظر أيضاً إلى معاملات ثبات كليهما؛ ففيما يخص مقياس الذكاء الوجداني لفاتن موسى، كانت معاملات ألفا للمقياس جميعها أعلى من 70, وهذا يعزز من صلاحية استخدام

المقياس، لكن يعيبه عدم وضوح البناء الداخلي له؛ حيث لم تورد مؤلفته بيانات التحليل العاملي له في صيغته العربية. أما فيما يخص استبانة الذكاء الانفعالي لرشا الديدي، فإنه في حين كان معامل ثبات الدرجة الكلية للمقياس عالية (81,)، كانت معاملات ثبات الاستبانة الفرعية متوسطة إلى منخفضة نسبياً، تصل في مقياس الدافعية الشخصية إلى 41, الأمر الذي يوجب الحذر عند تفسير نتائج هذا المقياس.

لم تكن الدراسات السابقة حاسمة بشأن الفروق الفردية بين الجنسين في السعادة، مما حدا بهذه الدراسة، في **فرضها الثالث**، لتبني الفرض الصفري بافتراض عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في متوسطات السعادة بحسب ما يقيسه مقياس أكسفورد للسعادة في صيغته العربية. وقد يفسر ذلك ما توصل إليه كل من "كرنج وغوردون" (Kring & Gordon, 1998) من أنه على الرغم من أن الإناث أكثر تعبيراً عن انفعالاتهن من الذكور، فإنهن لسن أكثر شعوراً بتلك الانفعالات من الذكور. ويبدو أن التنشئة الاجتماعية مسؤولة عن ذلك، حيث تشجع التنشئة الاجتماعية الإناث على التعبير الانفعالي عن مشاعرهن، لكنها ترى في المقابل أن من تمام الرجولة أن يتماسك الذكور عن التعبير عن انفعالاتهم باعتبارها علامات ضعف يجب ألا تظهر عليهم، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الخبرة الانفعالية في السعادة مختلفة لكلا الجنسين.

الاتجاه العام للدراسات التي تطرقت للفروق بين الجنسين في الذكاء الوجداني تشير في مجملها إلى تفوق الإناث على الذكور، وهذا ما حدا بهذه الدراسة، في **فرضها الرابع**، إلى افتراض أن نتائجها لن تخرج عن هذا السياق، وهو أمر تحقق بوجه عام. فقد حصلت الإناث على متوسطات أعلى في الدرجة العامة لمقياس الذكاء الوجداني وفي كل مقاييسه الفرعية الثلاثة مقارنة بنظائرها لدى الذكور بصورة جوهرية. أما استبانة الذكاء الانفعالي فإنه دعم جزئياً النتيجة السابقة، حيث يظهر تفوق الإناث بصورة جوهرية في مقياسين فرعيين هما *المشاركة الوجدانية* ومعالجة العلاقات، أما الفروق بين الجنسين في الدرجة الكلية وباقي الدرجات الفرعية فكانت غير جوهرية على الرغم من ميل معظمها لصالح الإناث.

ويبقى السؤال: لماذا يحصل الإناث على معدلات ذكاء وجداني أعلى من الذكور؟ هناك أدلة علمية متراكمة تشير إلى أن الإناث أكبر قدرة على قراءة الإشارات غير اللغوية وبخاصة تلك الصادرة من الوجه، ولربما ساعد في ذلك

التفاعل المبكر بين الأم وطفلها، حيث يشير برودي (Brody, 1985) إلى أن الأمهات يتكلمن ويظهرن تعابير انفعالية أكثر حين يتفاعلن مع بناتهن مقارنة مع أولادهن، مما يساعد على تطوير مهارة الإدراك والتعبير عن الانفعال عند الإناث بصورة أكبر من الذكور. وهناك تفسير فسيولوجي آخر يشير إلى أن الجهاز اللمبي المختص بالعمليات الانفعالية أكبر عند الإناث قياساً بالذكور، الأمر الذي يمكن أن يرفع من كفاءتهن على الفهم والإدراك والتعبير الانفعالي بصورة أكبر من الذكور .(Gur et al., 2002)

الدراسة ارتباطية في منهجها، لذا لا نستطيع ادعاء السببية في ارتفاع درجة السعادة إلى تأثير ارتفاع درجة الذكاء الوجداني، وكل ما يمكن إثباته هنا هو الارتباطية بين كلتا الدرجتين. هناك جملة من المتغيرات التي يمكن أن تتوسط العلاقة بينهما، والتي من المعروف ارتباطها بكل من السعادة والذكاء الوجداني على حدة، من ذلك الشخصية، وجودة العلاقة الاجتماعية وحجمها داخل الأسرة وخارجها، والصحة البدنية والنفسية، والنجاح المهني، والتفوق الأكاديمي، والتوازن بين متطلبات البيت والعمل، وغير ذلك. وقد يكون من المناسب في الدراسات اللاحقة التحقق من حجم تأثير تلك المتغيرات الوسيطة على العلاقة الارتباطية بين السعادة والذكاء الوجداني. لقد أوضحت دراسة (Furnham & Petrides, 2003) أن العلاقة بين الذكاء الوجداني والسعادة بقيت جوهرية حتى بعد استبعاد أثر الشخصية. وعلى كل حال، فإن أي جهد مبذول لرفع مستوى ذكاء الفرد الوجداني سيسهم في رفع مستوى سعادة الفرد، ليس هذا فحسب، بل كما تشير الدراسات السابقة، سيساعد ذلك في تحسين جملة من المتغيرات المرغوبة شخصياً واجتماعياً.

إلى أي مدى يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة؟ ابتداء يجب الاعتراف بأن الكثير من البحوث النفسية – ومنها هذا البحث – تعتمد على طلاب الجامعات والمدارس باعتبارهم عينات متاحة سهلة الوصول إليها والحصول عليها، وكما هو معلوم، لا يعتبر الطلاب عينة ممثلة إلا للمجتمع الطلابي الذي سحبوا منه. ومن المناسب في الدراسات المستقبلية أن تستخدم عينات أخرى كالموظفين أو المتزوجين مثلاً، هذا فضلاً عن تطبيقها في مجتمعات أخرى غير المجتمع الكويتي، فهناك أدلة تشير إلى تأثير ثقافة المجتمع في قوة العلاقة بين هذه المتغيرات .(Schimmack, et al., 2002)

إضافة لذلك، فإن الدراسة الحالية استخدمت مقاييس تقرير ذاتي، ومثل هذه المقاييس تتأثر عادة بالمزاج الآني للمفحوص، ومدى وعيه وإدراكه لذاته. وننوه هنا بأن مقياسي الذكاء الوجداني المستخدمين في هذه الدراسة يندرجان ضمن مقاييس السمة وليس القدرة، والبيانات التي نحصل عليها تعبر عما يراه الفرد في نفسه، وعلى الرغم من توفر اختبار للذكاء الوجداني يقيس الأداء (عثمان الخضر، 2006)، فقد آثر باحثا هذه الدراسة استبعاده منها بسبب طول المقياس الذي يتطلب ما يقارب 45 دقيقة لتطبيقه وحده، إضافة إلى أن بطارية الاختبارات تحتوي على ثلاثة مقاييس أخرى؛ مما قد يؤدي إلى ملل المفحوص، إضافة إلى أن الوقت المسموح لتطبيق المقاييس المذكورة لا يسع لتطبيقها جميعاً. وعلى ذلك فإن ما توصلنا إليه من نتائج هنا يمكن تعميمه على مقاييس السمة المماثلة له، وليس على مقاييس القدرة. ويقترح الباحثان تخصيص بحث آخر لدراسة العلاقة بين السعادة والذكاء الوجداني باستخدام مقياس للذكاء الوجداني مصمم وفقاً لنموذج القدرة. هذا، ومن المفترض ألا يرتبط مقياس الذكاء الوجداني وفقاً لنموذج القدرة بالسعادة، باعتباره أحد أنواع الذكاء العقلي التي من المعروف تاريخياً تمايزها عن مفاهيم السعادة والشخصية.

أشرنا في مقدمة الدراسة إلى أنها تندرج ضمن ما يعرف بعلم النفس الإيجابي، وحبذا لو استمرت الدراسات القادمة في استكشاف علاقة الذكاء الوجداني بمفاهيم نفسية إيجابية أخرى كالأمل، والحكمة، وتقدير الذات واحترامها، والثقة بالنفس، وتحقيق الذات، والاعتراف بالفضل، والنجاح. وفي المجال الصناعي والتنظيمي، يمكن دراسة علاقة الذكاء الوجداني بالإنتاجية، والإبداع، والرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي. لكن ذلك كله يجب أن يسبقه إطار نظري يسوغ مسعى الدراسة. وعلى غرار ما تم من دراسات مع مفهوم الذكاء العقلي، يمكن دراسة ما يمكن تسميته بالذكاء الوجداني لفريق العمل كله، وعلاقة ذلك بإنتاجية الفريق وكفاءته. الدراسة الحالية استخدمت مقياساً عاماً للسعادة، وقد يكون من المناسب مستقبلاً استكشاف علاقة الذكاء الوجداني بمقاييس محددة للسعادة مثل تلك التي تقيس السعادة الزوجية.

المراجع:

أحمد عبدالخالق (2003). معدلات السعادة لدى عينات عمرية مختلفة من المجتمع الكويتي. **دراسات نفسية**، 13(4): 581-612.

أحمد عبدالخالق وصلاح مراد (2001). السعادة والشخصية: الارتباطات والمنبئات. **دراسات نفسية، 11(3)**: 337-349.

أرجايل، مايكل (1993). سيكلوجية السعادة، ترجمة: فيصل عبدالقادر يونس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: **عالم المعرفة**، عدد 175: 9-10.

رشا الديدي (2005). **استبانة الذكاء الانفعالي**. القاهرة: مكتبة الإنجلو مصرية.

رشا الديدي (2005). الذكاء الانفعالي وعلاقته باضطرابات الشخصية لدى عينة من دارسي علم النفس. **مجلة علم النفس المعاصر**، 1(1)، 69-112.

عثمان الخضر، (2002). الذكاء الوجداني..هل هو مفهوم جديد، **دراسات نفسية، 12**(1): 5-41.

عثمان الخضر (2006). تصميم مقياس عربي للذكاء الوجداني والتحقق من خصائصه السيكومترية وارتباطاته. **دراسات نفسية**، 16(2): 259-289.

فاتن موسى. دليل مقياس الذكاء الوجداني (المعلومات المرجعية الأخرى غير متوفرة في الدليل)

فريح العنزي (2001). الشعور بالسعادة وعلاقته ببعض السمات الشخصية: دراسة ارتباطية مقارنة بين الذكور والإناث. **دراسات نفسية، 11**(3): 351-377.

موسى النبهان ومحمد كمالي (2003). تطوير مقياس للذكاء العاطفي وتقدير خصائصه السيكونترية. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 19(1): 79-109.

Abdel-Khalek, A., M. (2007). Love of Life as a new construct in the well-being domain. *Journal of Social Behavior and Personality*, 35 (1): 125-134.

Alkhadher, O. (in press). The relationship between emotional intelligence and psychological health in a sample of Kuwaiti college students. *Psycholosical Regarts*.

Argyle, M. & Lu, L. (1990). The happiness of extroverts. *Personality and Individual Differences, 11*,: 1011-1017.

Argyle, M., Martin, M., & Lu, L. (1995). Testing for stress and happiness: The role of social and cognitive factors. In C.D.Spielberger, & I.G.Sarason (Eds.), *Stress and emotion* (pp.173-187).Washington, DC: Taylor & Francis.

Austin, E.J., Saklofske, D.H., & Egan, V. (2005). Personality, well-being and health correlates of trait emotional intelligence. *Personality and Individual Differences*, 38 (3): 547-558.

Bar-On, R. 1997. Bar-*on Emotional quotient inventory: Technical manual*. New York: Multi-Health Systems.

Barrett, G. V., Miguel, R. F., Tan, J. A., & Hurd, J. M. (2001, April). Emotional intelligence: The Madison Avenue approach to science and professional practice. In R. C. Page (Chair), *Emotional intelligence: Applications and issues for organizations*. Symposium conducted at the 16th annual meeting of the Society for Industrial and Organizational Psychology, San Diego, CA.

Brackett, M. A., & Mayer, J. D. (2003). Convergent, discriminant, and incremental

validity of competing measures of emotional intelligence. Personality and *Social Psychology Bulletin*, 29: 1147-1158.

Brackett, M. A., Mayer, J.D. & Warner, R.M. (2004). Emotional intelligence and its relation to everyday behavior. *Personality and Individual Differences, 36*: 1387-1402.

Bradburn, N.M. (1969). *The structure psychological well-being*. Chicago: Aldine.

Brody, L.R. (1985). Gender differences in emotional intelligence development: a review of theories and research. *Journal of Personality, 53*: 102-149.

Ciarrochi, J. V., Chan, A. Y. C., & Caputi, P. (2001). A critical evaluation of the emotional intelligence construct. *Personality and Individual Differences*, 28: 539-561.

Ciarrochi, J. V., & Deane, F. P. (2001). Emotional competence and willingness to seek help from professional and nonprofessional sources. *British Journal of Guidance and Counseling*, 29: 233-246.

Donaldso-feilder, E. J. & Bond, F. W. (2004). The relative importance of psychological acceptance and emotional intelligence to workplace well-being. *British Journal of Guidance and Counseling*, 32(2): 187-203.

Dulewicz, V. & Higgs, M. (2004). Can emotional intelligence be developed? *International Journal of Human Resource Management, 15(1): 95-111(17).*

Extremera, N., & Fernandez-Berrocal, P. (2005) Perceived emotional intelligence and life satisfaction: Predictive and incremental validity using the Trait Meta-Mood Scale. *Personality and Individual Differences, 39: 937-948.*

Francis, L. (1999). Happiness is a thing called stable extroversion. *Personality and Individual Differences, 26: 5-11.*

Fujita, F., Diener, E., & Sandvik, E. (1991). Gender differences in negative affect and well-being: The case for emotional intensity. *Journal of Personality and Social Psychology, 61: 427-434.*

Furnham, A., & Cheng, H. (2000). Perceiving parental behavior, self-esteem and happiness. *Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology, 35*, 463-470.

Furnham, A., & Petrides, K.V. (2003). Trait emotional intelligence and happiness. *Social Behavior and Personality, 31*(8): 815-824.

Gohm, C.L., & Clore, G.L. (2002). Four latent traits of emotional experience and their involvement in attribution style, coping and well being. *Cognition and Emotion, 16:* 495-518.

Goleman, D. (1995). *Emotional Intelligence*. London: Bloomsbury Publishing.

Gur, R., Gunning-Dixon, F., Bilker, W.B., & Gur, R.E. (2002). Sex differences in temporo-limbic and frontal brain volumes of healthy adults, *Cerebral Cortex*, 12: 998-1003.

Jordan, P.J., Ashkanasy, N.M., & Hartel, C.E.J. (2002) Emotional intelligence as a moderator of emotional and behavioral reactions to job insecurity. *Academy of Management Review, 27*: 1 - 12.

Jordan, P. J., Ashkanasy, N. M., Härtel, C. E. J., & Hooper, G. S. (2002). Workgroup emotional intelligence: Scale development and relationship to team process effectiveness and goal focus. *Human Resource Management Review, 12,*: 195 - 214.

Hahon, N (2005). Happiness as related to gender and health in early adolescents. *Clinical Nursing Research 14(2): 175-90*

Heiliger, P.J., & Hingstman, L. (2000). Career preferences and the work-family balance in medicine: gender differences among medical specialists. *Social Science and Medicine, 50*: 1235-1246.

Higgs, M. and Rowland, D. (2002). Dose it need emotional intelligence to lead change? *Journal of General Management, 27*: 62-76.

Hired, S. (2003). *What is wellbeing? A brief review of current literature and concepts.* Scotland: NHS Health.

Kaipianen, S. & Fletcher, C. (2001). Emotional intelligence and performance. Paper to the British Psychological Society Occupational Psychological Conference, Winchester.

Kring, A. & Gordon, A. (1998). Sex differences in emotion: Expression, Experince, and Physiology. *Journal of Personality and Social Psychology, 74*(3): 686-703.

Lewis, CA, Francis, LJ, & Ziebertz, H. G. (2002). reliability and construct validity of the German translation of the Oxford Happiness Inventory. *North American Journal of Psychology, 4:* 211-220.

Lyubomirsky, S., King, L. A., & Diener, E. (2005). The benefits of frequent positive affect: Does happiness lead to success? *Psychological Bulletin, 131:* 803-855.

Mandell, B., & Pherwani, S. (2003). Relationship between emotional intelligence and transformational leadership style: A gender comparison. *Journal of Business and Psychology,17(3):* 387-404.

Martin, P. & Silvia, S. (2001). Gender differences in self-concept and psychological well-being in old age, *The Journals of Gerontology Series B: Psychological Sciences and Social Sciences, 56: 195-P213.*

Matthews, G., Zeidner, M., & Roberts, R. D. (2002). *Emotional Intelligence: Science and Myth.* Cambridge, MA: MIT Press.

Mayer, J.D., Caruso, D.R., & Salovey, P. (1999). Emotional intelligence meets standards for traditional intelligence. *Intelligence, 27:* 267-298.

Mayer, J.D. & Geher, G. (1996). Emotional intelligence and the identification of emotion. *Intelligence, 22:* 89-113.

Mayer, J. D., & Salovey, P. (1997). What is emotional intelligence? In P. Salovey & D. Sluyter (Eds.), *Emotional development and emotional intelligence: Implications for educators* (pp. 3-31). New York: Basic.

Palmer, B., Donaldson, C., & Stough, C. (2002). Emotional intelligence and life satisfaction. *Personality & Individual Differences*, 33(7): 1091-1100.

Parker, J.D.A., Summerfeldt, L.J., Hogan, M.J., & Majeski, S.A. (2004). Emotional intelligence and academic success: Examining the transition from high school to university. *Personality and Individual Differences, 36 (1):* 163-172.

Parker, J. D. A., Taylor, G. J., & Bagby, R. M. (2001). The relationship between emotional intelligence and alexithymia. *Personality and Individual Differences, 30*: 107-115.

Petrides, K. V., Frederickson, N., & Furnham, A. (2004). The role of trait emotional intelligence in academic performance and deviant behaviour at school. *Personality and Individual Differences, 36: 277 - 293.*

Petrides, K. V. & Furnham, A. (2001). Trait emotional intelligence: Psychometric investigation with reference to established trait taxonomies. *European Journal of Personality, 15:* 425-448.

Roberts, R. D., Zeidner, M., & Matthews, G. (2001). Does emotional intelligence meet traditional standards for an intelligence? Some new data and conclusions. *Emotion, 1:* 196-231.

Schimmack U, Radhakrishnan P, Oishi S, Dzokoto V. (2002). Culture, personality, and subjective well-being: integrating process models of life satisfaction. *Journal of Personality and Social Psychology,* 82: 582-93

Seligman, M. E. P. (2003). Positive psychology: Fundamental assumptions. *The Psychologist, 16*: 126-127.

Schutte, N. S., Malouff, J. M., Hall, L. E., Haggerty, D. J., Cooper, J. T., Golden, C. J. y Dornheim, L. (1998). Development and validation of measure of emotional intelligence. *Personality and Individual Differences, 25*: 167-177.

Sjoberg, L. (2001). Emotional intelligence and life adjustment: A validation study SSE/ EFI Working Paper Series in Business Administration, No 2001:8

Sjoberg, L., & Engelberg, E. (2005). Measuring and validating emotional intelligence as performance or self-report. In K. B. S. Kumar (Ed.), *Emotional intelligence.* Research insights (pp. 97-125). Hyderabad, India: ICFAI University Press.

Slaski, A.M. (2001). An investigation into emotional intelligence, managerial stress and performance in UK supermarket chain. PhD thesis, UMIST.

Slaski, M., & Cartwright, S. (2002). Health, performance, and emotional intelligence: An exploratory study of retail managers. Stress & Health: *Journal of International Society for the Investigation Stress, 18*: 63-68.

Spence, G., Oades, L. G., & Caputi, P. (2004). Trait emotional intelligence and goal self-integration: important predictors of emotional well-being? *Personality and Individual Differences*, 37(3): 449-461.

Trinidad, D. R., & Johnson, C. A. (2002). The association between emotional intelligence and early adolescent tobacco and alcohol use. *Personality and Individual Differences, 32*: 95-105.

Vakola, M., Tsaousis, I., & Nikolaou, I. (2004). The role of emotional intelligence and personality variables on attitudes toward organizational change. *Journal of Managerial Psychology, 19*(2): 88 - 110.

Veenhovenm R. (1993)m *Happiness in nations: Subjective appreciation of life in 56 nations. 1946-1992*, Erasmus University Press, Rotterdam.

Warr, P. (2006). *Happiness is a serious matter. People and organization at work, Spring, 1-2.*

قدم في: يونيو 2006

أجيز في: يناير 2007



Are Emotionally Intelligent individuals Happier?

Othman H. AL-Kader*
Huda M. AL-Fadly

The present study aimed to assess the possible relationship between Emotional Intelligence (IE) and Happiness. The study used the Arabic version of Oxford Happiness Inventory (OHI), the Emotional Intelligence Questionnaire (EIQ), as well as the Emotional Intelligence Measure (EIM). The sample consisted of 153 male and 144 female Kuwaiti college students. Their mean age was 20.1 (SD = 1.60). The results confirmed the positive and significant correlations between OHI and all total and sub-measures of both EI measures, which range between .23 and .64. Regression analysis showed that four sub-measures of EI explained 44.6% of the total variance in happiness. These are the following: *Emotion Regulation, Personal Motivation, and Self-Awareness* (of EIQ), as well as *Assessing and Expression Emotion* (of EIM). No sex differences were found in Happiness or with the total score of EIQ. However, significant differences were found between them in the total score of EIM and all its sub-measures, as well as two sub-measures of the EIQ, namely: *Empathy* and *relationship skills*, where females got significantly higher means than males. Considerable significant relationships were found among all measures of EI which confirmed the concurrent validity of these measures.

Key words: Sex differences, Self-awareness, Self-regulation, *Self-emotional intelligence, Happiness, Motivation, Social skills.*

* Dept. of Psychology, College of Social Sciences, University of Kuwait
** Dept. of Psychology, College of Social Sciences, University of Kuwait.

التحليل الكمي للطرق المرصوفة
في محافظة سوهاج بجمهورية مصر العربية

عصام محمد إبراهيم*

ملخص: تركز هذه الدراسة على تحليل الطرق المرصوفة في محافظة سوهاج، هذه المحافظة التي تعد إحدى محافظات مصر العليا التي تضم سوهاج وقنا وأسوان، ويحدها شمالاً محافظة أسيوط، وجنوباً محافظة قنا، ومن الشرق محافظة البحر الأحمر، ومن الغرب محافظة الوادي الجديد، وتشغل المحافظة نحو درجة عرضية (51 دقيقة)؛ حيث تبدأ حدودها من الجنوب عند دائرة عرض 6 26، وتنتهي في الشمال عند57 26 شمالاً، أما الامتداد الجغرافي، فيبلغ نحو125 كيلو متراً من الجنوب إلى الشمال، كما تنحصر بين خطي طول 20 13،31 32 شرقاً. وتعد محافظة سوهاج من أكبر محافظات الوادي؛ فهي تشغل مساحة 1575,97 كيلو متراً مربعاً من دون الإضافات الصحراوية موزعة على أحد عشر مركزاً، كما أنها تعد من المحافظات الريفية؛ فهي تضم نحو3,4 ملايين نسمة عام 2004، يتركز معظمهم في الريف الذي يشكل نحو 78,1% من إجمالي سكان المحافظة. وتبدأ الدراسة بالعقد الحضرية ومعامل الجار الأقرب، ومؤشر الانعطاف، ومؤشر الترابط، و درجة المركزية، ومعامل الانتشار، كما عنيت بدراسة إمكانية الوصول وذلك بحسب المتغيرات المختلفة، و بلغ المتوسط العام لمركزية الطرق في المحافظة 5,4، وهذا المؤشر يزيد على درجة المركزية في الوجه البحري (3,8، وجاءت مدينة سوهاج في المرتبة الأولى من حيث إمكانية الوصول تبعاً للمتغيرات المختلفة، تليها مدينة أخميم (أربعة متغيرات) وطما (أربعة متغيرات) وساقلتة (متغيران)، وانتهت الدراسة بالنتائج والتوصيات.

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية.

المصطلحات الأساسية: نظم المعلومات الجغرافية – الوصلات – درجة المركزية – معامل الانتشار– إمكانية الوصول.

المقدمة:

ينصب اهتمام الدراسة الحالية على التحليل الكمي للطرق المرصوفة في محافظة سوهاج بجمهورية مصر العربية، هذه المحافظة التي تعد إحدى محافظات مصر العليا التي تضم سوهاج وقنا وأسوان، ويحدها شمالاً محافظة أسيوط، وجنوباً محافظة قنا، ويحدها من الشرق محافظة البحر الأحمر، ومن الغرب محافظة الوادي الجديد، شكل (1).

وتشغل المحافظة نحو درجة عرضية (51 دقيقة)؛ حيث تبدأ حدودها من الجنوب عند دائرة عرض 6 26، وتنتهي في الشمال عند57 26 شمالاً، أما الامتداد الجغرافي فيبلغ نحو125 كيلو متراً من الجنوب إلى الشمال، كما تنحصر بين خطي طول 20 31، 13 32 شرقاً.

وتعد محافظة سوهاج من أكبر محافظات الوادي؛ فهي تشغل مساحة 1575,97 كيلو متراً مربعاً من دون الإضافات الصحراوية، موزعة على أحد عشر مركزاً، كما أنها تعد من المحافظات الريفية؛ فهي تضم نحو 3,4 ملايين نسمة عام 2004 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بيان تقديري بسكان محافظة سوهاج – 2004) يتركز معظمهم في الريف الذي يشكل نحو 78,1% من إجمالي سكان المحافظة.

موضوع الدراسة:

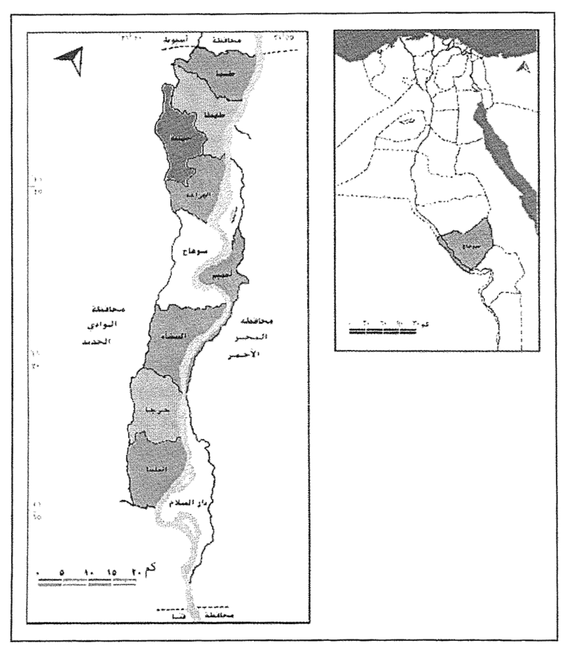
تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات التطبيقية في مجال جغرافية النقل لمحافظة سوهاج بجمهورية مصر العربية، وإبراز إمكانات الاستفادة منها في دعم البحث الجغرافي.

مشكلة البحث:

تعد دراسة التحليل الكمي للطرق المرصوفة، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية لحركة المرور عليها مطلباً أساسياً، وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإن المشكلات المتعلقة بتحليل الطرق داخل المحافظة تأخذ أشكالاً عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 – تعدد الجهات الخاصة بالإشراف على الطرق، حيث تشرف وزارة النقل

(الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري) على الطرق السريعة، ومديرية الطرق والنقل تتولى الإشراف على الطرق المحلية الواقعة ضمن النطاق العمراني للمحافظة، والإدارة العامة للمرور تهتم بالعملية الرقابية للحركة المرورية على الطرق، ومن ثم فإن عدم وجود آلية واضحة للتعاون والتنسيق بين هذه الجهات في جمع المعلومات يمثل عائقاً أمام الجهود الرامية إلى معالجة دراسة الطرق.



شكل (1) – إطار منطقة الدراسة وموقعها من الدولة

2 – قلة الدراسات الجغرافية في مجال التحليل الكمي لجغرافية النقل، وحوادث الطرق، والتوزيع الجغرافي للحركة المرورية على شبكة الطرق ومستويات الخدمة عليها...

أهداف الدراسة:

1 – محاولة إبراز البناء الداخلي لمحاور الطرق في المحافظة، وذلك من أجل تحديد أفضل تصور لتحليل شبكة الطرق بها.

2 – دراسة العلاقة بين مواقع العقد وأنماطها النقلية، وتوضيح أهميتها التطبيقية.

3 – تعرف الخصائص المميزة لهيكل شبكة الطرق، مثل إمكانية الوصول Accessibility والتعبير عنها بصورة كمية توفر معايير مفيدة تساعد على تفهم أعمق لمدى كفاءتها، والكشف عن الأبعاد الممكنة لاستخدامها.

4 – تعرف الأسلوب الأمثل الذي يمكن أن يتخذ مؤشراً للتطور الاقتصادي الذي وصلت إليه المحافظة، حيث إن التباين في خصائص شبكات الطرق ما هو إلا انعكاس للمظاهر المكانية في النظام الاقتصادي والاجتماعي.

منهج الدراسة وأسلوبها:

اتبع الباحث في إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ أي تحليل الوضع الحالي للطرق في المحافظة، بهدف الكشف عن العلاقات بين الظواهر الجغرافية المختلفة لمنطقة الدراسة، والمنهج الإقليمي، الذي أمكن من خلاله الوقوف على التباين المكاني لأطوال الطرق وتصنيفها وتوزيعها، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة في إطار البحث العلمي الموضوعي.

وقد استخدم الباحث عدداً من الأساليب الكمية في مواضع متعددة لمعالجة بيانات هذه الدراسة وعند التمثيل الكارتوجرافي النهائي للأشكال مثل: الكثافات المختلفة، ومؤشر الانعطاف، ودرجة الترابط، ودرجة المركزية، ومعامل الانتشار، وإمكانية الوصول...

وسنتناول دراسة تحليل شبكة الطرق المرصوفة في المحافظة من خلال دراسة: العقد النقلية الحضرية، ومؤشر الانعطاف، ومؤشر الترابط، ودرجة المركزية، ومعامل الانتشار، وإمكانية الوصول، وفيما يلي دراسة لكل منها:

أولاً – العقد الحضرية:

تعرف عقد النقل "بأنها حلقة متصلة بوساطة الوصلات Branches التي يمكن الوصول إليها بوساطة الطرق البرية، أو أنها الموضع الذي تتلاقى فيه خطوط النقل ويقترب بعضها من بعض (Teodrovic, 1985: 11). والعقد غالباً ما تكون مراكز حضرية، والخطوط هي الطرق التي تتفاعل معها العقد، وتقدم الشبكة إمكانية أفضل لارتباط العقد فيما بينها في أقل مسافة وزمن بأقل تكلفة (سعيد عبده، 1990: 17).

ولتعدد مراكز الاستقرار البشري في المحافظة (268 قرية و 1217 نجعاً تابعاً) لن تشمل الدراسة هذا العدد، بل ستركز على دراسة العقد الرئيسة (المدن)؛ وذلك لأهمية الموقع المركزي (المسافة)، والبعد البشري والاقتصادي (السكاني) للعقد الرئيسة.

وقد بلغ عدد العقد النقلية الحضرية في المحافظة إحدى عشرة عقدة (مدينة)، تضم أكثر من خمس سكانها (21,9%)، في عام 2004، وتتفاوت أحجامها السكانية تفاوتاً كبيراً؛ فبينما تجاوزت العقد الثلاث: سوهاج، وجرجا، وأخميم نصف سكان الحضر(50,8%)، حيث بلغت نسبة كل منها 24,7%، 8%، 12,3% على الترتيب، راوحت باقي العقد بين 4%– 6% كما هو الحال في البلينا (5,7%)، وجهينة (5,6%)، دار السلام (4,5%)، والمراغة (4,5%)وأخيراً انخفضت النسبة في عقدة ساقلتة إلى (2,5%).

ومن الناحية التوزيعية، يتركز نحو ثماني عقد نقلية غرب النيل، وهو ما يوازي نحو 72,7% من جملة العقد النقلية، بينما يقتصرالجانب الشرقي (شرق النيل) على وجود ثلاث عقد (دار السلام، وساقلتة، وأخميم) بما يعادل 27,3% من جملتها، وهذا الواقع يرجع إلى وجود نهر النيل الذي يعد من أبرز العوامل المؤثرة في توزعها، وسنتناول دراسة مؤشر الجار الأقرب Nearest Neighbour Analysis (Clark, 1977: 63) لهذه العقد، كما هو مبين في جدول (1).

جدول (1)

مؤشر الجار الأقرب بين العقد النقلية في محافظة سوهاج

العقد المتجاورة	المسافة/كم	العقد المتجاورة	المسافة/كم
طما – طهطا	17	جرجا – البلينا	16
طهطا – المراغة	13	ساقلتة ـأخميم	20
المراغة – سوهاج	19	أخميم – دار السلام	50
سوهاج– المنشأة	15	سوهاج – جهينة	24
المنشأة – جرجا	25	سوهاج – أخميم	5
طهطا – جهينة	28	إجمالي طول المسافة	232

(1) متوسط المسافة بين العقد = 232 ÷ 11 =21,09

(2) الكثافة ن = $\sqrt{\frac{\text{عدد العقد}}{\text{المساحة}}\ \frac{11}{1575,6}}$ = 083544,0

(3) متوسط المسافة المتوقعة = $\frac{1}{083544,0}$ = 11,97

(4) مؤشر أقرب المتجاورات = $\frac{\text{طول المسافة الفعلية}}{\text{طول المسافة المتوقعة}} = \frac{21,09}{11,97}$ = 1,76

يتضح من الجدول السابق أن التوزع ليس عشوائياً أومتجمعاً، إنما يمثل نمطاً يميل إلى التناسق والانتظام؛ لأن قيمة مؤشر الجار الأقرب تزيد على الواحد صحيح (1,76).

ثانياً – مؤشر الانعطاف للطرق البرية المرصوفة:

تختلف وصلات الطرق المرصوفة في المحافظة في درجات انعطافها عن الخط المستقيم، بين طرق تأخذ الشكل المستقيم مثل وصلة سوهاج – أخميم بمؤشر انعطاف 100%، وطرق تقترب من الشكل المستقيم، ومنها وصلة جرجا – البلينا، ووصلة طما – طهطا، ولايزيد مؤشر انعطاف أي منها على 110%، وعلى النقيض من ذلك تنحرف بعض الوصلات عن الخط المستقيم بصورة ملحوظة، حيث يزيد مؤشر انعطاف بعضها على 150% مثل وصلة ساقلتة – أخميم.

وقد تنحرف بعض الطرق انحرافاً إيجابياً لتجمع أكبر قدر من الحركة (سعيد عبده 1988: 42؛ فاروق كامل عز الدين، 1989: 92)، مثل طريق المنشأة – جرجا،

الذي تبلغ درجة انعطافه 139% لمروره بعدد من القرى الرئيسة مثل : الدويرات، الزوك الغربية، أولاد حمزة ...

كما أنها تنحرف بغرض حماية الأراضي الزراعية التي تهدر عند إنشاء الطريق، وذلك بملازمته لجسور الترع والمصارف، وأمثلة ذلك : طريق سوهاج / المنشأة، والمراغة/ سوهاج، وطهطا/ المراغة، الذي يلازم ترعة نجع حمادي الغربية، والطرق الثلاث يراوح مؤشر انعطافها بين 112%–115%.

ويبلغ المتوسط العام لمؤشر انعطاف الطرق المرصوفة في المحافظة 110,37%، ومع الاختلافات الواضحة بين وصلات الطرق في درجات انعطافها فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات يوضحها جدول (2) وشكل (2)، ومن خلالهما يتضح ما يلي:

الفئة الأولى: مؤشر انعطاف منخفض (أقل من 120%).

وتجمع هذه الفئة بين طرق تأخذ الشكل المستقيم مثل وصلة سوهاج – أخميم، الذي يتطابق بالفعل طوله الحقيقي مع طوله المستقيم، وبين طرق يزيد طولها الحقيقي على طولها المباشر مثل وصلة طهطا – المراغة (118%)، وعلى الرغم من أن شبكة المجاري المائية في المحافظة تعد عاملاً عائقاً لاستقامة الطرق العرضية، فإن ذلك لم يمنع من وجود بعضها في هذه الفئة مثل وصلة سوهاج – أخميم؛ حيث أمكن التغلب على هذا الفصل بإنشاء كوبري سوهاج – أخميم، والعديد من الكباري الصغيرة على الترع والمصارف المنتشرة في جميع أرجاء المحافظة، إضافة إلى الوصلات الطولية غرب النيل مثل طما / طهطا (106%)، وطهطا / المراغة (18%)، والمراغة/ سوهاج (112%)، سوهاج / المنشأة (115%)، والوصلات الطولية شرق النيل مثل أخميم / دارالسلام (111%)..

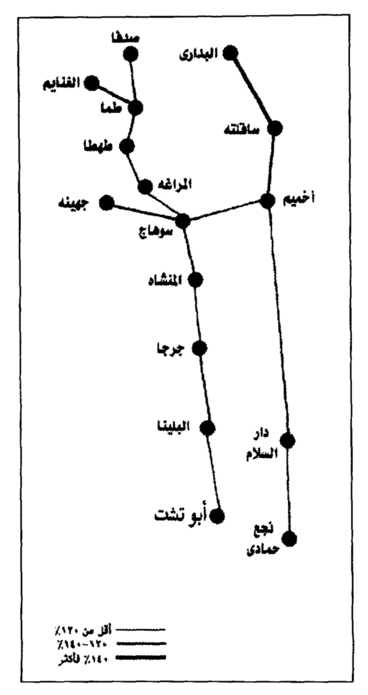
الفئة الثانية: ذات المؤشر المتوسط (بين 120% – 140%).

تتميز وصلات هذه الفئة بأنها أقل طولاً من الفئة السابقة، وتضم خمس وصلات هي: المنشأة /جرجا (139%)، والبلينا /أبو تشت (133%)، وطما / الغنايم (122%)، والسايح/ جهينة (125%)، وسوهاج /جهينة (120%)، كما تتميز وصلات هذه الفئة بأن انحرافها عن الاتجاه المباشر انحراف إيجابي، هدفه خدمة أكبر عدد من القرى وجذب أكبر قدر من الحركة.

جدول (2)
مؤشر انعطاف وصلات الطرق الرئيسة المرصوفة
في محافظة سوهاج عام 2004[1]

م	الوصلات	الطول الفعلي/كم	الطول المستقيم/ كم	مؤشر الانعطاف %
أ	طريق أسيوط/ سوهاج (غرب النيل)	113	108	105
	صدفا – طما	9	8	113
	طما – طهطا	17	16	106
	طهطا – المراغة	13	11	118
	المراغة – سوهاج	19	17	112
	سوهاج – المنشأة	15	13	115
	المنشأة – جرجا	25	18	139
	جرجا – البلينا	16	15	107
	البلينا – أبو تشت	16	12	133
ب	طريق أسيوط/ سوهاج (شرق النيل)	116	108	107
	البداري – ساقلتة	44	40	110
	ساقلتة – أخميم	20	13	154
	أخميم – دار السلام	50	45	111
	دار السلام – نشنا	54	46	117
أ	وصلات من المحور العربي	–	–	–
	طما – الغنايم	14	11,5	122
	السايح – جهينة	10	8	125
	سوهاج – جهينة	24	20	120
ب	وصلات حضرية فرعية	–	–	–
	سوهاج – أخميم	5	5	100
	المجموع	282	255,5	110,37

(1) مؤشر الانعطاف = الطول الفعلي/ الطول المستقيم × 100



شكل (2) – دليل الانعطاف للطرق البرية في سوهاج عام 2000

الفئة الثالثة: مؤشرالانعطاف مرتفع (أكثر من 140%).

وتقتصر هذه الفئة على وصلة ساقلتة / أخميم (154%)، وأهم ما يميز هذه الوصلة انحرافها السلبي لتأثرها بالعامل التضاريسي شرق النيل.

وقد استخدم الباحث أسلوباً لتمثيل مسافات الطرق البرية الحقيقية (محمد

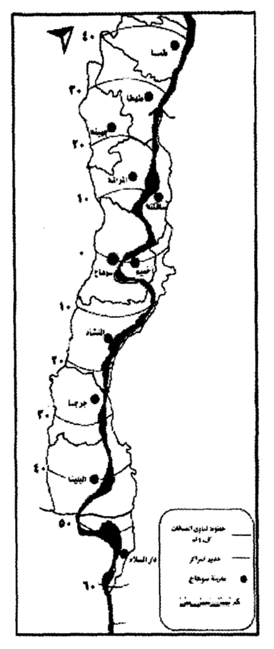
إبراهيم رمضان، 1995: 260)، وذلك لوصف نظام شبكة الطرق في المحافظة وتحليله، والوقوف على مدلولاته الجغرافية، وذلك باستخدام خطوط التساوي الأيزوبليث Isopleths، كما هو مبين في جدول (3) وشكل (3)، ومنهما يتضح:

تباين درجة كفاءة الطرق البرية التي تصل بين مدينة سوهاج وباقي مدن المحافظة؛ فبينما بلغت درجة كفاءة الطريق البري سوهاج/ أخميم نحو262° درجة (وهو أكثر الطرق البرية كفاءة)، انخفضت هذه الدرجة بالنسبة لباقي الطرق، كما هو الحال لطريق سوهاج / طهطا 224° درجة، وتنخفض لطريق سوهاج/ جهينة (158°)، الذي يعد أقل الطرق كفاءة، ويرجع ذلك إلى تباين المسافات الفاصلة بين خطوط تساوي المسافات الحقيقية على الخط المستقيم، الذي يعكس في النهاية اختلاف الخصائص المكانية لمدن منطقة الدراسة، ويمكن من تتبع أرقام جدول (3) تقسيم الطرق البرية بمحافظة سوهاج بحسب درجة كفاءتها إلى ما يلي:

جدول (3)*
المسافة الحقيقية والمستقيمة ودرجة كفاءة الطرق البرية بين مدينة سوهاج وباقي مدن المحافظة

المدينة	المسافة الحقيقية للطريق البري بين سوهاج والمدينة (كم)	المسافات المستقيمة بين سوهاج والمدينة بالسم	درجة الكفاءة	
			الدرجة	المستوى
طما	49	8,6	250°	متوسط الكفاءة
طهطا	30	6,8	224°	متوسط الكفاءة
المراغة	22	2,8	181°	متوسط الكفاءة
جهينة	27	6,3	158°	ضعيف الكفاءة
المنشأة	17	3,9	236°	متوسط الكفاءة
جرجا	35	7,2	195°	متوسط الكفاءة
البلينا	51	9,8	233°	متوسط الكفاءة
أخميم	6	1,1	263°	متوسط الكفاءة
ساقلتة	20	4,1	187°	متوسط الكفاءة
دار السلام	53	11,2	239°	متوسط الكفاءة

* الجدول من عمل الباحث: حيث قيست المسافات الحقيقية باستخدام البلانميتر من الخرائط الطبوغرافية. مقاييس مختلفة، ودرجة كفاءة الطريق = طول المسافة المستقيمة بين كل خط تساوى وآخر على الطبيعة ÷ طول المسافة الفاصلة بين كل خط تساوي وآخر (مختارة)، و يضرب الناتج × 360° للتحويل إلى تقدير دائري، وتدل درجة 360 على استقامة الطريق وبلوغه مستوى الكفاءة القصوى.



شكل (3) – خطوط تساوي المسافات الحقيقية للطرق البرية الواصلة بين مدينة سوهاج ومدن مراكز المحافظة عام 2000

أ – الطرق ضعيفة الكفاءة (أقل من –180°):

وهي التي تتميز بكثرة تعرجها (نسبياً)، وتتمثل في طريق سوهاج/ جهينة (158)، وذلك لمروره بمعظم المحلات العمرانية الأصغر حجماً، ومتتبع مسارات الترع والمصارف متجنباً الأحواض الزراعية؛ حيث يلاحظ تقارب خطوط تساوي

المسافات الحقيقية على شكل حرف(V) المقلوب ناحية مدينة سوهاج على الخط المستقيم الواصل بين جهينة وسوهاج؛ مما يؤكد تعرج الطريق الواصل بينهما ومن ثم ضعف كفاءته.

ب – الطرق متوسطة الكفاءة (من 180° – 270°):

وهي التي تتصف بأنها متوسطة التعرج في معظمها، ويمثلها باقي طرق منطقة الدراسة؛ وذلك لامتدادها على المحلات العمرانية كبيرة الحجم السكاني كما هو الحال بالنسبة لطريق سوهاج / أخميم، والطرق الموصلة بين سوهاج و المنشأة وساقلتة.

وفيما يتعلق بنظام شبكة الطرق بمنطقة الدراسة، تبين أنها تضم نوعين من حيث درجة الكفاءة؛ مما أضفى عليها الشكل غير المنتظم؛ وذلك لتباين كفاءتها بشكل واضح بالنطاق الغربي من المحافظة، وذلك لكثرة عدد المحال العمرانية والترع والمصارف التي تمر بها معظم الطرق في هذا النطاق مقارنة بطرق شرق النيل.

ثالثاً – مؤشر الترابط:

ترتبط المدن الإحدى عشرة في محافظة سوهاج بعدد من الطرق المرصوفة، ولسهولة قياس درجة ترابطها حولت إلى خريطة طبولوجية Topological Map.

ويعتبر مؤشر بيتا أحد مقاييس الترابط البسيطة الذي يمكن من خلاله الحكم على اكتمال الشبكة، وقد بلغ المتوسط العام باستخدام هذا المؤشر1,1، وهو ما يشير إلى أنها شبكة مترابطة، وينخفض عن هذا المتوسط مراكز طما (1)، وطهطا (1)، والمنشأة (1)، بينما تتفق مراكز جهينة، وجرجا، ودار السلام معه، وتزيد عليه مراكز سوهاج (1,2)، والبلينا (1,4)، وأخميم (1,3) كما هو مبين في جدول (4) وشكل (4).

أما مؤشر جاما فيعتمد على أقصى عدد من الوصلات التي يمكن أن تتكون منها شبكة الطرق، لذا تقل درجة الترابط بحسب هذا المؤشر لتصل إلى 0,38، مما يعني أنها شبكة ضعيفة الترابط، ولم يتحقق بها الاتصال المباشر بين جميع عقدها لتصل إلى مرحلة الاكتمال، وهو ما يلاحظ على العقد الطرفية مثل طما، والبلينا، ودار السلام، التي لا تتصل مباشرة إلا بعقدة واحدة أو باثنتين على الأكثر،

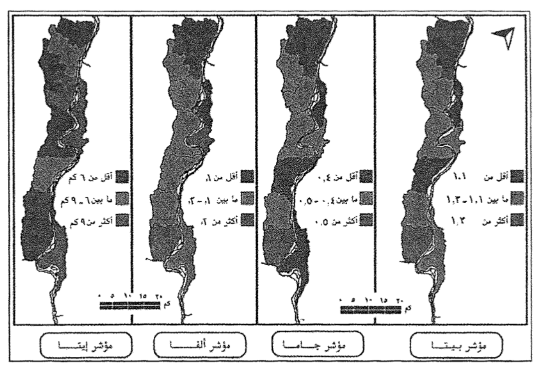
وينخفض عن المتوسط العام أربع عقد هي: طما (0,36)، وطهطا (0,37)، والمنشأة (0,37)، ودار السلام (0,37)، بينما تعد ساقلتة العقدة الوحيدة التي تتفق مع المتوسط العام (0,38)، في حين تنخفض بقية العقد عن المتوسط.

– وتبلغ درجة الترابط بحسب مؤشر ألفا 0,07، ويتضح من ذلك حاجة الشبكة إلى عدد من الوصلات المباشرة بين عقدها لرفع كفاءتها في الربط المباشر بين المراكز الحضرية دون الحاجة إلى تغيير الطريق أو تغيير وسيلة النقل، وينخفض عن المتوسط العام أربع عقد هي: طما (0,03)، وطهطا (0,04)، والمنشأة (0,05)، وساقلتة (0,5)، بينما تزيد بقية العقد على المتوسط العام.

جدول (4)*
ترابط الطرق في محافظة سوهاج بحسب المؤشرات المختلفة عام 2000

المؤشرات/المراكز	مؤشر بيتا	مؤشر جاما	مؤشر ألفا	مؤشر آيتا كم
سوهاج	1,2	0,42	0,12	5,8
طما	1	0,36	0,03	4,6
طهطا	1	0,37	0,04	7,8
المراغة	1,1	0,41	0,11	9,7
جهينة	1,1	0,44	0,16	5,4
المنشأة	1	0,37	0,05	6,8
جرجا	1,1	0,41	0,1	5,8
البلينا	1,4	0,51	0,29	4,2
أخميم	1,3	0,50	0,27	12,2
ساقلتة	1	0,38	0,05	9,8
دار السلام	1,1	0,37	0,1	11,6
متوسط المحافظة	1,1	0,38	0,07	7

* الجدول من عمل الباحث.



شكل (4) – ترابط الطرق في محافظة سوهاج بحسب المؤشرات المختلفة عام 2000

أما مؤشر آيتا Eta Index، فيعتمد على إجمالي طول الشبكة وعدد الوصلات التي تتكون منها، وقد بلغ المتوسط العام له في منطقة الدراسة (7)، وينخفض عن هذا المتوسط ست عقد هي: المنشأة (6,8)، وسوهاج (5,8)، وجرجا (8)، وجهينة (5,4)، وطما (4,6)، والبلينا (4,2)، بينما تزيد بقية العقد عليه.

أما مؤشر تيتا Theta Index (Garrison, 1975: 64)، فقد بلغت قيمته في المحافظة 11,4 كيلو متراً، ومؤشر بآي Pi Index 104 كيلو مترات (جعفر حسن الشايقي، 1990: 223؛ عصام محمد إبراهيم، 1996: 153).

رابعاً – درجة المركزية Centrality:

تتحدد مركزية عقد شبكة الطرق في ضوء عدة عوامل، أبرزها: الموقع المتوسط، وعدد الوصلات المباشرة *التي* تربط *العقدة* بباقي عقد *الشبكة*، *التي* تعد محصلة للأهمية الإدارية، والحجم السكاني، وفي ضوء ذلك يتضح أنه على الرغم من توسط مواقع عدة عقد في الشبكة مثل المراغة، والمنشأة، فليس لأي منها عدد الوصلات المباشرة كما هو الحال لمدينة سوهاج، التي نتجت من كونها عاصمة

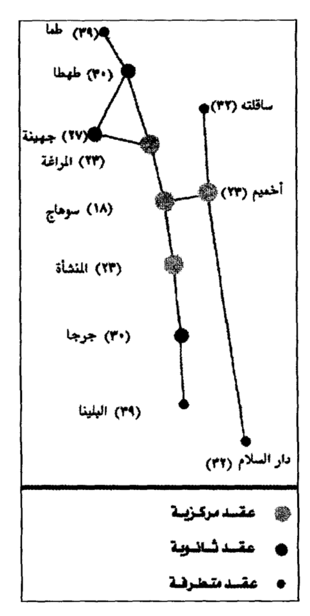
المحافظة وأكبر مدنها، ويزيد على ذلك الموقع المتوسط الذي تتميز به المدينة، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى جعلها أكثر عقد الشبكة مركزية.

جدول (5)*
درجة مركزية عقد الطرق المرصوفة
في محافظة سوهاج عام 2000

من ← / إلى ↓	طما	طهطا	المراغة	جهينة	سوهاج	المنشاة	جرجا	البلينا	ساقلتة	أخميم	دار السلام	المجموع	الرتبة
طما	–	1	2	4	3	4	5	6	5	4	5	39	10
طهطا	1	–	1	3	2	3	4	5	4	3	4	30	6
المراغة	2	1	–	2	1	2	3	4	3	2	3	23	2
جهينة	4	3	2	–	1	2	3	4	3	2	3	27	5
سوهاج	3	2	1	1	–	1	2	3	2	1	2	18	1
المنشأة	4	3	2	2	1	–	1	2	3	2	3	23	2
جرجا	5	4	3	3	2	1	–	1	4	3	4	30	6
البلينا	6	5	4	4	3	2	1	–	5	4	5	39	10
ساقلتة	5	4	3	3	2	3	4	5	–	1	2	32	8
أخميم	4	3	2	2	1	2	3	4	1	–	1	23	2
دار السلام	5	4	3	3	2	3	4	5	2	1	–	32	8

* الجدول من عمل الباحث.

وعلى الجانب الآخر، وعلى الرغم من أهمية عدة مدن مثل طما، والبلينا، ودار السلام فإن مركزيتها قد تأثرت بهامشية مواقعها بالنسبة لباقي عقد الشبكة، ويتضح ذلك من خلال جدول (5) وشكل (5)، اللذين يحددان عدد الوصلات التي تربط كل عقدة بباقي عقد الشبكة عبر أقصر مسار، وهي التي يمكن من خلالها الحكم على درجة مركزيتها، ويتضح أن أكثر عقد الشبكة مركزية هي مدينة سوهاج؛ حيث إن مجموع عدد الوصلات التي تربطها بباقي العقد هو أقل مجموع (18 وصلة)، وهذا *العدد أقل من نصف عدد الوصلات التي تربط مدينتي طما والبلينا بباقي عقد الشبكة* (39)، تليها عقد أخميم، والمنشأة، والمراغة التي تحمل رقم (23)، بينما تعد عقد جهينة (27)، وطهطا (30)، وجرجا (30) عقداً ثانوية، وأخيراً تعد عقد ساقلتة (32)، ودار السلام (32)، وطما (39)، والبلينا (39) عقداً متطرفة.



شكل (5) – درجة مركزية عقد الطرق المرصوفة في محافظة سوهاج
بحسب مؤشر كوينج عام 2000

خامساً – معامل الانتشار Distance:

يقصد بمعامل الانتشار انتشار العمران على الطرق، وبتطبيق معادلة kanski لحساب انتشار الطرق (غانم أمان، 1986: 339)، أمكن التوصل إلى جدول (6) وشكل (6)، ومنهما نستخلص ما يلي:

– يتباين معامل الانتشار من عقدة لأخرى، حيث يزيد على المتوسط العام في طهطا (19)، وجهينة (19,5)، وأخميم (24,2)، ودار السلام (21,4)، ومادون

المتوسط العام في المراغة (16)، وسوهاج (17)، والمنشأة (16,5)، وجرجا (18,2)، والبلينا (18)، وساقلتة (15,4).

جدول (6)
معامل انتشار الطرق المرصوفة في محافظة سوهاج*

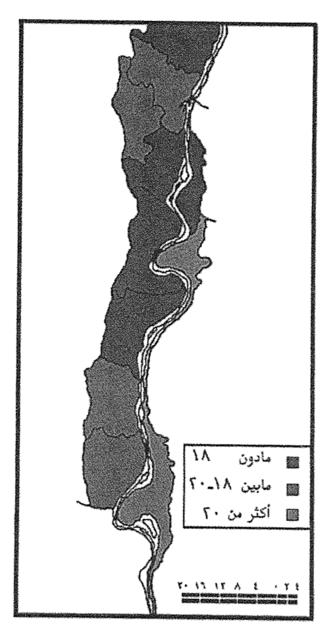
المتغيرات ← المراكز ↓	طول الطريق/كم	عدد الوصلات بين المحالّ العمرانية	باي **	الترتيب
طما	14	1	14	1
طهطا	19	1	19	8
المراغة	32	2	16	3
سوهاج	51	3	17	5
جهينة	78	4	19,5	9
المنشأة	66	4	16,5	4
جرجا	91	5	18,2	7
البلينا	108	6	18	6
أخميم	57	4	24,2	11
ساقلتة	77	5	15,4	2
دار السلام	107	5	21,4	10

* الجدول من عمل الباحث.

وتظهر أهمية الانتشار بين عقد المحافظة في وجود علاقة قوية بين المسافات التي تفصل بين العقد، وبين أحجامها ووظيفتها، ومن ثم يتحدد انتشار الطرق تبعاً لتوزع مواقع الإنتاج والاستهلاك والخدمات، والكثافة السكانية، ومناطق التجمع العمراني (Peter & James, 1986: 31) كما هو الحال في مدن سوهاج، وجرجا، والبلينا، بينما يقل انتشارها في المناطق الهامشية، مثل دار السلام.

سادساً – إمكانية الوصول Accessibility:

تعني إمكانية الوصول مجموع قيم (مسافات) أقصر الطرق التي يربطها ببقية عقد الشبكة (صبري محمد محمد حمد، 1987: 79؛ فتحي السيد المراكبي، 1990: 99؛ فتحي السيد المراكبي، 1995: 117)، والأسلوب التطبيقي لقياس إمكانية الوصول يقوم على أساس تكوين مصفوفة Matrix (عبد الله الطرزي، 1999: 109) يوضح على محوريها العقد المدروسة لتوضيح العلاقة بين المنشأ والمقصد، وحجم هذه العلاقة يتباين بحسب المتغير المستخدم في القياس.



شكل (6) – معامل انتشار الطرق المرصوفة في محافظة سوهاج عام 2000

أ – إمكانية الوصول بين عقد الطرق المرصوفة بحسب عدد الوصلات بين العقد:

وبتطبيق هذا المتغير على المدن (العقد) – كما يتضح من جدول (7) – نستخلص ما يلي:

– لا توجد أي عقدة تتصل بجميع العقد بوصلة مباشرة، وتأتي سوهاج في المرتبة الأولى من حيث إمكانية الوصول (18 وصلة)، تليها عقد أخميم، والمراغة، والمنشأة (23 وصلة)، ثم جهينة في المرتبة الخامسة (27 وصلة)، وتتراتب بعض

العقد الأخرى في فئات متساوية الرتب؛ إذ تشترك عقدتان في المرتبة الثانية (23)، والسادسة (30)، والثامنة (37)، وتأتي عقدتا طما، والبلينا (39 وصلة) في المرتبة الأخيرة نظراً لموقعهما المتطرف في الشبكة.

ويكشف هذا التوزع المتقارب لبعض عقد الشبكة عن الامتداد الطولي لمحاور الطرق في المحافظة، حيث يلاحظ من الشكل (6) أن النطاق الأول يتركز في مدينة سوهاج وحدها، ثم بعد ذلك تتتابع النطاقات الأخرى (الثاني، الثالث، الرابع) شمال مدينة سوهاج وجنوبها، وهي الأضعف في إمكانية الوصول، على التوالي.

جدول (7)
إمكانية الوصول بين عقد الطرق المرصوفة بحسب عدد الوصلات

من ← / إلى ↓	طما	طهطا	المراغة	سوهاج	جهينة	المنشاة	جرجا	البلينا	أخميم	ساقلته	دار السلام	إمكانية الوصول	
												الجملة	الرتبة
طما	–	1	2	3	4	4	5	6	4	5	5	39	10
طهطا	1	–	1	2	3	3	4	5	3	4	4	30	6
المراغة	2	1	–	1	2	2	3	4	2	3	3	23	2
سوهاج	3	2	1	–	1	1	2	3	1	2	2	18	1
جهينة	4	3	2	1	–	2	3	4	2	3	3	27	5
المنشأة	4	3	2	1	2	–	1	2	2	3	3	23	2
جرجا	5	4	3	2	3	1	–	1	3	4	4	30	6
البلينا	6	5	4	3	4	2	1	–	4	5	5	39	10
أخميم	5	4	3	2	3	3	4	5	–	1	2	23	2
ساقلتة	4	3	2	1	2	2	3	4	1	–	1	32	8
دار السلام	5	4	3	2	3	3	4	5	1	2	–	32	8

الجدول من عمل الباحث.

ويمكن ملاحظة ترتيب هرمي منتظم لإمكانية الوصول إلى المدن بحسب عدد الوصلات؛ فالفئة الأكبر عدداً هي الفئة الأكثر من 30 وصلة، وتضم أربع مدن بما يعادل 36,4% من الجملة، والفئة الثانية ثلاث مدن بما يعادل 27,3%، والفئة الثالثة ثلاث مدن بنسبة 3،27,%، بينما الفئة الدنيا لا تضم سوى مدينة سوهاج بنحو 9% من الجملة.

ب – إمكانية الوصول على أساس أطوال الوصلات بين العقد (المسافة):

تعد العقدة التي ترتبط ببقية عقد الشبكة عبر أقل مجموع لأطوال الوصلات هي أعلاها في إمكانية الوصول، فالقاعدة العامة هي أن المسافرين يفضلون أقصر الطرق الموصلة ببقية عقد الشبكة (صدقي المؤمني، 1994: 35؛ محمد الفتحي بكير، 1995: 406)، ومن ثم فإن المتغير المستخدم يتطلب مصفوفة تبين المسافات بين العقد، كما هو مبين في جدول (8) وشكل (6)، ومنهما يتضح ما يلي:

جدول (8)
إمكانية الوصول بين عقد الطرق المرصوفة
بحسب أطوال الوصلات (المسافة بالكم)*

من ← / إلى ↓	طما	طهطا	المراغة	سوهاج	جهينة	المنشاة	جرجا	البلينا	أخميم	ساقلتة	دار السلام	إمكانية الوصول	
												الجملة	الرتبة
طما	–	19	30	49	29	64	84	100	55	36	105	571	9
طهطا	19	–	13	30	12	47	67	83	24	37	88	420	6
المراغة	30	19	–	22	13	34	54	70	28	42	82	374	4
سوهاج	49	30	22	–	27	17	35	51	6	20	53	310	1
جهينة	29	12	13	27	–	42	62	78	33	49	83	428	7
المنشأه	64	47	34	17	42	–	25	42	23	35	68	397	5
جرجا	84	67	54	35	62	25	–	17	41	55	18	458	8
البلينا	100	83	70	51	78	36	17	–	57	71	50	613	10
أخميم	55	24	28	6	33	23	41	57	–	20	59	343	2
ساقلتة	36	37	8	20	17	35	55	71	25	–	65	369	3
دار السلام	105	88	82	53	83	35	18	50	59	65	–	638	11

* الجدول من عمل الباحث:
وقيست هذه المسافات من خرائط 1/25000، واستخدمت المعادلة التالية:

$$م\ أ\ ب = \sqrt{(س\ أ - س\ ب)^2 + (ص\ أ - ص\ ب)^2}$$

– يراوح مجموع أطوال الوصلات بين العقد بين 310 – 638 كيلو متراً، وتأتي مدينة سوهاج (310 كيلو مترات) في المركز الأول، تليها مدينة أخميم (343 كم) بينما تأتي عقدة دار السلام (638 كيلو متراً) في المركز الأخير، ويعزى ذلك إلى تطرف موقعها في الشبكة، ومن الملاحظ أن التباين بين أهمية العقد كبير، فالفرق بين عقدتي المرتبة الأولى والأخيرة يبلغ نحو 327 كيلو متراً، ومتوسط المسافة الفاصلة بين سوهاج ومدن المحافظة نحو 31 كيلو متراً.

– ويتضح من شكل (6) أن النطاق يمتد لمسافة 42 كيلو متراً، ثم تتتابع النطاقات الأخرى (الثاني، الثالث، الرابع) شمال النطاق الأول وجنوبه، وهي الأضعف في إمكانية الوصول على التوالي، ومع ذلك فإن التشابه بين تلك الخريطة والسابقة هو الغالب، كما يمكن ملاحظة ترتيب هرمي شبه منتظم لإمكانية الوصول بحسب المسافة، حيث توجد 5 مدن تراوح مؤشراتها بين 300– 400 كيلومتر؛ أي ما يوازي 45,4%، من إجمالي عقد الشبكة، وثلاث عقد تراوح مؤشراتها ما بين 401 – 500 كيلو متراً، بنسبة 27,3%، أما الفئة الثالثة فتبلغ 9%، والفئة الأخيرة تبلغ عقدتين بنحو 18,3% من جملة العقد المدروسة.

ج – إمكانية الوصول بحسب عدد العقد البينية بين كل عقدتين:

يقوم هذا المؤشر على أساس افتراض أن أسهل العقد اتصالاً بالعقد الأخرى هي التي تتصل مباشراً دون أن يكون هناك داع لتغير المحطات إليها (محمد أحمد الرويثي، 1991: 560)، وبتطبيق هذا المتغير على منطقة الدراسة كما هو في جدول (9) يتضح ما يلي:

– تأتي مدينة سوهاج في المركز الأول (8 عقد)، تليها مدينتا المراغة والمنشأة (13 عقدة)، والتباين بين عقد الشبكة يراوح بين (8 – 29 عقدة)؛ فالفرق بينهما 21 عقدة، وهي العقد الوسيطة في مواقعها بالنسبة لمحاور الطرق، وجاءت عقدتا البلينا، وطما (29 عقدة) في المركز الأخير، وهذا ما يؤكد البعد النسبي لهما عن باقي العقد، ويتضح من شكل (6) أن النطاق الأول لإمكانية الوصول بحسب عدد العقد البينية يمتد بين المراغة شمالاً إلى البلينا جنوباً بمسافة قدرها 70 كيلو متراً، ثم بعد ذلك تتتابع النطاقات الأخرى (الثاني، الثالث، الرابع) شمال النطاق الأول وجنوبه، وهي الأضعف في إمكانية الوصول.

كما يتضح من إجمالي الترتيب الهرمي لإمكانية الوصول بحسب العقد البينية أنه منتظم؛ حيث توجد أربع عقد تبلغ مؤشراتها أقل من 15 وصلة؛ أي ما يوازي 36,4% من الإجمالي، والفئة التالية (3 عقد) ما يوازي 27,2%، وعلى قمة الهرم تأتي الفئتان الثالثة والرابعة بنسبة 18,2%من الجملة.

جدول (9)
إمكانية الوصول بحسب عدد العقد البينية بين كل عقدتين

من ← / إلى ↓	طما	طهطا	المراغة	سوهاج	جهينة	المنشاة	جرجا	البلينا	أخميم	ساقلتة	دار السلام	إمكانية الوصول	
												الجملة	الرتبة
طما	–	–	1	2	3	3	4	5	3	4	4	29	10
طهطا	–	–	–	1	2	2	3	4	2	3	3	20	6
المراغة	1	–	–	–	1	1	2	3	1	2	2	13	2
سوهاج	2	1	–	–	–	–	1	2	–	1	1	8	1
جهينة	3	2	1	–	–	1	2	3	1	2	2	17	5
المنشأة	3	2	1	–	1	–	–	1	1	2	2	13	7
جرجا	4	3	2	1	2	–	–	–	2	3	3	20	6
البلينا	5	4	3	2	3	1	–	–	3	4	4	29	10
أخميم	3	2	1	–	1	1	2	3	–	–	1	14	4
ساقلتة	4	3	2	1	2	2	3	4	–	–	–	21	8
دار السلام	4	3	2	1	2	2	3	4	1	–	–	22	9

الجدول من عمل الباحث.

د – إمكانية الوصول بين العقد بحسب المسافة والحجم السكاني: (المسافة المرجحة Eighted mileage)

إن إمكانية الوصول وفق الأساليب الرياضية السابقة، يقوم على أساس الافتراض أن جميع العقد متساوية في عدد السكان، وهذا لا يتفق مع التوزع الجغرافي، مما يدعو إلى إدخال عنصر السكان في المتغير، وفيها تقدر أهمية العقدة بحسب الأهمية النسبية لكل عقدة كما هو موضح في جدول (10) وشكل (6)، ثم حاصل ضرب أطوال الوصلات المنتهية إلى كل عقدة (×) عدد سكانها، ثم ترتيب العقد بحسب إمكانية الوصول، والعقدة التي تسجل أقل مجموع تعتبر الأكثر في إمكانية الوصول، وقد اتضح أن مدينة سوهاج تأتي في المركز الأول (2692 كيلو متراً)، تليها عقدة أخميم (3052,6 كم)، والمنشأة (3317 كيلو متراً)، وتأتي عقدة دار السلام في المركز الأخير (5552,6 كم)؛ أي كلما زاد تطرف العقدة في شبكة الطرق تعذر الوصول إليها وانخفض تبعاً لذلك ثقلها السكاني كما هو الحال في ساقلتة (3,4%)، وإن كان هذا لا ينطبق – إلى حد كبير – على بعض العقد الأخرى؛ فمدينة جرجا التي تحتل الرتبة الثانية في الأهمية النسبية للسكان تأتي في المركز السادس بحسب المسافة المرجحة.

جدول (10)

إمكانية الوصول بين عقد الطرق المرصوفة بحسب المسافة المرجحة

من / إلى	طما	طهطا	المراغة	سوهاج	جهينة	المنشاة	جرجا	البلينا	أخميم	ساقلتة	دار السلام	مج المسافات × السكان	الرتبة
طما	–	186,2	246	769,3	156,6	684,8	924	1000	440	154,8	861	5422,7	10
طهطا	165,3	–	106,6	471	64,8	502,9	737	830	192	159,1	721,6	3950,3	7
المراغة	261	186,2	–	354,4	70,2	363,8	594	700	224	180,6	672,4	3597,6	5
سوهاج	426,3	294	180,4	–	145,8	181,9	385	510	48	86	434,6	2692	1
جهينة	252,3	117,6	106,6	423,9	–	449,4	682	780	264	210,7	680,6	3967,1	8
المنشأة	556,8	460,6	278,8	266,9	226,8	–	275	360	184	150,5	557,6	3317	3
جرجا	730,8	656,6	442,8	549,5	334,8	267,5	–	170	328	236,5	147,6	3864,1	6
البلينا	870	813,4	574	800,7	412,2	385,2	187	–	456	305,3	410	5213,8	9
أخميم	478,5	235,2	229,6	94,2	178,2	246,1	451	570	–	86	483,8	3052,6	2
ساقلتة	313,2	362,6	65,6	314	91,8	374,5	605	710	200	–	459,2	3495,9	4
دار السلام	913,5	862,4	672,4	832,1	448,2	374,5	198	500	472	279,5	–	5552,6	11

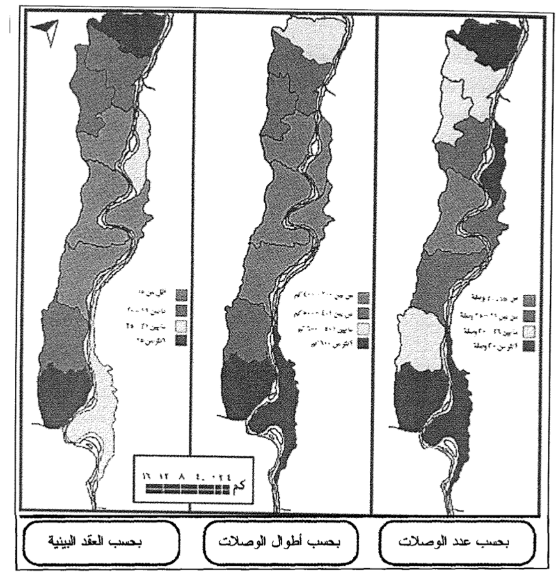
هـ - إمكانية الوصول تبعاً للمسافة ذات الثقل الاقتصادي:

ولتحديد الأهمية الاقتصادية لشبكة الطرق في المحافظة يمكن الاعتماد على التوزع النسبي لعدد العاملين بالأنشطة الأكثر توطناً في العقد الحضرية مضروباً في إجمالي طول أقصر الوصلات لكل عقدة، كما هو مبين في جدول (11) وشكل (7)، ومنهما يلاحظ الاتفاق الواضح لمؤشري إمكانية الوصول لكل من السكان والأنشطة الاقتصادية في خمس عقد، ومازالت عقدة سوهاج في المرتبة الأولى (150,7)، تليها جرجا بفارق نسبي كبير (41,4)، وتليها (من المرتبة الثالثة وحتى السابعة) عقد طهطا، وطما، والمراغة، ساقلتة، وأخميم، حيث يراوح مؤشرها بين 37,8 – 16,3، وأخيراً عقد البلينا، ودار السلام، والمنشأة، وجهينة (بين 14، 10)، وفي الواقع، إن إمكانية الوصول تبعاً للمسافة ذات الثقل الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتمادها على التوزع النسبي للعاملين بالأنشطة الاقتصادية، وإجمالي طول أقصر الوصلات فإنها ترتبط إلى حد كبير بنوعية الطريق.

جدول (11)
إمكانية الوصول بين العقد الحضرية تبعاً
للمسافة ذات الثقل الاقتصادي

المتغيرات ← العقـد ↓	مؤشر الأهمية	أطوال أقصر الوصلات	المسافة ذات القيمة	الرتبة
طما	5,9	571	33,6	4
طهطا	9	420	37,8	3
المراغة	7,4	374	27,4	5
سوهاج	48,6	310	150,7	1
جهينة	2,4	428	10	11
المنشأة	3,4	398	13,3	10
جرجا	9,2	458	41,4	2
البلينا	2,3	613	14	8
أخميم	4,8	343	16,3	7
ساقلتة	4,8	369	17,3	6
دار السلام	2،2	638	13,9	9
الجملة	100	4922		

الجدول من عمل الباحث.



شكل (7) – إمكانية الوصول لعقد الطرق البرية في محافظة سوهاج عام 2000

ويمكن القول: إنه عبر الطرق المرصوفة تمتد العلاقات الوظيفية لمسافة أطوال من الطرق الترابية (أحمد الشريعي، 1996: 7)، وهذا يرجع إلى طبيعة الطرق الترابية التي يكون المرور عليها لفترة زمنية أطول ولمسافة كيلو مترية أقل، ويمكن مقارنة العلاقات الوظيفية بين العسيرات (جرجا) عبر الطريق المرصوف الذي يبلغ طوله بينهما 8 كيلو مترات، والعلاقات الوظيفية بين قريتي نجع عباس والعمارنة (جرجا) عبر الطريق الترابي البالغ طوله 1,300 متر؛ حيث إنه في الحالة الأولى تأخذ العلاقات شكلاً مكثفاً على الرغم من طول المسافة، بينما تكون في الحالة الثانية ضعيفة للغاية بسبب خصائص ذلك الطريق الترابي الضيق.

و – المؤشر الكلي لإمكانية الوصول بين عقد الطرق البرية:

يعتمد هذا المؤشر على الجمع بين متغيرين أو أكثر للتغلب على العيوب التي تشوب كل متغير، ولتطبيق ذلك على عقد منطقة الدراسة، يمكن أن نفترض أن كل تغير في طريق السير من عقدة لأخرى يعادلها في الجهد والتكلفة خمسة عشر كيلو متراً في المتوسط، ومن جدول (12) يتضح ما يلي.

جدول (12)
مؤشر إمكانية الوصول الكلية بين
عقد الطرق في محافظة سوهاج

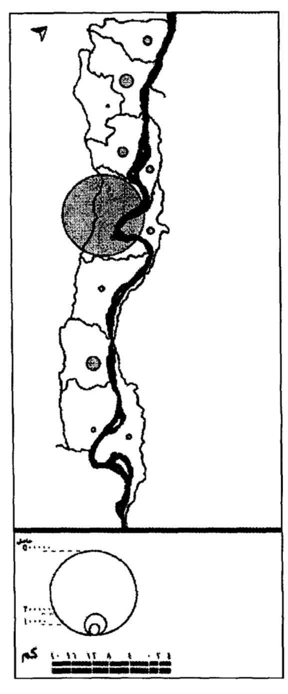
العقد	المتغيرات معادلة بالكم (1)	المسافة الفعلية (2)	إمكانية الوصول الكلية	
			المجموع الكلي (2 + 1)	الرتبة
طما	435 = 15 ×29	571	1006	10
طهطا	300 = 15 ×20	420	720	7
المراغة	195 = 15 ×13	374	569	3
سوهاج	120 = 15 ×8	310	430	1
جهينة	255 = 15 ×17	428	683	5
المنشأة	195 = 15 ×13	391	586	4
جرجا	300 = 15 ×20	458	758	8
البلينا	435 = 15 ×29	613	1048	11
أخميم	210 = 15 ×14	343	553	2
ساقلتة	315 = 15 ×21	369	684	6
دار السلام	330 = 15 ×22	638	968	9

– جاءت عقدة سوهاج في المرتبة الأولى بمؤشر (430)، تليها عقدة أخميم في المرتبة الثانية بمؤشر (553)، كما تحتفظ أكثر العقد تطرفاً دار السلام، وطما، والبلينا) بأقل عقد الشبكة في إمكانية الوصول بمؤشرات 968، 1006، 1048، على الترتيب.

وبالمقارنة بين مراكز العقد المختلفة في إمكانية الوصول في كل متغير من المؤشر الكلي في ضوء جدول (13) وشكل (8) يتضح ما يلي:

على الرغم من تعدد مؤشرات إمكانية الوصول، فإن مدينة سوهاج حصلت على المركز الأول في كل المؤشرات، وتباينت رتب العقد الأخرى بحسب المؤشر

المستخدم، ولكن بمدى محدود حتى إن بعض العقد قد حافظت على الرتبة في أكثر من متغير مثال أخميم (أربعة متغيرات)، وطما (أربعة متغيرات)، وطهطا، والبلينا، ودار السلام، وجرجا، جهينة، والمراغة (3 متغيرات)، ساقلتة (متغيران).



شكل (8) – توزع عقد الطرق البرية بحسب الثقل الاقتصادي في محافظة سوهاج عام 2000

جدول (13)
ترتيب إمكانية الوصول بين عقد شبكة الطرق
بمحافظة سوهاج بحسب المتغيرات المختلفة*

المتغيرات العقد	عدد الوصلات	العقد البينية	أطوال الوصلات	المسافة المرجحة	المؤشر الكلي	المسافة ذات الثقل الاقتصادي
طما	10	10	9	10	10	4
طهطا	6	6	6	7	7	3
المراغة	2	2	4	5	3	5
سوهاج	1	1	1	1	1	1
جهينة	5	5	7	8	5	11
المنشأة	2	2	5	3	4	10
جرجا	6	6	8	6	8	2
البلينا	10	10	10	9	11	8
أخميم	2	4	2	2	2	7
ساقلتة	8	8	3	4	6	6
دار السلام	8	9	11	11	9	9

* استخلص هذا الجدول من الجداول السابقة.

يتضح مما سبق، أن المؤشر الكلي لإمكانية الوصول يعد متوسطاً صادقاً لرتب العقد بحسب إمكانية الوصول لاعتماده على أكثر من متغير، وبهذا يمكن الاعتماد عليه في الرتب الكلية في إمكانية الوصول.

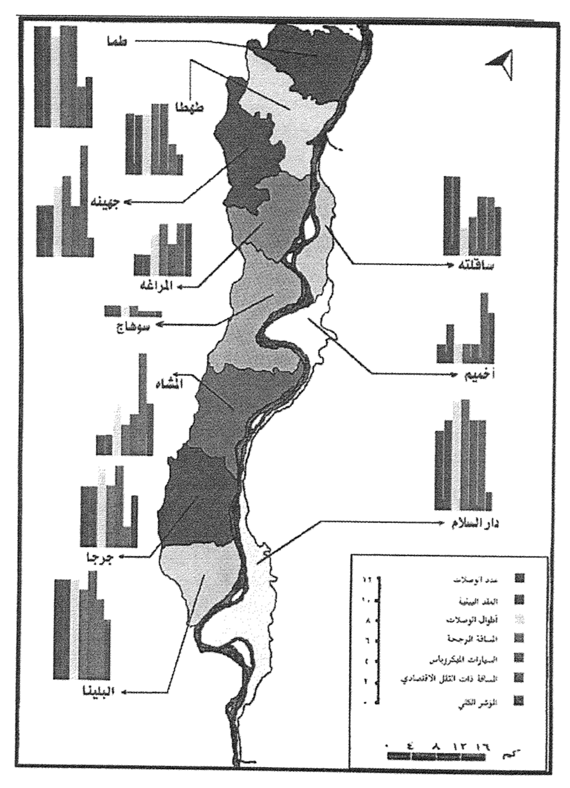
خاتمـــة:

من خلال دراسة التحليل الكمي للطرق المرصوفة في محافظة سوهاج أمكن الخروج بالنتائج التالية:

- يراوح النمط التوزعي للعقد النقلية في منطقة الدراسة بين العشوائية والانتظام؛ حيث بلغ مؤشر الجار الأقرب (1,76)، ومتوسط مسافة أقرب تجاور نحو 18,54 كيلو متراً.

- بلغ المتوسط العام لمؤشر انعطاف الطرق المرصوفة 110,37%.

- تباين المتوسط العام لمؤشرات الترابط للطرق المرصوفة في منطقة الدراسة، حيث بلغت قيمته 1، 1، 38، 07، لمؤشرات بيتا، وجاما، وألفا على الترتيب.



شكل (9) – رتب عقد الطرق البرية بحسب مؤشرات إمكانية الوصول في محافظة سوهاج عام 2000

– بلغ المتوسط العام لمركزية الطرق في منطقة الدراسة نحو (5,4)، وهي أكبر من نظيره في محافظات الوجه البحري (3,8)، وتعد عقدة سوهاج هي العقدة المركزية الأولى للطرق.

– يتباين معامل الانتشار من عقدة لأخرى في منطقة الدراسة، حيث يزيد على المتوسط العام في طهطا (19)، وجهينة (19,5)، وأخميم (24,2)، ودار السلام (21,4)، ومادون المتوسط العام في المراغة (16)، وسوهاج (17)، والمنشأة (16,5)، وجرجا (18,2)، والبلينا (18)، وساقلتة (15,4)، كما تظهر أهمية الانتشار بين عقد المحافظة في وجود علاقة قوية بين المسافات التي تفصل بين العقد، وبين أحجامها ووظيفتها، ومن ثم يتحدد انتشار الطرق تبعاً لتوزع مواقع الإنتاج والاستهلاك والخدمات، والكثافة السكانية، ومناطق التجمع العمراني كما هو الحال في مدن سوهاج، وجرجا، والبلينا، بينما يقل انتشارها في المناطق الهامشية، مثال دار السلام.

– تأتي عقدة سوهاج في المرتبة الأولى من حيث إمكانية الوصول بحسب عدد الوصلات (18 وصلة)، تليها عقد أخميم، والمراغة، والمنشأة في المرتبة الثانية (23 وصلة)، ثم جهينة في المرتبة الخامسة (27 وصلة)، وتترا‌تب بعض العقد الأخرى في فئات متساوية الرتب؛ إذ تشترك عقدتان في المرتبة الثانية (23)، والسادسة (30)، والثامنة (37)، وتأتي عقدتا طما، والبلينا (39 وصلة) في المرتبة الأخيرة نظراً لموقعهما المتطرف في الشبكة.

– تأتي مدينة سوهاج في المركز الأول (8 عقد) بحسب إمكانية الوصول بين كل عقدتين، تليها مدينتا المراغة والمنشأة في المركز الثاني (13 عقدة)، والتباين بين عقد الشبكة يراوح بين (8 – 29 عقدة) فالفرق بينهما 21 عقدة، وهي العقد الوسيطة في مواقعها بالنسبة لمحاور الطرق في منطقة الدراسة، وجاءت عقدتا البلينا، وطما (29 عقدة) في المركز الأخير، وهذا ما يؤكد البعد النسبي لهما عن باقي العقد.

– جاءت مدينة (عقدة) سوهاج في المرتبة الأولى في كل مؤشرات إمكانية الوصول، وتباينت رتب العقد الأخرى بحسب المؤشر المستخدم لكن بمدى محدود، حتى إن بعض العقد قد حافظت على الرتبة في أكثر من متغير، مثال أخميم (أربعة متغيرات)، طما (أربعة متغيرات)، ساقلتة (متغيران).

المراجع:

أحمد البدوي الشريعي (1996). **جغرافية العمران الريفي – بحوث تطبيقية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2004). **بيان تقديري بسكان محافظة سوهاج**.

جعفر حسن الشايقي (1990). أهمية المنهج الشبكي في جغرافية النقل، جامعة الإمارات: **مجلة كلية الآداب**، العدد (6) : 212– 229.

سعيد عبده (1988). **أصول جغرافية النقل، دراسة كمية تطبيقية**. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

سعيد عبده (1990). جغرافية النقل: مفهومها، مجالها، مناهجها. دراسات جغرافية، جامعة المنيا: **كلية الآداب**، مجلد (4) العدد (1): 24– 37.

صبري محمد محمد حمد (1987). النقل على الطرق في صحراء مصر الغربية – دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

صدقي المؤمني (1994). التخطيط الإقليمي وأثره في تحسين الأداء الكلي للمرافق والخدمات العامة. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، مج (9)، العدد (6): 28– 41– عمان: الأردن.

عبد الله الطرزي (1999). شبكة النقل في منطقة الباطنة بسلطنة عمان "دراسة جغرافية في التحليل الكمي" . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (92) السنة (24): 87–123، الكويت.

عصام محمد إبراهيم (1996). حركة نقل الركاب في الوجه القبلي " دراسة جغرافية كمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي.

غانم سلطان أمان (1986). تطور العمران في دولة الكويت وأثره على تطور شبكة الطرق وحركة النقل البري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

فاروق كامل عز الدين (1989). مشاكل التضاريس في صحراء مصر الشرقية وأثرها على الطرق البرية، **المجلة الجغرافية العربية**، العدد الحادي والعشرون. السنة الحادية والعشرون : 33– 51، القاهرة.

فتحي السيد المراكبي (1990). النقل في محافظة الدقهلية دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

فتحي السيد المراكبي (1995)، النقل في محافظة الشرقية – رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

محمد إبراهيم رمضان (1995). التمثيل الكاراتوجرافي لمسافات الطرق البرية الحقيقية ومدلولاته الجغرافية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا، الجزء الأول : 251– 271، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

محمد أحمد الرويثي (1991). شبكة الطرق البرية في منطقة المدينة المنورة، دراسة جغرافية تحليلية: 544– 565، الندوه الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية.

محمد الفتحي بكير (1995). التحليل الجغرافي لشبكة الطرق في منطقة الرياض، جامعة الإسكندرية: **مجلة كلية الآداب**، المجلد الثاني والثلاثون : 401– 438.

Talyar., J. (1977). *Quantitve methods in geography*. Bostan. Clark.

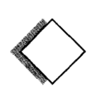
Garrison. W. L, (1975). *Graph theoretic concepts*. Edited by Eliot Hurst, M. E, New York: 44 - 67.

Peter.O. & James. O. , (1986). *Economic geography*. London: Jonon Wiley & sons ltd.,.

Teodrovic, D., (1985). *Transportation network aquantitative treatment*. The Florida University.

قدم في: أغسطس 2006

أجيز في: فبراير 2007



Quantitative Analysis Roads Asphalt In Sohag Governorate in Egypt

Esam M. Ibrahim

This study focuses on analyzing asphalt roads in the Sohag Gocernorate, as one of the Upper Egypt governorates, bordered by Asiut Governorate in the north, Quena Governorate in the south, Red Sea Governorate in the eastn and New Valley Governorate in the West. The Governorate occupies about one degree of latitude, as its borders begin in the south at nearly 26'6 fegrees of latitude and end in the north at nearly 26'57" degrees, and it is between the two longitudes of 31'20 "and 32'13" degrees. It extends 125 kilometers from south to the north along the extension of the Nile River. Sohag Governorate is considered to be one of the largest governoeates of the valley, as it occupies a surface of 1975.79 kilometers, distributed into eleven districts. Also it is one of the rural governorates that included a population of about 3.2 million in the year 2004, 77.3% of which was concentrated in rural areas. The quantitative analysis includes asphalt roads in Sohag Governorate. It began with the study of the urban roads, followed by the study of the nearest enighbor, using the Detour Index as the indicator of correlation, together with analysis of centrality and distance. The study includes the accessibility according to different variables. The general average of the roads regarding centralization in the study area reached about (5.4), which is more than in Lower Egypt governorates (3.8). The city (crossroads) of Sohag was in the first grade in respect to all indicates of arrival possibility. The other grades varied according to the based indicator, but at some ranges, certain ones conserved the grade at more than one variable as in Khmim (four variables), Tema (four variables), and Sakolta (two variables). Finally, the study concludes with some relevant recommendations for handling these problems.

Keywords: Geographical inforamtion, Systems, Branches, Centrality Distance Accessibility.

---

* Dept. of Geography, Faculty of Arts, Sohag University, Egypt.



سوسيولوجيا الخطاب الإعلاني المستخدم للرمز الديني: تحليل المضمون لعينة من الإعلانات التجارية في المجتمع السعودي

عبيّد عطيان آل مظف*

ملخص: يعتبر الإعلان نصاً مركباً ذا مضمون كامل يتجه صوب الإقناع مستخدماً جميع أشكال المتع المكانية والرمزية واللغوية المباشرة وغير المباشرة المستوحاة من تكامل أجزاء النص في الانطباع العام الذي يتركه لدى الجمهور المستهدف. توظف الدراسة الراهنة منهج تحليل المضمون لسبر أغوار هذه الظاهرة وذلك باستخدام عينة من الرسائل الإعلانية والدعائية التي تم بثها أو عرضها خلال الفترة الزمنية من شهر رمضان إلى نهاية شهر ذي الحجة في عام 1426 هـ، وهي تتضمن الأشهر الأكثر قدسية في الإسلام، في وسائل ووسائط إعلانية مختلفة في المجتمع السعودي مع مراعاة توافر خصائص أربع في مواد التحليل، وهي: الشمول في المصدر، الشمول في الجمهور المستهدف، الشمول في نوعية المنتجات، والتخصص. وقد بينت نتائج الدراسة أن استخدام الرموز والشعائر الدينية في تسويق المنتجات الاستهلاكية من سلع وخدمات أصبح ظاهرة اجتماعية جلية، وأنه يمكن تتبع هذه الظاهرة في وسائل الإعلام المختلفة ذات الطبيعة الدعائية والإعلانية، وهي تنشط في فترات زمنية معينة كشهري رمضان وذي القعدة وأيام العشر الأول من ذي الحجة، وتتضمن تلك الرسائل التسويقية رموزاً دينية إسلامية مادية كالكعبة المشرفة والمسجد الحرام وأخرى غير مادية كالصدقة وقواعد التمويل الإسلامي؛ ولا تقتصر تلك

---

* قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.
يشكر الباحث للدكتور إسماعيل قشقري ما قدمه من دعم في سبيل إتمام هذه الدراسة.

الرسائل التسويقية على منتجات سلعية وخدمية يمكن استعمالها في الأماكن المقدسة فقط كالفنادق وشركات الطوافة ولكنها شاملة ومتنوعة، وهي تستخدم الرمزية الدينية للمستهلكين بهدف توجيه سلوكهم الاستهلاكي.

المصطلحات الأساسية: الخطاب الإعلاني، الرأسمالية، المذهب الاستهلاكي، الاستهلاك، سلعنة الشعائر الدينية.

مقدمة:

تستخدم الإعلانات لغة مختصرة. وعلى الرغم من قصر محتوى الجملة فإنها قناة لعبور دلالات إقناعية. وتشكل الرسالة الإعلانية معنى محدداً يؤدي الوعي والظروف الاجتماعية عاملين أساسين في إظهاره في معنى آخر جديد لدى متلقي الرسالة الإعلانية. وفي العادة، يتجه الخطاب الفني في النص الإعلاني المسموع والمشاهد والمقروء إلى غاية تشجيعية لمادة أو خدمة استهلاكية. وتتخذ المضامين المرسلة الإثبات أو النفي للحاجة الإنسانية في الاستهلاك. وكما هو معروف فالإعلان بشكله المعاصر حديث نسبياً (بدايات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية)، ومنذ ظهوره وشيوع انتشاره عمل على استخدام جميع العناصر ذات الارتباط بالميول الإنسانية من المناظر الطبيعية والجمال والقوة والجنس. إلا أن الملاحظ هو الحضور المكثف مؤخراً للرموز والشعائر الدينية في الإعلانات التجارية على نحو غير مسبوق. والمتمعن في استخدامات الرموز والشعائر الدينية كمواد تحمل دلالات إقناع يلحظ توظيف الإعلان للخطاب الدعوي الديني لغرض نفعي بتشكيلات مختلفة. فتارة يحتل المكان المقدس دلالة ذات معنى للممارسة الدينية، وتارة أخرى تمثل السلعة باقتنائها عاملاً مثالياً ومساعداً للممارسة الدينية أو مكملة لها؛ الأمر الذي ربما يساوي بين قدسية الرمز والشعيرة وبين السلعة أو الخدمة على اعتبار أن القضيتين وجهان لعملة واحدة. ومن ثم تصبح الممارسة العبادية مختصرة ومجتزأة ومدمجة في ظاهرة الاستهلاك.

وفي العالم الإسلامي، هناك كثير من الشعائر والرموز الدينية التي تحظى باهتمام المسلمين وإجلالهم في كل مكان. فالشعائر الدينية من صلاة وحج، والرموز الدينية من المسجد الحرام والكعبة المشرفة والعلماء والفقهاء، والقواعد

والفضائل الإسلامية من التجارة والصدقة، كل ذلك يحظى بمنزلة كبيرة لدى عموم المسلمين. وذلك هو تماماً ما أدركته بعض من الشركات التجارية التي وجدت في تلك الشعائر والرموز والقواعد والفضائل الغاية المنشودة والوسيلة المثلى للترويج لمنتجاتها الاستهلاكية من سلع وخدمات؛ حيث أصبح من الملاحظ في الآونة الأخيرة انتشار كثير من الدعايات والإعلانات التجارية التي تستخدم رموزاً وشعائر دينية إسلامية للترويج لمنتجات سلعية وخدمية. والهدف من ذلك واضح وجلي وهو إحداث أكبر تأثير ممكن في سلوك المستهلك أو اتجاهاته.

وأصبح السؤال الذي يبحث عن إجابة هو: هل وصلت الرأسمالية إلى مناطق جديدة من القيم الفردية الاجتماعية لتستخدمها في التسويق للمنتجات الاستهلاكية؟ وبشكل أكثر دقة: هل أصبحت الشعائر والرموز الدينية تمثل فرصاً ذهبيةً لتحقيق أرباح ومكاسب مالية من خلال استخدامها في صناعة الدعاية والإعلان؟ هذا ما تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عنه.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في طرح السؤال التالي:

هل أصبحت الشعائر والرموز الدينية وسائل لتسويق المنتجات الاستهلاكية في مجتمع المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

إن إحدى المهام الرئيسة للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية هي متابعة التغيرات المجتمعية بالتصوير والتحليل والتفسير. ومن بين التغيرات المتلاحقة في المجتمع العالمي على وجه العموم وفي المجتمع السعودي المحلي على وجه الخصوص ما يمكن أن نطلق عليه تغلغل قيم السوق في الحياة الاجتماعية بشكل غير مسبوق وانتشار ثقافة الاستهلاك غير الرشيد أو ما يعرف بـ "الاستهلاك الهدري". وقد وصل الأمر إلى نشوء نوع من العلاقة بين تسويق المنتجات الاستهلاكية والشعائر الدينية. فبعد سنوات من شيوعها في المجتمعات الغربية، انتقلت ظاهرة استخدام الرموز والشعائر الدينية لتسويق منتجات استهلاكية إلى

مجتمع المملكة العربية السعودية التي تمثل وجهة المسلمين في كل أنحاء العالم.

وتنبع أهمية الدراسة الراهنة من العاملين الآتيين:

1 – غياب الدراسات العلمية التي تؤطر هذه الظاهرة وتخضعها للبحث العلمي.

2 – خطورة استخدام الرموز والشعائر الدينية واستغلالها للتأثير على قرارات المستهلك وما قد يؤدي إليه ذلك من سلوك استهلاكي غير رشيد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

1 – التأسيس لإطار نظري يساعد الدارسين والباحثين على فهم ظاهرة استخدام الرموز والشعائر الدينية في تسويق المنتجات والخدمات الاستهلاكية وكيفية ارتباط ظاهرة الدراسة بآليات حركة الرأسمالية وتطورها وتجددها.

2 – وصف الأساليب المتبعة في استخدام الرموز والشعائر الدينية في تسويق المنتجات والخدمات الاستهلاكية في المجتمع السعودي.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

لتحقيق أهداف الدراسة، سوف يستخدم الباحث منهج تحليل المضمون / المحتوى (Content Analysis) وهو المنهج الذي يستخدم عادة لاختبار معلومات في شكل مواد مكتوبة أو مصورة أو مسموعة وتحليلها؛ حيث يقوم الباحث بتحديد مجموعة من المواد المراد تحليلها مثل الصحافة والكتب والمواد التلفزيونية، ثم يقوم بتسجيل ووصف وتحليل لبعض الجوانب ذات العلاقة بموضوع الدراسة (Neuman, 1997).

وبناءً على ذلك، سوف يقوم الباحث بالوصف والتحليل لعينة مما يقدم في الصحافة المحلية وقنوات التلفزيون ووسائط الإعلان الأخرى الموجهة إلى المجتمع السعودي المحلي من دعايات تسويقية لمنتجات استهلاكية تستخدم الشعائر والرموز الدينية وذلك في فترة زمنية تمتد من شهر رمضان المبارك حتى شهر ذي الحجة من عام 1426 هـ، وهي الأشهر الأكثر قدسية واحتواءً للشعائر الدينية (الصوم والحج والعمرة).

الثبات والصدق (Reliability and Validity):

للثبات والصدق أهمية خاصة في البحث العلمي. وفي سبيل ضمان درجة عالية من الثبات (reliability) قام الباحث بالخطوات التالية:

أولاً: يتميز منهج تحليل المضمون الظاهري عادة بالثبات؛ حيث إنه يختص بالصفات الظاهرية لمواد التحليل؛ الأمر الذي يقلل من هامش اللبس أو الخطأ (Neuman, 1997).

ثانياً: اختيار عينة خاصة من المواد الإعلانية والدعائية وفقاً للمعاييرالتالية: 1- أن تكون المادة رسالة إعلانية أو دعائية. 2- أن تظهر خلال المجال الزمني للدراسة. 3- أن تحتوي على الإعلان لسلع أو خدمات استهلاكية. 4- أن تتضمن الرسالة رموزاً أو شعائر دينية.

ثالثاً: في دراسات تحليل المضمون أو المحتوى التي تقوم على إحصاء الحدوث الطبيعي لمصطلح أو رمز أو كلمة يتم التحكم في درجة الثبات من خلال ما يعرف بالإجراء المنهجي الذي يحدد المفاهيم وطرق قياسها. ولتحقيق ذلك، قام الباحث بتحديد المفاهيم المراد تحليلها (conceptualization) وطرق قياسها (operationalization) كما يتضح من جدول (1).

رابعاً: بالإضافة إلى ذلك، جاء قيام الباحث نفسه بتجميع مواد التحليل وترميزها ومن ثم تحليلها ليمثل دعماً لدرجة الثبات؛ حيث كان هناك اتساق في عملية الجمع والترميز ومن ثم قراءة المعاني الظاهرة والكامنة للرسائل الإعلانية (Berg, 1998).

وفي سبيل ضمان درجة عالية من الصدق (validity) قام الباحث بالخطوات التالية:

أولاً: تحقيق ما يعرف بالصدق الضمني (implicit validity)؛ وذلك نتيجة لأن بيانات الدراسة تمثلت في منتجات ثقافية "رسائل دعائية وإعلانية" جاهزة ليس للباحث دور في كتابتها أو صياغتها أو إنتاجها.

ثانياً: تحقيق ما يعرف بالصدق الظاهري (face validity)، وذلك من خلال

عرض المنهج الإجرائي للدراسة على المهتمين بموضوع الدراسة في المحيط الأكاديمي للباحث والأخذ بمرئياتهم وملاحظاتهم.

ثالثاً: تحقيق ما يعرف بالصدق الخارجي (external validity)، وذلك عن طريق التزام ما تحتويه البيانات المستخدمة في الدراسة والاستفادة مما يوفره التخصص العلمي للباحث من قدرة على فهم الأبعاد الاجتماعية للسلوك الاقتصادي وشرحها وتفسيرها وربط النتائج بأدبيات البحث والاتجاهات النظرية.

وحدة التحليل (Unit of Analysis):

تتمثل وحدة التحليل في الرسالة الإعلانية التي تبث أو تعرض في وسائل الإعلام في المجتمع السعودي ووسائط الدعاية والإعلان في مدينتي جدة ومكة المكرمة خلال أربعة أشهر تمتد من شهر رمضان إلى شهر ذي الحجة لعام 1426هـ. وفي تحليل المضمون الظاهر (Manifest Content Analysis) كان التركيز على المصطلحات والرموز والكلمات والصور التي تتضمنها الرسالة الإعلانية. أما في تحليل المضمون الكامن (Latent Content Analysis) فتركزت وحدة التحليل على المعنى الضمني للرسالة.

مستوى التحليل (Level of Analysis):

سيقوم الباحث بتطبيق منهج تحليل المضمون بشكليه الرئيسين: تحليل المضمون الظاهر (Manifest Content Analysis)،الذي يركز بشكل كبير على الخصائص الفيزيقية الظاهرية للمادة محل الدراسة كالحجم والتكرار مثلاً، وتحليل المضمون الكامن (Latent Content Analysis) الذي يهدف إلى محاولة قراءة المعاني الرمزية في المواد محل الدراسة، وذلك بهدف وصف الظاهرة من الجوانب الكمية والكيفية.

فمن خلال تحليل المضمون الظاهر، سيعمد الباحث إلى وصف الظاهرة على أربعة محاور، وهي: التكرار؛ المساحة؛ الكثافة/ الحدّة؛ والتوجه. ويوضح جدول (1) تحديد المفاهيم (conceptualization) وعملية قياس المفاهيم (operationalization):

جدول (1)
المنهج الإجرائي لتحليل المضمون الظاهر

		التكرار	المساحة	الكثافة / الحدّة	التوجه
المفهوم (.Conc)		نسبة عرض الرسالة الإعلانية	حجم مساحة العرض الذي تشغله الرسالة الإعلانية	درجة استخدام الصوت والصورة وإرفاق رسائل دعائية مصاحبة	درجة استخدام الرموز والشعائر الدينية
القياس (.Oper)	عال	طوال فترة الدراسة	أكثر من وسيلتي إعلان	تتضمن الرسالة صوتاً وصورة ورسالة دعائية	تحتوي الرسالة ثلاث آيات / أحاديث أو شعائر أو رموزاً دينية
	متوسط	2- 4 أشهر	وسيلتا إعلان	تتضمن الرسالة صوتاً وصورة دون رسالة دعائية	تحتوي الرسالة آيتين / حديثين أو شعيرتين أو رمزين دينيين
	منخفض	أقل من شهرين	وسيلة إعلان واحدة فقط	تتضمن الرسالة صورة و برسالة دعائية أو دونها	تحتوي الرسالة آية / حديثاً أو شعيرة أو رمزاً دينياً واحداً فقط

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم الباحث بتحديد المعاني والرموز والشعائر الدينية الأكثر استخداماً في الرسائل الإعلانية.

وفيما يتعلق بتحليل المضمون الكامن وبهدف تحقيق فهمٍ أكثر شمولية للظاهرة، ستتجه المحاولة هنا إلى البحث عن دلالات مشتركة ومضامين خفية تحملها مواد التحليل من رسائل إعلانية ودعائية بشكل يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر عمومية من حيث النمط والتكرار.

عينة الدراسة:

بالنظر إلى التنوع الكبير للمواد الإعلانية لسلع أو خدمات استهلاكية في وسائل الإعلام والإعلان المختلفة في المجتمع السعودي التي تتضمن شعائر أو رموزاً دينية ومع استمرار عرض الرسائل ذاتها على فترات زمنية طويلة نسبياً، فإن الدراسة الراهنة سوف تتضمن عينة ممثلة لمجتمع الدراسة. وبالنظر إلى أن " العينة الصغيرة التي تختار بدقة توفر نتائج صادقة مثل النتائج التي نحصل عليها من العينة الأكبر" (محمد عبدالحميد، 1983: 98)، فقد قام الباحث باختيار عدد من الرسائل الإعلانية وذلك باتباع منهج الاختيار الهادف (Purposive Sampling).

وعلى الرغم من كون هذا المنهج يقلل من إمكانية التعميم فإن الرغبة في تحقيق درجات أعلى من الشمول والتكامل جعلت من هذا المنهج ملائماً للدراسة.

وقد تكون مجتمع البحث من تسعٍ وأربعين مادة متنوعة جاءت في شكل مواد مكتوبة ومرئية في وسائل إعلام ووسائط إعلان متنوعة من صُحف، مجلات، كتالوجات / بروشورات، تلفزيون، ولوحات إعلان في أماكن عامة أو ما يعرف بـ (Billboard). وقد راعى الباحث في اختيار مواد العينة التي بلغت ثماني عشرة مادة ما يأتي:

– الشمول في المصدر: البحث عن مواد دعائية وإعلانية في وسائل الإعلام المختلفة.

– الشمول في الجمهور المستهدَف: التركيز على وسائل الإعلام ذات الجمهور الأكبر. استخدام الشعائر والرموز الإسلامية يعني أن الجمهور المستهدف ليس ساكن الأماكن المقدسة فقط ولكنه عموم مرتادي مكة والمدينة وزوارهما. وكانت وسائل الدعاية والإعلان المتمثلة في قنوات التلفزيون والمجلات ولوحات النيون في الأماكن العامة أقدر على الوصول إلى الفئة الكبرى من الجمهور المستهدف.

– الشمول في نوعية المنتجات المراد تسويقها: العمل على تضمين التحليل رسائل دعائية وإعلانية لمنتجات متنوعة تعكس أنشطة اقتصادية مختلفة.

– التخصص: من خلال تحديد المواد المراد تحليلها ومن ثم اختيار المواد الأكثر تمثيلاً لموضوع الدراسة واستبعاد المواد ضعيفة الصلة.

حدود الدراسة:

يقتصر الجانب التحليلي في هذه الدراسة على فئة معينة من الرسائل الإعلانية التي تبث في وسائل الإعلام المحلية في المجتمع السعودي ووسائط الدعاية والإعلان في مدينتي جدة ومكة المكرمة خلال فترة أربعة أشهر تمتد من شهر رمضان إلى شهر ذي الحجة للعام الهجري 1426 هـ. ونظراً لتنوع الرسائل الإعلانية من حيث الموضوع والاستمرارية و مكان العرض، فقد ارتأى الباحث تضمين الدراسة عينة ممثلة؛ حيث لاحظ أن بعض الرسائل الإعلانية تعرض لفترات زمنية طويلة ومستمرة، والبعض الآخر يحتل الموقع نفسه في وسائط الدعاية والإعلان طوال فترة الدراسة مما جعل اختيار عينة ممثلة أمراً حتمياً. وفي حالة وجود عدد كبير من المواد الدعائية والإعلانية المتشابهة في المنتج والمضمون كان

الباحث يكتفي بعينة ممثلة لتجنب التكرار. كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الراهنة تهتم فقط بالرسائل الإعلانية التي تتضمن استخدام رموز أو شعائر دينية، ولا تهدف إلى الربط بشكل مباشر أو غير مباشر بين الرسائل الإعلانية محل الدراسة وما تعرضه وسائل الإعلان ووسائط الدعاية والإعلان من رسائل إعلانية أخرى. وأخيراً، فإن الدراسة الراهنة دراسة كشفية تهدف إلى تعرف الظاهرة موضوع الدراسة، وبناءً على ذلك لا يدعي الباحث أن هذه الدراسة سوف تأتي بالقول الفصل في فهم الظاهرة وتحليلها، وإنما هي محاولة أولية في موضوع جديد.

الإطار النظري للدراسة

آليات المحافظة والتقدم في النظام الاقتصادي الرأسمالي: الشمول والكثافة

تشير بعض الدراسات إلى أن الرأسمالية قد مرت في تطورها بثلاث مراحل أساسية. وتعكس كل مرحلة نمطاً من طبيعة النشاط وعلاقات السوق؛ حيث تطورت من مرحلة الرأسمالية التنافسية (Competitive Capitalism)، إلى الرأسمالية الاحتكارية (Monopoly Capitalism)، حتى وصلت إلى الرأسمالية الكونية (Global Capitalism). وقد تميزت الرأسمالية التنافسية بتعدد الشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط المتعاملة في السوق الواحد مع ضمان حقوق جميع أطراف العملية الإنتاجية، فالعمال يحصلون على حقوقهم، والدولة تستفيد من الضرائب، والسوق للجميع. ثم "تطورت" الرأسمالية في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية إلى ما يسمى بالرأسمالية الاحتكارية. وتميزت تلك المرحلة بوجود عدد أقل من الشركات ذات الحجم الكبير المتعاملة في السوق و التي تحتكر سوق الإنتاج والاستهلاك وتفرض شروطها على العمال والدولة. ومع نهاية القرن العشرين، وبعد التطورات الهائلة في مجال النقل والمواصلات والاتصالات، ظهر ما يسمى بالرأسمالية الكونية؛ حيث انتقلت المنافسة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وظهر إلى الوجود بشكل مكثف وملحوظ ما يسمى بالشركات عابرة القارات (Transnational Corporations) التي لها من الإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية ما يؤهلها لاقتحام الأسواق العالمية إنتاجاً وتسويقاً (Ross & Trachte, 1990). وتعكس المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية أنماطاً من الصراع المحلي والعالمي بين أصحاب رأس المال والأعمال والعمال والدولة مع تفوق نسبي للفريق الأول؛ حيث إن سعي العمال والدول للحصول على وظائف واستثمارات أجنبية،

بالتتابع؛ يجعلهم في موقف تفاوضي أضعف ومن ثم القبول بالقليل (مثال: أجور منخفضة) والتضحية بالكثير (مثال: إعفاءات ضريبية) (عبيد آل مظف، 2005).

يقدم ويليام روبنسون (Robinson, 2003) وصفاً دقيقاً لشرح الآلية التي يتبعها النظام الرأسمالي للمحافظة على بقائه وتحقيق المزيد من التقدم، وهي تتلخص في مرحلتين: الشمول والكثافة. كيف؟ يوضح روبنسون متفقاً في ذلك مع مفكري المذهب الماركسي، أن الرأسمالية بلغت ما بلغته من سيطرة ونفوذ وحققت ما حققته من أرباح ومكاسب من خلال الانتشار الأفقي لأنشطتها الاقتصادية، فلم يبق مكان في العالم إلا وقد غزته الرأسمالية سلماً أو عنوةً. فمنذ ظهور النظام الرأسمالي في شكله التقليدي في القرن الخامس عشر، سعى النظام الرأسمالي إلى بسط نفوذه والتوسع في الأنشطة الاقتصادية من إنتاج واستثمار لتصل إلى أبعد نقطة جغرافية ممكنة أملاً في الحصول على مصادر جديدة للربح والنمو، وذلك كله من خلال تصدير رأس المال إلى مناطق العالم النامي الذي كان بيئة عذراء للاستثمار وبأقل التكاليف مستعيناً في ذلك – بالطبع – بوسائل مُعينة، اقتصادية أحياناً وسياسية أحياناً، وأحياناً أخرى عسكرية.

ولاشك في أن الرأسمالية الغربية هي خير مثال على ما ذكره روبنسون. فقد أصبح من المألوف أن نشاهد دعايات لمنتجات دجاج كنتا كي (KFC) وبطاقات ماستر كارد في ملاعب الكرة في دول أمريكا اللاتينية، واشتهر سكان دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط باستخدام منتجات كالفن كلاين وفيرساتشي، وأنشئ أكبر مطعم لشركة ماكدونالدز في العاصمة الصينية بكين. و ذلك كله يعكس درجة عالية من التوسع الأفقي لجغرافية العالم.

ويواصل ويليام روبنسون تحليله فيشير إلى أنه في العصر الحديث وصل امتداد الرأسمالية إلى نقطة النهاية؛ فلم يعد هناك مناطق جديدة في العالم يمكن الوصول إليها، الأمر الذي يعني نهاية سياسة التوسع الأفقي، وهذا يهدد بانقطاع الأرباح أو انخفاضها، وكلاهما يحقق توقعات كارل ماركس بانكسار الرأسمالية. ولكن النظام الرأسمالي لجأ إلى سياسة جديدة وهي التوسع الرأسي أو ما يطلق عليه روبنسون مرحلة الكثافة. حيث يؤكد روبنسون أن الشكل الجديد للرأسمالية هو الرأسمالية العولمية التي سوف تتغلغل في مناشط الحياة الاجتماعية لتحقق مكاسب مادية، وذلك من خلال إدماج مظاهر النشاط البشري وإدخالها في السوق.

فالصحة والتعليم والشرطة والسجون والقطاع العام وأنشطة المجتمع المحلي ومناشط الأسرة كلها سوف تصبح جزءاً من السوق الاقتصادي. بكلمات أخرى تحويل جميع الأنشطة البشرية العامة والخاصة إلى سلع وخدمات اقتصادية تنتج وتقدم من خلال السوق.

والواقع يشهد بأن المجتمعات أصبحت تعتمد على السوق في أداء مهامها وتحقيق احتياجاتها بمختلف أشكالها من احتياجات اقتصادية كالسلع والخدمات، واجتماعية كالتربية والتعليم والصحة والأمن، ونفسية كالاستشارات وتنمية الذات. ولم تتوقف الرأسمالية عند ذلك الحد، بل تعدته إلى مناشط بشرية تتعلق بالعقيدة والإيمان، وظهر ما يسمى بالسياحة الدينية؛ حيث يقوم الفرد بأداء فرائض دينية مع الاستمتاع بخدمات غاية في الرفاهية من حيث التنقل والإقامة والإعاشة، وظهرت مصطلحات جديدة كمصطلح عمرة خمس نجوم وحج (V.I.P).

سلوك الاستهلاك: المعنى الخفي

عند الحديث عن سلوك الاستهلاك يتبادر إلى الذهن سؤال مهم يتمحور حول الهدف من وراء ذلك السلوك. بعبارة أخرى، ما الذي يرمي إليه الفرد أو الجماعة من وراء اقتناء سلعة أو خدمة ما أو الحصول عليها؟ الإجابة البدهية أن في سلوك الاستهلاك تحقيقاً لأهداف البقاء على قيد الحياة من خلال الحصول على المستلزمات الضرورية للحياة اليومية أو جعل الحياة أسهل من خلال اقتناء المنتجات الكمالية. بيد أن هذه الإجابة تحجب نصف الحقيقة أو أكثر. في الواقع أن تفسير عملية الاستهلاك يذهب إلى أبعد من مجرد ذلك. حيث أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن للمستهلكين أهدافاً أخرى يسعون إلى تحقيقها من خلال سلوكهم الاستهلاكي. وفي هذا الصدد تمثل كتابات مفكرين أمثال ثورشتاين فبلن (Veblen, 1988) وبيبيري بوردو (Bourdieu, 1984) حجر الزاوية في عملية فهم الصورة الكبرى لحقيقة سلوك الاستهلاك.

ويشكل مفهوم الاستهلاك التفاخري (Conspicuous Consumption) أحد أهم المفاهيم المتعلقة والشارحة لأنماط استهلاكية ذات طبيعة طبقية. هذا المصطلح الذي يعود إلى "فبلن" يصف الاستهلاك بأنه العملية التي من خلالها يقوم الأفراد باستهلاك السلع والخدمات غالية الثمن بهدف عرض الطبقة الاجتماعية للمستهلك؛ أي أنه وسيلة للتعبير عن الثراء والمنزلة الاجتماعية. وعلى الطرف الآخر ينظر

بوردو إلى عملية الاستهلاك على أنها وسيلة لغاية أهم، وهي بناء هوية اجتماعية جديدة؛ أي أن المستهلك يستطيع من خلال سلوكه الاستهلاكي أن يخلق طبقة اجتماعية أعلى لنفسه وأفراد أسرته. ويؤكد بر أوتنس (Otnes, 1988) وآخرون على أن في عملية الاستهلاك عند الطبقات الدنيا في المجتمع أماناً من العوز والحاجة، ولذلك ينصب جل الإنفاق الأسري على المنتجات الغذائية (Al-Modaf, 2006). إذاً، يمكن القول: إن لعملية الاستهلاك وظائف شتى تراوح بين عرض للمنزلة الاجتماعية، وبناء الهوية، إلى المشاركة في الطبقة الاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي، وكل ذلك تحدده منزلة الفرد من السلم الطبقي الاجتماعي.

الرأسمالية وصناعة المستهلك: منهجية التسويق

وتشكل مثل تلك الأطر النظرية فضاءات فكرية مساعدة لفهم سلوك الاستهلاك في صورته الكاملة ولكنها لا تزال غير كافية؛ حيث إن عملية الاستهلاك تتضمن لاعبين آخرين لهم أهدافهم الخاصة التي يحققونها من خلال هذه العملية، وأولئك هم المنتجون والموزعون للسلع والخدمات الاستهلاكية. ولقد كانت المهمة الأصعب دائماً للمنتجين والموزعين تكمن في خلق مجتمع استهلاكي بمواصفات خاصة تجعل من الممكن التنبؤ بسلوك الأفراد الاستهلاكي والتحكم فيه أيضاً. وكما يشير ريتشارد روبنز (Robbins, 1999) إلى أنه بينما أمكن من خلال التطورات التكنولوجية زيادة حجم إنتاج السلع الاستهلاكية، بقي حجم المجتمع الاستهلاكي دون المأمول، ومن ثم أصبحت المهمة الرئيسة هي تحويل الأفراد إلى مستهلكين من خلال خلق ثقافة مجتمعية استهلاكية. ولتحقيق ذلك، كانت الحاجة ماسة إلى إحداث تغييرات في اتجاهات الأفراد ومفاهيم الازدهار ومقاييس المعيشة لديهم مع التركيز على تحسين عمليات الدعاية والإعلان التقنية والفنية. وهنا يبرز دور الدعاية والإعلان. فيؤكد روبنز أن الإعلان يهدف دوماً إلى خلق المستهلك وتحديد رغباته.

ولعل في تحليل جيرمي ريفكين (2006) لتطور معنى مفهوم الاستهلاك ما يعضّد نظرية روبنسون هذه. حيث يقدم وصفاً دقيقاً لتطور مفهوم الاستهلاك وكيف أنه تحول من مفهوم ذي إيحاءات سلبية (مثل: دمّر، نهب، استنزف) في القرن الرابع عشر إلى كلمة ذات دلالات إيجابية في القرن العشرين بفضل مندوبي الدعاية والإعلان الذين ربطوا مفهوم الاستهلاك بمفاهيم الاختيار والحرية والديمقراطية. ولقد بلغ الإنفاق على الإعلان في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1999 نحو

مائة وعشرين مليار دولار بعد أن كان لا يتجاوز ستمائة مليون دولار في بداية القرن العشرين؛ مما يدل على أهمية صناعة الإعلان في خلق مجتمع استهلاكي.

ولم تقتصر أساليب الدعاية والإعلان على مخاطبة واستثارة المحددات الاجتماعية المألوفة في سوق المستهلك من النوع والطبقة الاجتماعية والخلفية الثقافية، ولكنها بدأت تغازل قيماً اجتماعية ذات دلالات مهمة في حياة الفرد بدءاً من الهوية الوطنية (مثل صُنع بأيدٍ محلية) إلى قيم أكثر أهمية مثل القيم الدينية. وهنا يأتي مفهوم "سلعنة الشعائر الدينية" أداة لشرح هذا الاتجاه الجديد في الخطاب الإعلاني وتفسيره.

المذهب الاستهلاكي:

على صلة شديدة بهذه النقطة يأتي ما يسمى بالمذهب الاستهلاكي. ويعد مصطلح "المذهب الاستهلاكي" المعروف بـ (consumerism) ذا أهمية وعلاقة بالرأسمالية. وتختلف الموسوعات العالمية عند تحديد معنى المذهب الاستهلاكي تبعاً لاختلاف المرجعية الفكرية. وعلى الأرجح، هناك ثلاثة تعريفات رئيسة للمذهب الاستهلاكي. **التعريف الأول** يعكس النظرية الاقتصادية، وفيه يرتبط المذهب الاستهلاكي بالنفعية، وهي أن عملية الاستهلاك تزيد من الفوائد الاقتصادية للمستهلك. وينظر **التعريف الثاني** الذي يعكس الفكر التنظيمي إلى المذهب الاستهلاكي على أنه تلك الحركة الفكرية والثقافية والتنظيمية التي تتولى الدفاع عن حقوق المستهلك وتحافظ عليها. **وأخيراً، تنظر المدرسة النقدية** – وبخاصة نظريات كارل ماركس و ثورشتاين فبلن – إلى المذهب الاستهلاكي على أنه ذلك المنهج أو الأسلوب الذي من خلاله تتم محاولة ربط السعادة الفردية بشراء منتجات استهلاكية واقتنائها. وبعيداً عما يعكسه أو يمثله من فكر إيديولوجي، سوف تأخذ هذه الدراسة بالمعنى الثالث للمذهب الاستهلاكي الذي يعكس نمطاً من الحياة الاجتماعية تشيع فيه قيم الاستهلاك وسلوكياته.

ففي هذا الصدد، تقول بعض النظريات السائدة إن الرأسمالية بكل ما تمتلكه من موارد تفرض نوعاً من التحكم على البيئة المحيطة. ومن ذلك ما ذكره روبرت روس و كنت تراكتي (Ross & Trachte, 1990) اللذان يشيران إلى أن الرأسمالية – باختصار شديد – هي طراز من تنظيم الإنتاج الذي يسيطر على المجتمعات؛ حيث تنظم العلاقات الاجتماعية وفق معايير محددة وتزيد المنافسة ويخضع العمال لنظام

الأجر وعلاقاته. ويضيف نيكولاس قرانهام (Granham, 1995) أنه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة هناك محاولات لجعل الأفراد مستهلكين لا منتجين. وفي هذا الإطار تستخدم الرأسمالية ممثلة في أصحاب السلع وسائل عدة تهدف إلى إقناع المستهلكين بأن ما يستهلكونه قد أُعد خصيصاً ليتلاءم مع الخصائص المميزة لكل فرد. بل تذهب الرأسمالية إلى أبعد من ذلك حينما تدّعي أن المنتجات متنوعة ومتباينة بينما هي في حقيقة الأمر متشابهة.

وتعمل الرأسمالية على استغلال وسائل الإعلام الاستغلال الأمثل. وتتضح هذه النقطة أكثر في كتابات ريموند ويليامز (Williams, 1982) الذي يؤكد أن تقنية الدعاية والإعلان ومنهجهما قد سمحا للمشتغلين في سوق المنتجات الاستهلاكية أن يقوموا بمهمة اختيار السلع بدلاً من المستهلك نفسه. في كلمات أخرى، لم تعد الطريقة التقليدية في الإنتاج والبيع هي نفسها، بل هناك منهجية حديثة تقوم بدراسة توجهات المستهلك واحتياجاته ورغباته ومن ثم يركّز من خلال وسائل الدعاية والإعلان على بعض السلع، وتوضع في صورة المنتج المثالي الذي لاغنى عنه، ولابد منه حيث إنه يمثل جزءاً من شخصية المستهلك. ومن ثم، فبدلاً من أن يقوم المستهلك بالاختيار أصبح هناك من "ينوب" عنه في هذه المهمة ويحدد له ما يجب وما لا يجب أن يستهلكه من خلال وسائل الدعاية والإعلان.

"سلعنة" الشعائر الدينية:

لقد حظي الدين باهتمام كبير من قبل المشتغلين بالدراسات السوسيولوجية، ولعل المتتبع للتراث السوسيولوجي الكلاسيكي يلحظ ذلك في العديد من الأعمال الفكرية لمفكرين من أمثال إميل دوركايم (الدين و الأسرة/ الأخلاق والتنشئة الاجتماعية) وكارل ماركس (البناء السفلي والبناء العلوي) وماكس فيبر (الأخلاق البروتستانتينية ونشأة الرأسمالية). بيد أن الدين بوصفه متغيراً اجتماعياً له تأثيره في الحياة الاقتصادية لم يجد الاهتمام ذاته في علم الاجتماع الاقتصادي، الذي تنصب اهتماماته في شرح السلوك الاقتصادي وتفسيره سلوكاً اجتماعياً يؤثر ويتأثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة، على الأقل حتى نهاية القرن العشرين. ولعل السبب في ذلك يعود إلى تناقص أهمية الدين في المجتمعات الغربية كما يزعم أنصار نظرية الدنيويّة (Secularization Theory)؛ حيث تؤكد هذه النظرية أن العلم والمعرفة، والاتجاه العقلي المنطقي في التفكير، ونشأة المؤسسات الاجتماعية،

والتطورات التكنولوجية عملت جميعاً على تَقليص حجم تأثير الدين ودرجته في الحياة الاجتماعية (Roberts, 1995). وجدير بالذكر أن هذه النظرية تلقى معارضة شديدة من المهتمين بالدراسات السوسيولوجية الثقافية، الذين يصرون على أن الدين "منغمس بشدة" في كل جوانب البيئة الاجتماعية وليس في دور العبادة فقط (Maguire & Weatherby, 1998).

وبعيداً عن الجدل الدائر بين أنصار المذهبين، يرى جيفري ألِيكساندر Jeffery Alexander أن الدين يتداخل في الحياة الاقتصادية على الأقل من خلال أربع طرق: 1 – إضفاء الشرعية على منهجية توزيع الموارد الاقتصادية. 2 – المحافظة على القيم والمعايير التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية. 3 – احتواء المعارف اللازمة للتكيف مع البيئة الفيزيقية. 4 – تقديم تفسيرات وتطمينات في حالات الصعوبات الاقتصادية (cited in Wuthnow, 1994). ولاشك أن للدين – على الأقل من وجهة نظر إسلامية – مهامّ أكثر في الحياة والمعاملات الاقتصادية.

غير أن ما يقدمه جيفري ألِيكساندر يقع دون الإلمام الكامل بالتغيرات التي شهدتها العلاقات بين الدين والحياة الاقتصادية في العصر الحديث؛ حيث إن العصر الحديث قد بدأ يشهد وظيفة جديدة للدين في الحياة الاقتصادية وهي وظيفة تسويقية تستخدم من خلالها الرموز والشعائر الدينية في التسويق لمنتجات استهلاكية وخدمية من خلال وسائل الدعاية والإعلان؛ بحيث يتم "اللعب" – إذا جاز لنا التعبير – على وتر المشاعر الدينية بهدف توجيه سلوك المستهلك في اتجاهات محددة تخدم أهداف المستثمر، وهو ما تحاول الدراسة الراهنة التأطير والتأصيل له.

إن مصطلح سلعنة الشعائر الدينية (Comodification of Religious Rituals) أو تحويل الدين والشعائر الدينية والرموز الدينية إلى سلع استهلاكية وربطها بسوق المستهلك هو مصطلح جديد نسبياً في الأدبيات الاجتماعية، وبغض النظر عن منشئه فإنه يوفر للباحثين إطاراً علمياً دقيقاً لوصف وتحليل اتجاهات حديثة في سوق المستهلك تعمل على الاستفادة من كل مناشط الفرد الاجتماعية بما فيها الدينية لتحقيق أهداف تجارية. ولقد أصبحت الأعياد الدينية في المجتمعات الغربية مثالاً حياً على ذلك. فعيد ميلاد المسيح عيسى – عليه السلام – أو ما يسمى بعيد الكريسماس (Christmas Holiday) أصبح في نظر الكثيرين عيد المستهلك؛ حيث

تقوم الشركات بصناعة العديد من المنتجات التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تقاليد تلك الاحتفالية الدينية وعاداتها، وتبدأ الأسواق التجارية بالإعداد لتلك المناسبة بحشد كل طاقاتها وإمكاناتها لاستقبال المتسوقين مستفيدة في ذلك من كل ما توفره وسائل الدعاية والإعلان من عوامل جذب وإغراء وما توفره بطاقات الشراء الائتمانية من سيولة لازمة للشراء حتى أصبح عيد الكريسماس أحد أهم مواسم التسوق في المجتمعات الغربية (Horsley & Tracy, 2001).

وعلى القدر نفسه من الأهمية، يشير كيفن كينان وسلطانه ييني (Keenan & Yeni, 2003) إلى انتقادات رجال الدين في المجتمع المصري للكم الهائل من الإعلانات التجارية التي تغص بها وسائل الإعلام المصرية خلال شهر رمضان بشكل لا يتفق مع ما يعنيه ذلك الشهر من معان روحية سامية تدعو إلى كبح جماح الشهوة والغريزة. بيد أن دراسة الباحثين التطبيقية التي سعت إلى مقارنة ما يُعرض في شهر رمضان من رسائل تسويقية دعائية مع ما يعرض في غيره من أشهر السنة الأخرى من حيث الحجم والمضمون لا تؤكد الانتقادات أعلاه، ولكنها لا تنفيها البتة نظراً لاختلاف جدول برامج التلفزيون في رمضان عن مثيله في أشهر السنة الأخرى.

ويذهب شارليز كولسن وإيلين فون (Colson & Vaughn, 1992) إلى القول: إن دور العبادة وأداء الشعائر الدينية لم تسلم هي الأخرى من عدوى قيم الاستهلاك وعاداته. حيث يشيران إلى جملة من الحقائق والملاحظات التي تؤكد أن الرأسمالية – من خلال قيم الاستهلاك – تغلغلت حتى في الأماكن الأكثر قدسية كالكنيسة، ويشير الباحثان استناداً إلى ملاحظات شخصية ونتائج بعض الاستفتاءات إلى التالي:

1- يقوم الناس بتغيير الكنائس التي يرتادونها عندما يغيرون أماكن التسوق والبنوك.

2- قامت بعض الكنائس بتغيير مسمياتها إلى مسميات دنيوية أكثر جاذبية بما يعمل على جذب الأفراد (مثال: كنيسة السعادة).

3- عوامل اختيار الكنيسة ترتكز في المقام الأول على الطبقة الاجتماعية لمرتادي الكنيسة، ونوع الموسيقى، ومراسم الاحتفال.

4- أصبح الهدف من الذهاب إلى الكنيسة تحقيق مكاسب فردية ليس من بينها طاعة الرب.

5- أكثر الكتب الدينية المبيعة تتمحور حول أساليب تحليل الذات وتنميتها وليس شيئاً عن الورع والطاعة والبعث أو الإحياء الديني.

6- يبحث مرتادو الكنائس عما يمكن أن تقدمه الكنيسة من مساعدة ودعم وليس عما تعنيه من معانٍ دينية.

ويخلص الباحثان إلى القول: إن عقلية مرتادي الكنائس قد أصبحت عقلية استهلاكية وليست دينية (Colson & Vaughn, 1992).

وتضيف إيمي ستامباش (Stambach, 2000) إلى أن هناك ربطاً بين الدين وسلوك الاستهلاك؛ بحيث تقوم قرارات البيع من عدمه واقتناء بعض السلع من عدمه على دعائم وقواعد أخلاقية، بينما يؤكد جيفري سميث (Smith, 2001) أن صناعة السينما والتلفزيون تحقق جملة من المكاسب المادية من خلال تصوير الرموز الدينية وتقديمها.

ويتضح مما سبق أن الرأسمالية قد وجدت في الشعائر والمناسبات الدينية فرصة حقيقية لتحقيق مكاسب مادية وأن قيم الاستهلاك غزت حتى دور العبادة.

نتائج الدراسة:

تحليل المضمون الظاهر:

يتضح من جدول (2) أن قائمة التحليل النهائي تضمنت ثماني عشرة مادة دعائية وإعلانية لمنتجات استهلاكية وخدمية بوصفها عينة ممثلة لجميع ما رُصد من مواد دعائية وإعلانية خلال فترة الدراسة بالشكل الذي يضمن تمثيل جميع مفردات مجتمع الدراسة ويمنع في الوقت ذاته التكرار. وبثت تلك المواد في وسائل إعلانية مختلفة تركزت في التلفزيون والصحافة والمجلات والكتالوجات / البروشورات (Catalog / Flier) ولوحات النيون (Billboard) في الأماكن العامة[1]. بالإضافة إلى ذلك يوضح جدول (3) النشاط الاقتصادي للشركات المعلنة.

(1) من الوسائل الحديثة المستخدمة لهذا الغرض ما يعرف برسائل الوسائط (sms) حيث تقدم رسائل إعلانية للمشتركين في خدمة الهاتف الجوال. وقد لاحظ الباحث أن العديد من تلك الرسائل يستخدم إيحاءات دينية، حيث جاءت إحدى الرسائل على النحو الآتي: "دعماً للخير وتقديراً لثناء العلماء اجعل زكاة فطرك من....(تذكر الرسالة أحد أنواع الرز في المجتمع السعودي). انشر." .

جدول (2)

مواد التحليل: العدد ووسيلة الإعلان

النوع	مواد مكتوبة (صحف، مجلات، كتالوجات / بروشورات)	مواد مرئية (تلفزيون)	نيون (Billboard)	المجموع
العدد	10	5	3	18
%	%56	%28	%16	%100

جدول (3)

مواد التحليل: النشاط الاقتصادي للشركات المعلنة

النشاط	عطور	اتصالات	فنادق	عقار	إليكترونيات	ملبوسات	بنوك	طوافة وحج	المجموع
العدد	3	3	3	3	2	1	1	2	18
%	%17	%17	%17	%17	%11	%5	%5	%11	%100

وكما جرى تبيان ذلك في منهج الدراسة وإجراءاتها، توصف الظاهرة من خلال أربعة محاور، وهي التكرار؛ المساحة؛ الكثافة / الحدّة؛ والتوجه. وكما هو موضح في جدول (4)، فإن درجة تكرار عرض تلك الرسائل الإعلانية والدعائية في وسائل الإعلام ووسائط الدعاية والإعلان تشكل قيمة عالية مقدارها 61%. وفيما يتعلق بالمساحة التي تشغلها، وبالكثافة / الحدّة (استخدام الصوت والصورة ورسائل مصاحبة)، وتضمن الرسائل الإعلانية والدعائية لكمٍّ أكبر من المعاني الدينية (احتواء الرسالة الواحدة على عدد أكبر من الرموز والشعائر الدينية) جاءت النتائج لتمثل قيماً منخفضة، 78%، 72% و 61% على التوالي.

جدول (4)

مواد التحليل: الخصائص الفيزيقية الظاهرية

	التكرار			المساحة			الكثافة			التوجه		
الدرجة	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض	عال	متوسط	منخفض
المجموع %	100			100			100			100		

ولمعرفة أي المعاني الدينية أكثر استخداماً في الرسائل الإعلانية والدعائية، حصرت تلك المعاني في ثلاث فئات كما يتضح في جدول (5). وقد جاءت الرموز

الدينية (مثال: الكعبة المشرفة؛ المسجد الحرام؛ الجمرات؛ أزياء العمرة؛ ناقة الرسول صلى الله عليه وسلم) أولاً من حيث الاستخدام (68%)، وحلت الشعائر الدينية (مثال: الصلاة، الأذان، الصدقة) ثانياً (23%)، بينما جاء استخدام الآيات القرآنية ثالثاً (9%).

جدول (5)

مواد التحليل: الرموز/ الشعائر/ المعالم الدينية التي تضمنتها الرسائل الإعلانية

	آية قرآنية	شعيرة دينية	رمز ديني	المجموع %
العدد	2	5	15	22
%	9	23	68	100

تحليل المضمون الكامن لعينة من الرسائل الإعلانية:

ولعلنا هنا نشير بداية إلى قضية أوقات البث للرسائل الإعلانية. حيث لاحظ الباحث أن توقيت البث للغالبية العظمى من الرسائل الدعائية والإعلانية مرتبط بالأوقات ذات الطبيعة والدلالة الدينية. وبخلاف اختيار الباحث لتلك الفترة على وجه الخصوص لتكون المجال الزمني فإن أوقات البث تركزت بشكل كبير وملحوظ في شهر رمضان، ثم منذ منتصف شهر ذي القعدة حتى نهاية شهر ذي الحجة، ونلحظ هنا الربط بين أوقات البث وأكثر الأوقات روحانية في حياة الجمهور المستهدف وهي رمضان وذو الحجة. ومما لا شك فيه أن هدف المعلن كان إحداث أكبر تأثير في الجمهور المستهدف؛ ولذلك جاء اختيار تلك الفترات الزمنية لعرض الرسائل الدعائية والإعلانية. وفيما يلي، نحاول البحث في محتوى مواد التحليل من رسائل إعلانية ودعائية للوصول إلى دلالات مشتركة ومضامين خفية جديرة بالبحث والمناقشة.

أولاً – ربط المنتجات الاستهلاكية بالشعائر الدينية:

فعلى سبيل المثال تضمن العديد من الرسائل الدعائية والإعلانية لشعائر دينية مثل صلاة الفجر التي يتضمنها إعلان أحد أنواع البخور؛ حيث تبدأ مراسم الاستعداد لصلاة الفجر من بعد سماع الأذان بالوضوء، ثم ارتداء الملابس، ثم استخدام بعض من الطيب والبخور قبل التوجه إلى المسجد مباشرة، وكما لو أن

استخدام الطيب والعطور والبخور جزء لا يتجزأ من مراسم الإعداد للصلاة، أو كأن ذلك من صلب ثقافة صلاة الفجر.

وفي إعلان آخر لإحدى شركات العطور يبدأ المشهد من المسجد الحرام ومنظر الكعبة المشرفة وجموع المصلين، ثم ينتقل المشهد تدريجياً إلى مكان بيع الطيب والعطر والبخور، المتجر، وكأن المشهدين مرتبطان: الصلاة والمنتج.

أوقات الصلاة استخدمت أيضاً في التسويق لشركة خدمة اتصالات من خلال قيام شركة الاتصالات بتوفير خدمة مواقيت الصلاة عبر رسائل تليفونية، ويظهر في الإعلان كيف أن توفّر تلك الخدمة يسهم في عملية التنشئة الدينية حيث يشاهد الأبناء بصحبة والدهم الرسالة، ويدرك الجميع أن وقت الصلاة قد حان، ثم يصلي الجميع معاً. إذاً، يحاول المعلن الإشارة ضمناً إلى أنه بالإضافة إلى تقديم خدمة مواعيد الصلاة بكل يسر وسهولة، فإنه أيضاً يساعد على ربط الأبناء والبنات صغار السن بالصلاة ومواعيد إقامتها وحتى أدائها جماعة مع الأسرة.

وفي إعلانات أخرى، تستخدم فريضة الحج لتسويق بعض السلع الاستهلاكية؛ حيث يتم ربط شعيرة الحج بأنواع محددة من الهدايا. وهنا يقع المستهلك تحت الإيحاء بأن شعيرة الحج تكتمل حينما يحصل الحاج على سلع استهلاكية ليس بينها وبين الحج أي روابط، فهي ليست صوراً لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة، وليست كتباً دينية، بل أجهزة إليكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن إعلان إحدى شركات العقار رسالة مفادها أنه من خلال الاستثمار في ممتلكات الشركة وما تقدمه من منتج، تصبح عملية القدوم إلى مكة والمدينة والحصول على التأشيرة أمراً ميسّراً.

ثانياً – ربط المنتجات الاستهلاكية بالرموز الدينية:

في كثير من الرسائل الدعائية والإعلانية لشركات الطوافة والحج يركّز على رموز دينية مهمة مادية وبشرية وحيوانية. فعلى سبيل المثال، تحرص كثير من تلك الرسائل على تحديد موقع الجمرات من مكان إقامة الحاج؛ أي المخيّم، حيث تعطى تقديرات "رياضية" محددة لبعد المخيم عن الجمرات، كالقول مثلاً: إن المسافة لا تتعدى ثلاثمائة متر فقط. والأمر ذاته ينطبق على شركات الفنادق والعقار التي تحاول جاهدة تحويل مسافة البعد عن الكعبة المشرفة والمسجد الحرام إلى رقم

صغير لا يتجاوز فئة المئات كالقول مثلاً بأن المسافة مائتا متر فقط، أو أن هناك مدخلاً خلفياً مباشراً من الفندق إلى المسجد الحرام، ومن ثم يصبح المكان الديني وقرب المسافة إليه أداة للدعاية والإعلان وليس ما يحتويه المنتج من خصائص تسويقية.

وتعمد الكثير من الرسائل الإعلانية إلى مخاطبة المشاعر الدينية في نفس المستهلك حينما تثير فيه رغبة الجوار والقرب من أكثر الأماكن قدسية في العالم. ففي إحدى الرسائل الدعائية والإعلانية يتم الحديث عن كون المستهلك يملك الفرصة ليكون بالقرب من أعز جار وأكرم جار في الوجود: المسجد الحرام والكعبة المشرفة، حيث إن المستهلك في حال قيامه بشراء ذلك المنتج لن يحول بينه وبين رؤية المسجد الحرام سوى النهوض من مقعده والنظر من خلال النافذة أو الشرفة المطلة على المسجد الحرام.

وفي إعلانات أخرى لشركات الطوافة والحج يعمد المعلن إلى تأكيد أن الحصول على بعض السلع الخدمية المتمثلة في خدمات الطوافة والحج يعني الفرصة في لقاء بعض الرموز الدينية المشهورة من علماء ومشايخ وخلافه. وتركز الرسالة الإعلانية على أنه وبالقدر نفسه من الأهمية لما تقدمه الشركة من خدمات الإقامة والإعاشة فإنها تمنح الفرصة للحاصل على تلك الخدمة في تحقيق "بعض أحلامه" من خلال رؤية بعض الأسماء الدينية المشهورة ومقابلتهم والحديث معهم.

ليس هذا فحسب، بل تقوم بعض الشركات باستخدام بعض الرموز ذات الأهمية في حياة المستهلكين بهدف إضفاء نوع من التميز والمصداقية لما تقدمه تلك الشركات من خدمات. فعلى سبيل المثال، هناك شركة يطلق عليها القصواء التي هي اسم ناقة النبي، صلى الله عليه وسلم، وقبل أن تقوم تلك الشركة بالحديث عما تقدمه من خدمات في رسالتها الإعلانية تبدأ بالتعريف بذلك الاسم وأهميته في حياة المسلم.

ثالثاً – ربط المنتجات الاستهلاكية بالقواعد والفضائل الدينية:

ويتضح ذلك في العديد من الرسائل الدعائية والإعلانية التي تبين حرص الشركة المقدمة للخدمة على تحري القواعد الشرعية. فعلى سبيل المثال، نجد أن أحد الإعلانات البنكية يرمز إلى أنه من خلال الحصول على تلك الخدمة البنكية فإن

المستهلك قد ربح ديناً ودنيا: حيث إنه طبق القاعدة الشرعية وله فيها أجر، وحصل على الخدمة البنكية وله فيها مصلحة دنيوية. وفي رسالة دعائية أخرى لإحدى شركات العطور حث على فضيلة الصدقة. حيث تنص الرسالة على أن المستهلك يستطيع القيام بفضيلة الصدقة من خلال قيامه بشراء منتجاتها. وليس هذا فقط، بل إن الرسالة قد تعني أيضاً أن المستهلك – في حالة شرائه لذلك المنتج – سوف يدفع تلك الشركة إلى التصدق بالإنابة عنه؛ تفعل الخير أو تدفع غيرك إلى ذلك.

ونلحظ من التحليل السابق أن الهدف لم يعد ينحصر فقط في محاولة خلق ثقافة استهلاكية لدى جمهور المستهلكين من خلال ربط المنتجات الاستهلاكية بالدين، ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث إن المحاولات تتجه إلى خلق ثقافة جديدة للممارسات الدينية؛ أي هناك عادات وتقاليد وأعراف ينبغي الأخذ بها في أثناء تأدية تلك الممارسات الدينية؛ فصلاة الفجر تؤدى وفق عادات وتقاليد يأتي البخور فيها والطيب بين مرحلتي الوضوء والذهاب إلى المسجد. وثقافة التنشئة الدينية للصغار تقتضي الاشتراك في خدمة مواقيت الصلاة التي تقدمها شركة الاتصالات. وتقاليد الحج تقتضي بالضرورة شراء الهدايا من متاجر الأماكن المقدسة حتى وإن كانت الهدايا قد صنعت في بلاد أخرى. وثقافة زيارة الأماكن المقدسة تحث على الاستثمار العقاري الذي يجعل من الحصول على تأشيرة زيارة تلك الأماكن أمراً يسيراً.

المناقشة:

لقد كان المفكر الألماني "ماكس فيبر" من أوائل من أشاروا إلى أن النظام الرأسمالي الاقتصادي في أشد الحاجة إلى تجاوز المفاهيم التقليدية عن العمل والإنفاق والاستثمار حتى يستطيع تحقيق النجاح والمحافظة على استمراريته، وهو ما يمكن رؤيته في شكل أرباح مرتفعة ومستمرة. وفي سبيل إنجاز تلك المهمة، فإن الأمر يتطلب أكثر من مجرد إنتاج السلع الاستهلاكية ذات الجاذبية. لقد كان يتعين على صانعي المواد الاستهلاكية صناعة السوق والمستهلك أيضاً (Corrigan, 1997). وأي وسيلة ذات جدوى خير من وسائل الدعاية والإعلان؟ وبلغت صناعة الدعاية والإعلان درجة النجاح في مهمتها حينما تجاوزت مرحلة الدعاية للمنتج إلى مرحلة تصوير المستهلك ذاته على أنه يفتقد إلى شيء ما في علاقاته مع الآخرين، وأن ذلك الشيء هو أحد المنتجات التي يتم الدعاية لها. إذاً، أصبح الهدف الرئيس من

استخدام الدعاية والإعلان هو خلق مجتمع من المستهلكين الذين يمثل السلوك الاستهلاكي لهم عامل التشابه والاختلاف، ولا مكان للمحددات الاجتماعية الأخرى من طبقة اجتماعية وخلفية ثقافية وخلافه. فما دام الفرد قادراً على استهلاك ما يستهلكه الآخرون فهو ينتمي إلى الطبقة نفسها بغض النظر عن أية فروق اجتماعية أخرى.

ويعتبر الإعلان نصاً مركباً ذا مضمون كامل يتجه صوب الإقناع مستخدماً جميع أشكال المتع المكانية والرمزية واللغوية المباشرة وغير المباشرة المستوحاة من تكامل أجزاء النص في الانطباع العام الذي يتركه لدى الجمهور المستهدف. ويهدف الإعلان – كما يقول بيتر كوريقان (Corrigan, 1997) – إلى صناعة مستهلك فعّال. ويكون تأثير الدعاية والإعلان أكبر وأشد حينما تصور العلاقة بين المستهلك والسلعة المُراد تسويقها على أنها علاقة طبيعية. وحينما يتم ذلك وتبدو تلك العلاقة طبيعية فإن تلك السلعة تصبح جزءاً طبيعياً من حياة المستهلك؛ أي لا غنى له عنها. وتصبح تلك العلاقة طبيعية في أعلى درجاتها حينما ترتبط بالنظام القيمي للمجتمع الهدف. بكلمات أخرى، حينما يتضمن الأسلوب الدعائي والإعلاني للمنتج قيماً اجتماعية يؤمن بها المستهلك يكون التأثير في سلوك الشراء لديه أكبر وأعمق. وفي مجتمع زوار مكة المكرمة والمدينة المنورة ومرتاديهما، وجد الكثير من القائمين على صناعة الدعاية والإعلان في الشعائر والرموز الدينية مبتغاهم لتحقيق تأثيرات أكبر في سلوك المستهلكين.

وبالنظر إلى نتائج التحليل، يمكن القول ما يأتي:

أولاً: استخدام الرموز والشعائر الدينية في تسويق المنتجات الاستهلاكية من سلع وخدمات أصبح ظاهرة اجتماعية جلية؛ حيث تتوافر فيها شروط الظاهرة الاجتماعية. فقد أصبحت واقعاً ملموساً يمكن تحسسه في الحياة الاجتماعية ويتميز بالتكرارية في الحدوث، ولا يمكن منع حدوثه، ويعود إلى أسباب موضوعية وذاتية. الأمر الذي يتطلب دراسات علمية لهذه الظاهرة بهدف سبر أغوارها وتبيان علاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى كالإنتاج والتسويق والاستهلاك.

ثانياً: يمكن تتبع هذه الظاهرة في وسائل الإعلام المختلفة ذات الطبيعة الدعائية والإعلانية. ولعل ذلك يعكس الطبيعة الاقتصادية للإعلانات التجارية التي تسعى إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة للوصول إلى المستهلك.

ثالثاً: تنشط تلك الظاهرة في فترات معينة كشهري رمضان وذي القعدة وأيام العشر الأول من ذي الحجة رغبة في مخاطبة المستهلك في أكثر الأوقات روحانية لإحداث التأثير الأكبر في سلوكه الاستهلاكي.

رابعاً: لا تقتصر تلك الرسائل التسويقية على منتجات سلعية وخدمية يمكن استعمالها في الأماكن المقدسة فقط كالفنادق وشركات الطوافة، ولكنها شاملة ومتنوعة، وتضم منتجات أخرى تصلح للاستخدام في كل زمان ومكان كالمنتجات الإليكترونية والملبوسات.

خامساً: تتضمن تلك الرسائل التسويقية رموزاً دينية إسلامية مادية كالكعبة المشرفة والمسجد الحرام، وأخرى غير مادية كالصدقة وقواعد التمويل الإسلامي.

سادساً: تسعى تلك الرسائل التسويقية إلى مخاطبة وجدان المستهلك من خلال إثارة الجوانب الدينية في حياته لحمله على سلوك استهلاكي يتفق والهدف من مثل تلك الرسائل التسويقية.

ويمكن القول إن نتائج هذه الدراسة جاءت لتؤكد ما سبق أن توصلت إليه دراسات أخرى. فعلى سبيل المثال يؤكد المفكر إيرفنج جوفمان (Goffman, 1978) أن الدعايات والإعلانات التجارية تعكس في مضمونها – إلى درجة كبيرة – إيماءات وإشارات ثقافية من ثقافة المجتمع المقصود بتلك الرسائل التسويقية. ويتضمن ذلك بشكل كبير النظام القيمي للمجتمع، الذي يمثل الدين أحد أهم عناصره. وفي جانب آخر، تشير تيريسا ماستين وآخرون (Mastin et al., 2004) إلى أن القائمين على صناعة الإعلانات التجارية – وفي سبيل سعيهم إلى إحداث تأثير ملحوظ في سلوك المستهلك – يعملون على الاستفادة من القيم الاجتماعية التي يؤمن بها أغلبية أفراد المجتمع ويتفقون على أهميتها في إنتاج رسائل تسويقية لمنتجات سلعية وخدمية.

كما تشير الدراسات السابقة إلى أنه كلما كان التأثير الديني في حياة أفراد المجتمع قوياً، زادت درجة استخدامه في الدعايات والإعلانات التجارية التي تستهدف ذلك المجتمع، والعكس صحيح (Brendan & Weatherby, 1998). ولاشك في أن الدين يعتبر عاملاً أساسياً ومحورياً وذا تأثير قوي في حياة المجتمعات وبخاصة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المدارس الفكرية يؤكد دوماً الدور المهم الذي تؤديه الثقافة في الحياة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تنظر مدرسة فرانكفورت إلى أن اتساع الإنتاج الرأسمالي قد جاء نتيجة لعمليات بناء

واستحداث أسواق جديدة وذلك عن طريق استخدام القيم الثقافية وتوظيفها لخدمة الشركات المنتجة مستفيدة في ذلك من ظهور وسائل الإعلام، وعلى وجه الخصوص الدعاية والإعلان (McFall, 2002).

الخاتمة:

سعياً وراء تحقيق المزيد من النجاح والاستمرارية في تسويق المنتجات الاستهلاكية، تلجأ الرأسمالية إلى وسائل شتى. ومنذ أوائل القرن الخامس عشر الميلادي؛ حيث نشأت المدرسة المركنتلية أو التجارية (Merchant School) ومروراً بالقرن الثامن عشر الذي شهد بزوغ ما يعرف بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية (آدم سميث) ووصولاً، وليس انتهاءً، بالقرن العشرين حيث المدرسة الكلاسيكية الحديثة – تعددت وسائل تحقيق الربح للنظام الرأسمالي. فبينما دعت المدرسة المركنتلية إلى الاستعمار العسكري بهدف الحصول على المعادن الثمينة واستخدامها في زيادة القوة العسكرية التي تساعد في الحصول على المزيد من تلك الثروات، جاءت المدرسة الكلاسيكية لتعلن أن الثروة والربح ليسا فقط في حجم الثروة ولكن في القدرة على الإنتاج والتسويق. والتركيز هنا يتجاوز مجرد إنتاج السلع والخدمات ليصل إلى صناعة السوق والمستهلك. لذلك كان مما دعا إليه "آدم سميث" وركز عليه مراراً يتلخص في بناء علاقات اقتصادية عالمية حتى يمكن إيجاد أماكن تسويق جديدة. وجاءت المدرسة الكلاسيكية الحديثة لتؤكد استمرار بناء العلاقات الاقتصادية والعمل أيضاً على صناعة المستهلك من خلال استغلال وسائل التقنية الحديثة في صناعة الدعاية والإعلان والاتصالات. ومنذ بداية القرن العشرين بدأ صانعو الدعاية والإعلان في الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية في علوم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا بالشكل الذي يساعد على معرفة أكثر الرسائل الدعائية والإعلانية تأثيراً في سلوك المستهلك. حيث بدأ استخدام المشاعر الإنسانية (مثال: الخوف) والمحددات الاجتماعية (مثال: النوع والطبقة) والقيم الاجتماعية (مثال: الدين) لإحداث التأثير المطلوب في سلوك المستهلك.

ولقد جاءت هذه الدراسة لتصف ظاهرة استخدام الشعائر والرموز الدينية الإسلامية في التسويق لمنتجات استهلاكية. وبينت الدراسة أن هناك استخداماً للشعائر والرموز والقواعد والفضائل الدينية في تسويق سلع وخدمات من قطاعات اقتصادية مختلفة من خلال بث رسائل دعائية وإعلانية تحمل معاني مباشرة

وأخرى مصاحبة تهدف إلى ربط المنتج بالنظام القيمي الديني للجمهور المستهدف ومحاولة تصوير ذلك المنتج على أنه جزء لا يتجزأ من الشعيرة الدينية وعامل ربط بين المستهلك والرموز الدينية.

وبينما يؤكد الباحث أنه لم يكن من أهداف الدراسة البحث في شرعية استخدام الدين في تسويق المنتجات الاستهلاكية، فإن الدراسة تدعو المشتغلين بالدراسات الفقهية إلى إخضاع هذا الموضوع الحيوي والمهم للبحث والتحليل ولاسيما أن الشريعة الإسلامية تدعو إلى الصدق في التعاملات التجارية وتنهى عن الإسراف والتبذير في الإنفاق والاستهلاك. كما تدعو الدراسة الجهات المعنية بحماية المستهلك إلى القيام بدورها في سبيل حماية المستهلك من الوقوع تحت تأثير تلك الرسائل الدعائية والإعلانية نظراً لما تحويه من إشارات دينية قد تجعل قرارات الاستهلاك خاضعة للجوانب العاطفية والنفسية للمستهلك ومتأثرة بها في استجابة مباشرة للمؤثرات ذات الطبيعة الدينية المستخدمة في الدعاية والإعلان. ولعله من الضروري في هذا الإطار عدم إغفال اللائحة المنظمة لعملية الدعاية والإعلان في المجتمع السعودي الصادرة من وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية.

وكما يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت في التعريف بطبيعة استخدام الشعائر والرموز الدينية الإسلامية ودرجة هذا الاستخدام في التسويق لمنتجات استهلاكية، فإن الدراسة توصي المشتغلين بالأبحاث والدراسات الاجتماعية بمزيد من البحث في هذا الجانب، وذلك من خلال تسليط الضوء على نتائج مثل تلك الأساليب الإعلانية في سلوك المستهلك من وجهة نظر طرفي العلاقة: المعلن والمستهلك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

المراجع:

جيرمي ريفكين (2006). بحثاً عن الأحلام المستحيلة: حلم أمريكي وآخر أوروبي. نحو مرحلة ثالثة للوعي الإنساني. ترجمة عبد المعطي سويد. **الثقافة العالمية**، (135): 134–141.

عبيد بن علي آل مظف (2005). العمال وأصحاب رأس المال والدولة في اقتصاد العولمة: علاقات القوة والاعتماد. **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة**، 19 (1): 81–106.

محمد عبدالحميد (1983). **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ط1، جدة: دار الشروق.

Al-Modaf, O. (2006). Consumption and social class: A comparative analysis of consumption patterns across different social classes. (Under- Refereeing Manuscript)

Berg, B. (1998). *Qualitative research methods for the social science*. Boston: Allyn and Bacon.

Bourdieu, P. (1984). *Distinction: A social critique of the judgment of taste*. London: Routledge.

Brendan, M., & Weatherby, G. (1998). The secularization of religion and television commercials. *Sociology of Religion*, 59 (2): 171-179.

Colson, C., & Vaughn, S. (1992). Welcome to McChurch: Consumerism and religion. *Christianity Today*, 36 (14): 28-33.

Corrigan, P. (1997). *The sociology of consumption*. London: Sage Publications.

Goffman, E. (1978). Gender advertisements. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Granham, N. (1995). Political economy and cultural studies. In S. During (Ed.). *The Cultural Studies Reader*, (pp. 492-503). London: Routledge.

Horsley, R.. & Tracy, J. (2001). Christmas unwrapped: *consumerism*, Celluloid, Christ, and Culture. New York: Trinity Press.

Keenan, K.L., & Yeni, S. (2003). Ramadan advertising in Egypt: A content analysis With Elaboration on Select Items. *Journal of Media and Religion*, 2 (2): 109-117

Maguire, B., & Weatherby, G. (1998). The Secularization of religion and television commercials. *Sociology of Religion*, 59 (2): 171-178.

McFall, L. (2002). What about the old cultural intermediaries? A historical review of Advertising Producers. *Cultural Studies*, 16 (4): 532-552.

Neuman, W. (1997). *Social research methods: qualitative and quantitative approaches*. Allyn & Bacon: New York.

Otnes, Per. (1988). *The sociology of consumption*. New Jersey: Humanities International.

Robbins, R. (1999). *Global problems and the culture of capitalism*. New York: Allyn and Bacon.

Robinson, W. (2003). The transnational capitalism class and the rise of a transnational state. In Wilma Dunaway (Ed.). New Theoretical directions for the 21st Century World-System, (pp. 66-90). Wesport, CT: Praeger Press.

Roberts, K. (1995). Religion in sociological perspective, 3rd. ed. Belmont, CA: Wadsworth.

Ross, R., & Trachte, K. (1990). *Global capitalism: The new leviathan*. New York: State University of New York Press.

Smith, J. (2001). Hollywood theology: The commodification of religion in twentieth-century films. *Religion and American Culture*, 11 (2): 191- 231.

Stambach, A. (2000). Evanglism and consumer culture in northern tanzania. *Anthropological Quarterly*, Oct, 73 (4): 171-192.

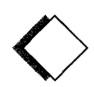
Mastin, T., Coe, A., Hamilton, S., & Tarr, S. (2004). Product purchase decision-making behavior and gender role stereotypes: A content analysis of advertisements. In *Essence and Ladies' Home Journal*, 1990-1999." *Howard Journal of Communications*, 15, 229-243.

Veblen, T. (1988). *The theory of the leisure class*. New York: the Modern Library.

Williams, R. (1982). The sociology of culture. New York: Schocken Books.

Wuthnow, R. (1994). Religion and Economic Life. In Neil Smelser and Richard Sweedber (Ed.). *The Handbook of Economic Sociology*, (pp. 620-646). New York: Russell Sage Foundation.

قدم في: مايو 2006
أجيز في: فبراير 2007



Sociology of Advertising Using Religious Symbol: A Content Analysis of a Sample of Commercial Ads in the Saudi Society

Obaid A. Al-Modaf*

Advertising is a structured text that seeks persuasion using all forms of direct and indirect physical and symbolic gratification through integration of its parts in the effects it leaves at the recipients' perception. The present study employs content analysis to probe this phenomenon using a sample of commercial ads that have been played / shown / displayed during the last four months of the year 1426 Hijrah, which include the most sacred months in Islam, and meet four conditions: thorough sources, thorough targeted consumers, thorough products, and specialization. The study results reveal that the use of religious symbols and rituals in advertising has become a noticeable phenomenon. The use comes out through different advertising multi-media, and intensifies during specific times such as the Islamic Holy months. Material and non-material symbols are used in advertising, advertised products are of great varieties; and advertising messages tend to use religious symbolism of targeted consumers to direct their consuming behavior.

Keywords: Advertising, Capitalism, Consumerism, Consumer, Commodification of rituals.

* Dept. of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, king Abdul-Aziz university, Kingdom of Saudi Arabia.



ندوة:

العنف بين المراهقين والشباب

في إطار الاجتماعات العلمية لمجلة العلوم الاجتماعية وما تفرضه المستجدات من تناول قضايا المجتمع والتفاعل معها ومواكبة للأحداث - عقدت ندوة "العنف بين المراهقين والشباب" في يوم الاثنين الموافق 19 مارس سنة 2007، في القاعة الدولية لكلية العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت، وحضرها كل من:

- د. خالد الشلال، رئيس تحرير المجلة.
- أ. د. رمضان عبدالستار أحمد، أستاذ علم النفس بجامعة الكويت، ومنسق الندوة.
- د. رامز طه، رئيس وحدة التأهيل، مستشفى الطب النفسي، الكويت.
- د. حسين طاهر، استشاري العلاج النفسي، وزارة التربية، الكويت.
- أ. د. جاسم الخواجة، رئيس قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- أ. د. عويد المشعان، أستاذ بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- د. مناور الراجحي، أستاذ بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الكويت.
- د. حسن الموسوي، أستاذ مساعد بقسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.
- د. عبدالرحمن العوضي، وزير الصحة السابق.

كما حضر الندوة عدد من المهتمين والمختصين في قضايا المجتمع وبخاصة مشكلات الشباب.

افتتح الدكتور خالد الشلال اللقاء مرحباً بالحضور شاكراً لهم قبول الدعوة

للمشاركة في ندوة مجلة العلوم الاجتماعية للعام الجامعي 2006/2007، ثم تناول أهمية الندوات والمؤتمرات وفائدتها بالنسبة إلى كل من المجتمع والمتخصصين، مشيراً إلى أن مجلة العلوم الاجتماعية قد وضعت برامج للمحاضرات والندوات، تستهدف مناقشة بعض البحوث والدراسات المتعلقة باهتماماتها العلمية تعميماً للفائدة. وأشار إلى أن هذه الندوة تعالج موضوعاً مهماً يتمثل في "العنف بين المراهقين والشباب" من خلال عرض نقدي لنتائج البحوث ذات الصلة، يقدمه أ. د. رمضان عبدالستار أحمد الأستاذ في قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، يليه تعقيب الزملاء كل بحسب تخصصه العلمي واهتماماته البحثية. وأشار د. الشلال إلى ضرورة التزام الوقت المحدد عند المداخلة أو التعقيب وهو خمس عشرة دقيقة حتى تكون الفرصة متاحة أمام الجميع، وتتمكن الندوة من تغطية جميع المحاور، ثم أعطى الكلمة للمتحدث الرئيس الأستاذ الدكتور رمضان عبدالستار أحمد.

الأستاذ الدكتور رمضان عبدالستار أحمد:

أشكر للزملاء الأفاضل مشاركتهم في هذه الندوة، وسأقدم نبذة مختصرة عن الدراسة:

إن موضوع "العنف بين الشباب والمراهقين" موضوع يهم قطاعاً كبيراً من المجتمع، بل يوافقني الأساتذة الحاضرون أنه موضوع يهم كل فرد من أفراد المجتمع.

وقد بدأ اهتمامي بموضوع العنف منذ أكثر من عشر سنوات، قمت خلالها بنشر *بعض الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع، كان أولها – بمشاركة زميل آخر* – حول "العنف والتطرف والعدوان"، وقدم إلى المؤتمر الدولي الرابع الذي عقد بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة عام 1996، وهو بعنوان "دراسة نقدية لبحوث العنف والعدوان والتطرف في العالم العربي".

ثم ظهرت بعض الدراسات والكتابات باللغة الإنجليزية في كتب، منها كتاب عنوانه "Violence in Schools around the World"، ونشرنا فيه فصلاً عن مظاهر العنف بين الطلبة العرب والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتقليل من هذا العنف.

وهناك دراسة أخرى باللغة الإنجليزية أيضاً تناولت العنف في العالم العربي بوجه عام، ونشرت في كتاب عنوانه: "Violence in International Perspective"،

وقد أظهرت نتائج الدراسات التي أجريت خلال السنوات الماضية أن موضوع العنف لا يمكن أن يغطيه بحث واحد أو عدد قليل من البحوث، بل يحتاج إلى عدد كبير جداً، ويحتاج أيضاً إلى جهود مشتركة بين عدد كبير من الباحثين في تخصصات علمية مختلفة كعلم النفس والاجتماع والتربية والقانون والطب النفسي.. إلخ.

ويمكن تصنيف الدراسات أو الأبحاث التي أجريت في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية، إلى محاور أو أبعاد عدة. وسوف أعرض في خمس عشرة دقيقة – وفق المدة التي حددها السيد الدكتور رئيس التحرير – هذه الأبعاد أمام حضراتكم محاولاً – قدر الإمكان – أن أوضح مدى مواجهة ظاهرة العنف بين المراهقين والشباب بالأسلوب البحثي، ونواحي التميز وجوانب القصور التي ظهرت في الأبحاث التي تصدت لهذه الظاهرة.

وأشار د. عبدالستار إلى أن عدد الدراسات العربية التي تناولت العنف قد وصل إلى أكثر من 200 دراسة في مختلف البلاد العربية. وقد أجريت بعض هذه الدراسات في الكويت بوساطة زملاء تضمهم هذه القاعة الآن، مثل الدكتور عويد المشعان والدكتور فهد الناصر وغيرهما. وقد استفدنا من هذه الدراسات استفادة كبيرة جداً.

محاور الدراسات العربية حول "العنف بين المراهقين والشباب":

– **المحور الأول – العنف بين المراهقين والشباب وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية أو السلوك الوالدي أو الاتجاهات الوالدية وحجم الأسرة:** شمل هذا المحور عدداً كبيراً من البحوث يصل إلى ما يقرب من 30 بحثاً، أجمعت على أن العنف بين الشباب والمراهقين يكون مصاحباً لظروف أسرية غير مواتية أو ناتجاً منها، وخاصة التعامل والسلوك الوالدي أو المعاملة الوالدية. كيف يدرك الأبناء آباءهم وكيف يتعامل الآباء مع الأبناء؟.. لا شك أن هناك علاقة دالة وواضحة بين أساليب المعاملة الوالدية القائمة على النبذ والرفض والإهمال وبين ظهور العنف بين الأبناء.

وهناك بحوث اهتمت بحجم الأسرة، هل يؤثر حجم الأسرة على العنف؟ يمكن أن نقول: إن نتائج البحوث في مجموعها قد أجمعت على أن حجم الأسرة له علاقة بالعنف بين الأبناء. كما أظهرت النتائج أيضاً أنه كلما كانت الأسرة كبيرة الحجم زاد العنف عند الأبناء، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الديموجرافية الأخرى كالمستويات التعليمية والمهنية للآباء ومكان الإقامة... إلخ.

– **المحور الثاني – العنف بين المراهقين والشباب وعلاقته بالعوامل**

الديموجرافية – كالعمر، الجنس، المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مكان الإقامة ومستوى التعليم للوالدين... إلخ:

ويضم هذا المحور عدداً من البحوث لا يقل عن 30 بحثاً، ويمكن إيجاز نتائج الدراسات في هذا المحور على النحو التالي:

أ – **العمر:** كلما زاد العمر زاد مستوى العنف بين الأبناء.

ب – **الجنس:** أظهرت البحوث – إلا عدداً قليلاً منها – أن الذكور أميل إلى إظهار العنف البدني بصفة خاصة أكثر من العنف اللفظي، في حين كانت الإناث أكثر ميلاً لإظهار العنف اللفظي، وكان الذكور أيضاً أكثر ميلاً إلى إظهار ما يسمى العنف الصريح، في حين كانت الإناث أكثر ميلاً إلى إظهار العنف المستتر أو الضمني، الكامن.

ج – **المستوى الاقتصادي والاجتماعي:** وجد أيضاً أن المستويات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة ذات صلة بالعنف؛ بمعنى أن العنف يشيع فيها أكثر.

د – **مكان الإقامة؛ الحضرية في مقابل غير الحضرية:** تبين أن العنف أكثر في المناطق الحضرية؛ فالبلاد التي توجد فيها فروق بين الحضر والريف، يكون الريف فيها مستقراً نسبياً، ويقل فيه العنف. كما تبين أن العنف لا يرتبط بمكان الإقامة فقط، بل أيضاً بمدى الازدحام الموجود والكثافة السكانية الموجودة في مكان. الإقامة.

هـ – **مستوى التعليم:** تبين أن مستوى التعليم لدى كل من الأبوين والطفل (الابن) له ارتباط أيضاً بالعنف.

– **المحور الثالث – العنف بين المراهقين والشباب وعلاقته بالمناخ الأسري:** يتصل المناخ الأسري بطبيعة العلاقة بين الأبوين من ناحية وبينهما وبين الأبناء من ناحية أخرى، واتضح تأثير هذا المتغير – الذي لا ينبغي إغفاله – على العنف، حيث وجد ارتباط دال بين العلاقات المتوترة أو غير الصحية داخل الأسرة والعنف عند الأبناء، وربما يكون عند الأبناء هنا وسيلة للتعبير عن رفض هذا المناخ الأسري غير السوي.

– **المحور الرابع – المناخ المدرسي أو التعليمي وعلاقته بالعنف عند المراهقين والشباب:** وقد درس على يد عدد كبير من الباحثين، فتبين أنه عندما يشيع النظام المدرسي غير الجيد وغير المنتظم أو غير المنضبط، أو عندما يشيع ما يطلق

عليه بالاستئساد (أو سلوك المشاغبة) بين التلاميذ ويزداد الضعف في هيبة المدرس أو المعلم، يشيع العنف أكثر، وعندما يزداد ضعف الإدارة المدرسية أو التربوية في المدرسة يشيع العنف أكثر.

- **المحور الخامس – العنف بين المراهقين والشباب وبعض سمات الشخصية:** وقد نالت دراسة هذا المحور اهتمام الكثير من الباحثين العرب الذين ربطوا بين سمات الشخصية كضعف الأنا، وضعف مستوى الطموح، وعدم القدرة على الضبط الذاتي من ناحية وبين ظهور سمات كالعنف بين المراهقين والشباب من ناحية أخرى. ولكن هناك مشكلة منهجية شابت هذا النوع من البحوث ألا وهي: إلى أي مدى يمكن الربط بين سمات الشخصية والعنف بوصفها سبباً ونتيجة أو متصاحبتين؟ وأرى أن هذا الأمر المتعلق بالمنهجية يستحق كثيراً من الاهتمام من قبل الباحثين العرب.

- **المحورالسادس – العنف بين المراهقين والشباب وعلاقته بجنوح الأحداث:** ضم هذا المحور عدداً ليس بالقليل من الدراسات التي انتهت إلى أن مستويات العنف بين الصغار يمكن أن تنبئ بالجنوح والسلوك الانحرافي اللاحق.

- **المحور السابع – السياق الاجتماعي والثقافي للعنف:** أجريت دراسات عربية عديدة تناولت العلاقة بين السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع والعنف وعلى مستويات عمرية متعددة وفي مراحل زمنية متعددة وفي أماكن مختلفة. وظهر أن تغير السياقات الاجتماعية والثقافية لمكان ما إلى مناخ يتسم بالتساهل واللامبالاة والتسيب، يصاحبه ازدياد معدلات العنف بين المراهقين والشباب. ويتصل بالدراسات التي أجريت ضمن هذا المحور الدراسات أو البحوث التي تناولت تأثير الإعلام المقروء والمسموع والمرئي خصوصاً – بوصفه أحد متغيرات السياق الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه الفرد – على نشوء العنف وارتفاع معدلاته وكذا اكتساب أنماط غير مألوفة للعنف نتيجة للإلحاح على عرضها إعلامياً دون توفير ما يحول دون تقليدها ومحاكاتها.

- **المحور الثامن – الدراسات المعملية أو المختبرية:** وهي قليلة جداً، وتناولت نشأة العنف أو تكوينه أو اكتسابه بفعل عوامل السياق والخبرة.

- **المحور التاسع – الدراسات الإكلينيكية:** هناك دراسات قليلة جداً أجريت على حالات قليلة من المفحوصين. وقد بينت هذه الدراسات – شأنها في ذلك شأن

الدراسات المختبرية – أن العنف ليس سلوكاً وراثياً بل هو سلوك متعلم بصورة خاطئة. وهذه نتيجة مهمة جداً تبين لنا كيف يمكن تبني العنف من جانب قطاع معين من الناس، ومن ثم كيف يمكن معالجة هذا العنف نتيجة كونه سلوكاً متعلماً. وأهمية الدراسات الإكلينيكية لسلوك العنف تأتي من كونها قد أجريت على حالات قليلة، وكانت تركز على بعض السمات أو الخصائص المرتبطة بالسلوك العنيف عند المراهقين والشباب. واستخدمت منهجية دراسة الحالة أو المنهج التتبعي الذي يتم فيه تتبع حالات معينة لوقت معين، وربما نقول هنا: إن بعض هذه الدراسات يمكن أن يصلح نموذجاً للدراسات المستقبلية؛ لأنها بينت – إلى حد كبير – كيف يمكن تشخيص العنف بصورة جدية. والأهم كيف يمكن معالجة السلوك العنيف من خلال استخدام برامج علاجية معينة مثل العلاج السلوكي، أو من خلال استخدام برامج إرشادية للتقليل من العنف والعدوانية.

– **المحور العاشر – الدراسات الميدانية للعنف بين المراهقين والشباب:** هناك بعض الدراسات الميدانية التي أجريت على سلوك العنف بين المراهقين، وتمثل هذه الدراسات شريحة واسعة من الدراسات العربية ذات الصلة. وترجع أهمية هذه الدراسات الميدانية إلى أنها استخدمت عينات كبيرة (وصلت في بعض الأحيان إلى عدة آلاف) من تلاميذ المدارس المتوسطة والثانوية من الجنسين وأحياناً من تلاميذ المدارس الابتدائية. وبعض هذه الدراسات قد حاول تعرف مظاهر السلوك العنيف مثل دراسة الدكتور فهد الناصر بالكويت، وبعضها الآخر حاول تعرف وجهة نظر الشباب والمراهقين بالعنف، في حين حاول بعض ثالث من هذه الدراسات تعرف الدوافع التي تكمن وراء سلوك العنف من وجهة نظر الأفراد المستجيبين.

ومن بين الدراسات الميدانية التي يمكن أن نشير هنا إليها الدراسات التي ربطت بين العنف وبعض المتغيرات الأخرى كالتطرف والتعصب، في حين ربط بعضها الآخر بين السلوك الديني الجوهري وغير الجوهري من ناحية وبين العنف من ناحية أخرى. وبينت هذه الدراسات الأخيرة أن الشباب والمراهقين الذين تميزوا بسلوك ديني جوهري كانوا أقل ميلاً إلى العنف من نظرائهم الذين تبنوا سلوكاً دينياً غير جوهري أو شكلي. هذه الدراسات مفيدة جداً؛ لأنها – بالتحليل الأخير – تعطي فكرة عامة عن شيوع العنف وعن رأي الناس ومعتقداتهم حول العنف ودوافعه وأسبابه.

– **المحور الحادي عشر – العنف والسياسة:** تتبع بعض المحللين والدارسين

من علماء النفس والاجتماع والسياسة التغيرات السياسية وعلاقتها بظهور سلوكيات العنف بين الناشئة والمراهقين والشباب في أوقات وأماكن مختلفة، فوجدوا أنه كلما كانت هناك هزات سياسية وعدم استقرار سياسي شاع أكثر سلوك العنف بين المراهقين والشباب، ومثل هذه الأمور تعطينا مؤشرات جيدة على العلاقة بين المتغيرات السياسية ومعدلات العنف. كذلك اهتمت بعض الدراسات بالتنشئة السياسية وعلاقتها بالعنف والعدوان أو التطرف. ويتضح من نتائج هذه الدراسات القليلة – للأسف – أهمية تزويد الأبناء بتنشئة اجتماعية وسياسية سليمة تساعد على تحصينهم ضد العنف والتطرف من ناحية وتجعلهم أكثر قدرة على المشاركة في أمور أوطانهم بشكل أكثر فعالية.

– **المحور الثاني عشر – تعليقات عامة:** يبقى هناك عدة تعليقات عامة تتصل بالبحوث التي سلفت الإشارة إليها؛ لأنها تشكل الأساس الذي يمكن أن ننطلق منه لدراسة ظاهرة العنف. وأستعرض هذه التعليقات فيما يلي بسرعة شديدة:

منها مثلاً أنه – حتى الآن – لم ندرس العنف دراسة نمائية؛ فلا يوجد دراسة نمائية للعنف مع أن هناك حاجة شديدة لمثل هذه الدراسات الارتقائية التي تتتبع العنف في مجموعة من الأفراد في مراحل عمرية معينة، وربما نستعيض عنها بما يسمى بالدراسات المستعرضة Cross-Sectional Studies. وحتى الآن لا يوجد إلا عدد قليل جداً من هذا النوع من الدراسات.

ومن ضمن هذه التعليقات العامة أن هناك اختلافاً في التعريفات والمفاهيم بين الباحثين في الموضوع. فعلى مدى أكثر من 30 عاماً استخدم الباحثون العرب تعريفات مختلفة للعنف والعدوان والعدائية والتطرف.. إلخ. دون تحديد وتمييز واضحين للمقصود بكل مصطلح من هذه المصطلحات.

كذلك لوحظ اختلاف في المقاييس المستخدمة في الدراسات العربية حول العنف. وربما أدى هذا الاختلاف إلى اختلاف في النتائج المتحصلة، ومن ثم يصعب إجراء مقارنات بين هذه النتائج. وخاصة بين البحوث التي أجريت في أكثر من بلد عربي، بل قد تمتد هذه الصعوبة فتشمل البحوث التي أجريت في بلد عربي واحد.

ومن ناحية أخرى يشير العرض السابق الى أهمية تضافر جهود الباحثين من تخصصات علمية مختلفة لدراسة ظاهرة العنف بين الناشئة من جميع جوانبها

وبشكل أكثر شمولاً وأكثر عمقاً؛ حيث اتضح صعوبة قيام باحث واحد بإجراء دراسة محكمة على هذه الظاهرة المعقدة بمفرده.

ونقترح في هذا الصدد تشكيل فريق بحثي من المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية والطب النفسي والطب والقانون ومن العاملين في مجال تطبيق القانون.. إلخ.

هذه المجالات كلها تتصل بظاهرة العنف؛ فمثل هذا الفريق البحثي يمكن أن ينتج بحثاً أكثر فائدة وأكثر عمقاً وشمولاً مما يجريه شخص واحد بمفرده؛ لأن الشخص الواحد سيتناول جانباً معيناً من الظاهرة وسيكون قاصراً عن الإمساك بالظاهرة بصورة كلية.

وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن إجراء بحوث عن العنف قد يكون مسموحاً ومرحباً به في بعض البلاد، لكن مثل هذا النوع من البحوث قد يكون من الصعب إجراؤه في مناطق أخرى؛ لارتباطها ببعض الظواهر السياسية والاجتماعية التي يجد أصحاب الرأي والكلمة والسلطة وجود حرج في تناولها. ومن وجهة نظري، من المهم تشجيع مثل هذا النوع من البحوث على أن يبدأ بدراسة مظاهر لا تشكل عنفاً صريحاً كما نعرفه بل مظاهر يمكن أن تقود إلى العنف كسلوك الاستئساد والمشاغبة ومضايقة الأقران في المدرسة. وهذه المظاهر – وفقاً للعديد من البحوث الغربية – يمكن أن تولد العنف لاحقاً، وأنا شاكر لكم استماعكم الكريم.

الدكتور خالد أحمد الشلال: أشكر للدكتور رمضان عبد الستار أحمد هذا العرض القيم والمفصل، ويتفضل الدكتور رامز طه بالتعقيب.

الدكتور رامز طه:

" العنف من منظور الطب النفسي "

بسم الله الرحمن الرحيم، بداية أشكر لكم دعوتكم الكريمة للمشاركة، وأرجو أن تكون معلوماتي المتواضعة عند حسن ظن أساتذتنا والحضور الكريم. سأتكلم هنا عن العنف من منظور الطب النفسي، وسأتكلم بشكل عام عن الممارسة الإكلينيكية التي نراها. وكما قال الأستاذ الدكتور رمضان عبدالستار أحمد فإن هناك تداخلاً في المصطلحات بعضها مع بعض Aggression و Violence وتداخلاً في بعض المشاعر Anger و Rage. واصطلاح العنف – كما يستخدم في الطب النفسي – يشير إلى الطوارئ النفسية بأنواعها المختلفة، وبالتحديد العنف باستخدام السلاح أو تشويه الذات أو السلوك الانتحاري.

والعنف مرتبط بمجموعة أو بعدد كبير من الاضطرابات النفسية والاضطرابات العقلية والاضطرابات الشخصية. وهناك أيضاً Stress الضغوط والكرب بحسب اصطلاح أحمد عكاشة.

ونعرف أن العنف قد ينتج من أمراض نفسية وظيفية، ومنها الذهان بأنواعه وخاصة الذهان البارانوي، وبعض اضطرابات الشخصية، واضطراب التحكم في الاندفاع (Impulse Control Disorder). أما الأسباب العضوية فمنها تعاطي بعض أنواع المواد المخدرة أو المنبهة، إضافة الى إصابات الدماغ والتهاباته.

ونعرف أيضاً أن العنف قد ينتج أحياناً من أسباب عضوية؛ فقد يميل من أصيب بتلف في الدماغ أو من تلقى ضربة على رأسه بآلة حادة إلى إظهار سلوك عنف يصاحبه بعض الاختلال في تخطيط المخيخ. كما يحدث تغير في الجوانب البيولوجية الأخرى كتلك التي أشار إليها أ. د. رمضان عبد الستار أحمد. ولا بد من التركيز على هذه الجوانب في دراسات العنف. وتتضمن الطوارئ النفسية للعنف أيضاً ما يتعلق بالسلوك الانتحاري وتشويه الذات.

والنقطة التي أريد التركيز عليها هنا تتعلق بالجوانب العملية. فما الذي نستطيع عمله للتنبؤ بالسلوك العنيف؟ أعتقد أننا نحتاج فعلاً لدراسات تطبيقية ووحدة خاصة لمتابعة العنف، ولتقويم السلوكيات العنيفة والتنبؤ بها وتأهيل أصحاب السلوكيات العنيفة وكذلك ضحايا العنف. ويجب ألا ننتظر حتى حصول العنف ثم نتحرك (ما حدث مؤخراً وتمثل في انتحار خادمة بعد قتلها لأطفال الأسرة التي تعمل لديها الخادمة) حيث نواجه كثيراً من التهديدات ونسمع كثيراً مما ينبئ بظهور العنف. وأقترح أن يكون هناك وحدة متابعة لطوارئ العنف. ولا بد أن نسجل كل واقعة عنف في سجل هذه الوحدة الخاصة، وأن تقوّم الواقعة من جانب المختصين، ثم تحدث متابعة دقيقة وجادة لأطراف الواقعة.

أما بالنسبة لحوادث الانتحار فإن من يُقدِم على الانتحار أو يهدد به لا بد أن يدرج اسمه في هذا السجل، ويقوم فريق متكامل بمتابعته وتقويم سلوكه. والتنبؤ بالسلوك العنيف عملية مهمة جداً ولها علامات (مثل تكرار السلوك العنيف أو التهديد به)؛ أي أن من يصدر عنه تصرف عنيف مرة أو اثنتين – ولو كان سلوكاً بسيطاً – فقد ينبئ ذلك بحدوث تصرف آخر أكثر عنفاً.

والتهديد بالانتحار ينبئ بالسلوك العنيف، وبالنسبة للإناث يقمن بالتهديد

بالانتحار ولكن نسبة من تقدم منهن على الانتحار الفعلي قليلة مقارنة بالذكور (Para suicide). أما الرجال فهم – عندما يهددون بالانتحار – فإنهم غالباً ما ينتحرون فعلياً. وتختلف وسيلة الانتحار وأدواته بين الذكور والإناث، حيث إن الذكور يستخدمون آلات حادة وتشويهات وسائل للانتحار. أما الإناث فهن يستخدمن وسائل بسيطة جداً (مثال: انتحر أنطونيو بالسيف، بينما انتحرت كليوباترا بالسم). وحمل الأسلحة – حتى دون استخدام فعلي لها – يعد من الإشارات الخطيرة Risk Factors – ويمكن أيضاً اعتباره من أهم عوامل التنبؤ بسلوك العنف.

وينتج العنف – في حالة المرض العقلي – غالباً من ضلالات بارانوية (ضلالات سمعية تدفع صاحبها لارتكاب أعمال عدوانية). وهناك من يعاني اضطرابات في الشخصية مثل الشخصية المضادة للمجتمع والشخصية السيكوباتية، التي ترتكب أعمالاً عنيفة لتحقيق أغراض أو إشباع غرائز ورغبات خاصة عادة ما تكون مضادة للمجتمع.

وهناك نقطة مهمة عن العقاقير المخدرة أو المنبهة (Drugs) التي يرتبط إساءة استخدامها بارتكاب جرائم عنف متعددة، ومنها عقاقير الأمفيتامينات anvetamens ومنها الكبتاجون الذي ينتشر استخدامه خارج الإطار الطبي. وكذلك عقار الروهيبنول الذي ارتبط بجرائم عنف وجرائم جنسية، وقد منع في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا على أثر اغتيال وزيرة خارجية السويد، وبعد أن تبين أن مرتكب الجريمة كان من مستخدمي هذا العقار.

وللعقاقير المؤثرة عقلياً أثر في منتهى الخطورة عند إساءة استخدامها؛ الأمر الذي يستدعى التوعية من سوء صرفها وسوء استخدامها. وأشكر للحضور الكريم حسن الاستماع.

الدكتور خالد الشلال:

شكراً للدكتور رامز طه على كلمته الوافية، والحديث الآن للدكتور حسين طاهر.

الدكتور حسين طاهر:

"مظاهر العنف بين الشباب عموماً"

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ويسعدني في هذه الأمسية أن أتحدث معكم عن موضوع العنف

بين المراهقين والشباب، وهو موضوع مهم جداً، وهذا شيء طيب أن نبحث هذا الموضوع؛ لأنه موضوع حساس وموجود بين أولادنا وبناتنا، وهو يحتاج منا أيضاً إلى صراحة لنقدم الدعم والوقاية، ودرهم وقاية خير من قنطار علاج. وفي الحقيقة – وبحكم تجربتي في وزارة التربية خلال 27 سنة أو أكثر وكذلك بالمجال الأكاديمي – وجدت أن هذا الموضوع موضوع مهم بالاستشارة مع أ. د. رمضان، حقيقة سأتحدث عن جانب مهم جداً بالنسبة للعنف، وسأتكلم عن السلوك بشكل عام بين الشباب، وسأعكس تجربتي من الحالات التي تعرض عليّ في وزارة التربية بوصفي استشارياً ومعالجاً نفسانياً، وكذلك بالنسبة لتجربتي الخاصة في العيادة الخاصة، نحن نركز على أن العنف بين الشباب يأتي من ناحية السلوك. وطبعاً علماء السلوك قالوا إن العنف نوع من أنماط السلوك. وهذا النمط ينبع من حالة إحباط، مثل أن يكون عند الشاب أو الفتاة علامات إحباطية مصحوبة بعلامات توتر، أو مصحوبة ببيئة سيئة، فيتم إلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل؛ أي أن هناك جانباً إحباطياً يمكن أن يكون البذرة التي تؤدي إلى العنف. وهناك كثير من الدراسات تحدثت عن الإحباط والعنف والنكوص والعنف... إلخ من هذه الأمور.

لكن إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية بوزارة التربية في خلال السنوات الأخيرة – وبخاصة منذ عام 2000 – قد قدمت دراسة، ذكرت أن العنف بحد ذاته سلوك، وركزت على السلوك، وقد تفضل د. رامز طه فركز على الجانب الفسيولوجي، وهذا شيء مهم جداً، وأستنتج من كلامه أن الوقاية خير من العلاج، وممكن أن تكون هناك علامات غامضة تؤدي لسلوك العنف.

وعندما نقي الأولاد العنف وبغض النظر عن استعمال الأدوية أو ال Medication، فهناك بعض الحالات تحتاج لإعطاء الأدوية، وهي في دائرة المشكلات النفسية Psychiatric Problems. إذن العنف سلوك يمارسه الشاب للدفاع عن غريزته العدوانية، وأيضاً تتميز الاستجابة السلوكية بصفة انفعالية شديدة قد تنطوي على الانخفاض في مستوى البصيرة والتفكير؛ وقد ركز البحث على هذه النقطة كاشفاً عن انخفاض مستوى البصيرة والتفكير؛ أي هناك مشكلة في التفكير، تفكير أولادنا نتيجة للعوامل التي عرضها أ. د. رمضان عبد الستار أحمد عند حديثه عن المستوى الثقافي والمناخ الأسري، وحديثه عن السياسة والتغير والشخصية والطموح وضعف الطموح، فهناك مشكلة في التفكير، وأنا أتوقع قبل أن أبدأ بالانتقال إلى الأسباب – من وجهة نظري – أن بداية المشكلة تبدأ في بداية التربية،

مثال ذلك عندما نربي أطفالنا فإن عملية الملامسة بين الطفل والأم لم تعد كما كانت، والملامسة تعطي الطفل الحب والحنان والأمان والمودة، والتي تلامس الطفل الآن هي الخادمة. والخادمة لديها مستوى ثقافي مختلف، ومن ثم لم تعد للأم علاقة مع طفلها. وهناك أمران أساسيان لم يعد يمر بهما الطفل: أ – الصراخ، ب – المناغاة.

فقد جلستُ مع فتاة تبلغ من العمر 18 عاماً، هي لا تعاني اكتئاباً ولكن يبدو عليها الكآبة، وتغلي من الداخل ولا تريد الحديث، فاستخدمت أسلوب اللعب العلاجي Therapy Play فعندما أنشد لها نشيداً تبتسم، إذن هناك كبت في الداخل وانفجار؛ أي مشكلة في الطفولة. فإذا مرت الطفولة بسلام وأمان كان المستقبل هادئاً وآمناً، ومرحلة المراهقة مرحلة متقدمة من الطفولة – وهذه حلقة مفقودة – تتميز بانخفاض مستوى البصيرة والتفكير.

إن آباءنا قديماً عززوا فينا الحب: حب الله وحب الرسول والوالدين وحب الوطن، والتفكير بطريقة صحيحة، ومن ثم أصبح لدينا طموح، ولذلك نتمسك بتراث آبائنا. والآن تغير كل شيء وأصبح أكثر حساسية، وصار الشباب من الممكن أن يكونوا عدوانيين على معلميهم بل يضربونهم أيضاً.

إذن، نحتاج إلى دراسات وقائية تبين لنا كيف نتبصر مخاطر العنف ونتائج العنف وآثار العنف، وأيضاً ليس الشباب وحدهم بحاجة إلى توعية بل إن الوالدين والأسرة قبل الشباب بحاجة إلى توعية؛ لأنهم هم المعنيون.

ويمكن أن يتولد العنف من الكبت والفراغ، وهناك نوعان من العنف:

1 – العنف الخارجي الموجه للآخرين.

2 – العنف الذاتي.

ويشير العنف بين الشباب إلى أن هناك مشكلة في الجانب الأخلاقي، وأن هناك إخفاقاً في التربية أعطاهم الدافع لأخذ خبرات سيئة والاتجاه نحو العنف، في حين أكدت الدراسات الأخيرة عن العنف أنه مكتسب وليس وراثياً، وإن كان وراثياً كان في زاوية ضيقة جداً، وهذا ما عبر عنه الدكتور رامز طه organic disorder المرض العقلي العضوي.

وهناك أسباب عامة للعنف، وهي:

1 – التربية: عندما يهمل الأب أولاده ولا يعلم أي شيء عنهم، فإن الأولاد

يكونون عرضة للتأثر بالأقران، وهم مجموعة من الأصدقاء تكون أفكارهم قدسية بالنسبة للأبناء (مثال:عبدة الشيطان) وقد يصل الأمر بهم للجرائم والقتل.

2 - التفكك: لا بد من توعية للآباء والأمهات، ومن الصحيح أنني أركز على الطفولة وعلى الشباب، ولكني أيضاً أركز على أولياء الأمور أكثر مما أركز على الشباب؛ لأنهم هم المسؤولون (وقفوهم إنهم مسؤولون).

3 - الوضع المادي: وهو لا يأتي في الصدارة مثل التربية والتفكك، والمشكلة في الوضع المادي الإسراف والتطرف، فنحن نسرف بالوضع المادي ثم نحاسب أولادنا، على الرغم من أننا قد سبق أن علمناهم أساليب خاطئة، واستخدمنا كلمة ادعم وكافئ، أو التدعيم والمكافأة؛ أي أننا أحياناً نكون معززين للعنف عند الشباب والطلاب ولا نشعر بذلك؛ أي أننا نقوم بإعطاء أولادنا وأطفالنا كل شيء ونوفر لهم كل ما يحتاجون إليه ونحللهم، ثم نقوم مرة واحدة بقطع كل شيء عنهم عقاباً. إذن بهذه الحالة كنت معززاً ودعمت الإحباط عندهم بصورة أكبر وهذا خلل في طريقة التربية، ومن ثم خلل في نمط السلوك والعلاج السلوكي، وخلل النمط السلوكي لدى هؤلاء الشباب يؤدي إلى العدوان. إذن، إن الشاب أو المراهق إذا شعر أننا كافأناه على العنف فسيكون عنيفاً، وإذا عاقبناه يكون هناك خلل في العقاب (المعالجة)، هناك طرفية وتطرف في المعاملة وهذا يؤدي إلى المشكلة.

وهناك من وجهة نظري فئات أخرى مدفوعة للعنف بحكم احتياجاتها الخاصة بالنقص سواء كانوا متفوقين أو حتى معوقين. ويمكن أن يصل هؤلاء الشباب إلى مرحلة من العنف عن طريق عدم احتوائهم وعدم تربيتهم التربية الصحيحة أو تقديم الدعم لهم. لا بد من استخدام التعليم بلطف بدلاً من المعاقبة الشديدة، وإعطاء الشباب إطاراً قيمياً يبين الحب والاحترام بغض النظر عن السلوك، ومن ثم احتوائهم. لا بد أن نفهم ونطور كيفية التعامل مع أولادنا.

هناك نقطة مهمة جداً أريد أن أقدمها إليكم - بوصفكم أساتذة لنا ولهذا المجتمع - على سبيل المثال، إن شبابنا عندما يتخرجون ولا يجدون عملاً فإنهم يتعرضون لضغوط: ضغوط دراسة، ضغوط عمل، ضغوط متخرج، ضغوط الحياة، وإذا لم نهيئ لهم فرص العمل نكون قد وجهناهم إلى هذا العنف بوصفه عنفاً مكتسباً.

ولا بد من التفريق بين العنف والتطرف.

- التطرف هو العنف الشديد جداً، ومن أسبابه الأوضاع الاجتماعية

والاضطهاد والظلم، وبخاصة داخل الأسرة: بين الأم والأب وبين الأب والأولاد، فإذا وجد الاضطهاد وغاب التفاهم والمودة والترابط الأسري الجيد، وغاب الحب والحنان ظهر التطرف.

– الفروق الثقافية بين الشباب ومشاهدتهم للتلفاز والإنترنت، حيث إن شبابنا يقضون وقتاً طويلاً أمام الإنترنت، فماذا يفعلون؟ علامة استفهام؟؟ إنهم يشاهدون أفكاراً مسمومة وإباحية ويشاهدون أموراً تدفعهم إلى العنف، وهذا يحتاج منا إلى وقفة مع شبابنا لننقذهم، فهم يحتاجون إلى التوعية، لأن هذه نقطة مهمة جداً بالنسبة للمشاهدات وماذا يعرض على التلفاز، ونحن نشاهد كثرة الجرائم والقتل. وأظهرت الدراسات أن عملية التعلم والملاحظة والمشاهدة تؤدي إلى العدوان، إلا أن هذا العدوان يمكن أن يكون سلبياً أو إيجابياً، وإذا تكرر يكون سلبياً. شاكراً للحضور استماعهم.

الدكتور خالد الشلال: أشكر للدكتور حسين طاهر كلمته الوافية، والكلمة الآن للدكتور جاسم الخواجة.

الدكتور جاسم الخواجة:

"الإرشاد النفسي ودوره في مواجهة العنف"

بسم الله الرحمن الرحيم، سأدخل في القضية الإرشادية، وقبل الدخول فيها هناك مجموعة من الاضطرابات النفسية الموجودة في الدليل التشخيصي الرابع للاضطرابات العقلية Disorder، الذي يعتبر المرجع الأساسي للقيام بأي عملية تشخيصية تقدمها الاضطرابات العقلية، وأنا ذهبت للدليل التشخيصي الرابع DSM V والمعدل، وأحببت تعرف أي من هذه الاضطرابات العديدة الموجودة التي ترتبط بالفعل بقضية العنف.

– أول اضطراب من هذه الاضطرابات النفسية هو اضطراب السلوك العدواني Conduct Disorder، وله صفات تشخيصية عديدة مختلفة، من ضمنها العدوان على الناس والآخرين بأشكال مختلفة، وتحطيم ممتلكات الآخرين. وهناك صفات تشخيصية أو محكات كما نسميها، مثل الخداع، السرقة، الانتهاك الخطير للنظام والقواعد الموجودة في المجتمع. وهناك صفات تشخيصية عديدة يجب أن تتوفر مجموعة منها في الشخص، حتى يمكن أن نشخصه بأنه يعاني ما نطلق عليه اضطراب السلوك العدواني.

وهناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى هذا النوع من اضطراب السلوك العدواني، تناولتها دراسات عديدة ذكرها أ. د. رمضان عبد الستار أحمد، وبذل جهوداً كبيرة في تحليلها؛ حيث إن هناك نحو 200 دراسة قام بجردها، ومن ثم تلخيص عدد كبير من الأسباب التي تؤدي إلى السلوك العدواني أو العنف الذي نناقشه هنا، ومن هذه الأسباب الموجودة اضطراب زيادة النشاط، وتشتت الانتباه وحده يرتبط بشكل كبير بالسلوك العدواني والمشكلات في المدارس وغير ذلك من القضايا، فهناك نحو 14 سبباً تؤدي إلى قضية العدوان.

- الاضطراب الثاني الذي يرتبط بشكل من أشكال العنف هو اضطراب العناد المتحدي. وهذا أيضاً يأخذ شكلاً من أشكال الاضطرابات لدى الأطفال والمراهقين أو فئة من الشباب، وهذه تتمثل في مجموعة من الأنماط السلوكية التي تأخذ في شكلها العام شكل الرفض والاحتجاج. والتحدي سلوك سلبي ضد الآخرين، وهناك مجموعة من الصفات التشخيصية أو المحكات، على أساسها نشخص هذا النوع من الاضطراب.

وتفضل د. رامز طه بتقديم نموذج الشخصية ضد المجتمع Anti Social Personality Disorder، ويعتبر هذا النوع - بحسب تصوري - قمة في العدوانية، إنه ليس نمطاً سلوكياً يمكن أن يتغير ببعض العلاج (Therapy) المتعارف عليه، بل يحتاج إلى علاج متقدم يتشارك فيه الأطباء النفسيون والاختصاصيون الاجتماعيون Psychiatrists و Social Workers بشكل متكامل حتى يتمكنوا من علاج هذا الشخص؛ لأنه بالفعل وصل إلى درجة شديدة من الاضطراب الذي يستخدم فيها العدوان والصفات التشخيصية العديدة الموجودة.

وهناك من الأشخاص من يعاني هذا السلوك العدواني العنيف سواء ضد نفسه أو ضد الآخرين: يعاند أمه ويضرب إخوته ورفاقه في المدرسة؛ وبذلك تحصل العديد من مشكلات العنف في المدارس، وهي ناتجة من أن الشباب لا يحتمل وينفجر من التعليقات والمضايقات سواء ما كان منها من قبيل الكلام أو السلوك.

وفي تصوري أن هذا الانفجار يرجع إلى قضية الإدراك والسلوك؛ أي ما معنى الحدث بالنسبة لهذا الشخص، وقد كونت هذا التصور من منطلقين:

أ - دراسات أليس.

ب - دراسات بيك.

"أليس" يقول: إن الحدث (أو الواقعة) يؤدي إلى عواقب الأمور، وإن المعتقدات الموجودة داخلنا هي التي أدت إلى عواقب الأمور، وهذه هي الإشكالية؛ أي أن العنف الموجود عندنا إنما هو نتيجة للمعتقدات في داخلنا.

ولذلك نلاحظ أن هناك من الأشخاص من يتعرض لكثير من العنف ولكنه لا يرد بالعنف، يكون العقل والتفكير الخاص به موجهاً بطريقة لا يعتقد بأن الأفكار ضده وبأنه جبان وأنه لا بد أن يلجأ للعنف، لأن هذه المعتقدات هي التي تؤدي إلى السلوك العنيف، ومن ضمن التكتيكات التي ذكرها لنا أليس التوقعات أو تأثير التوقعات على الغضب والعدوان والعنف؛ نجد أنه إذا كان الإنسان أصلاً متوقعاً أن سمعته ومكانته ستهتز، وهذه ما تسمى المعتقدات الموجودة مسبقاً عنده قبل أن يحدث الموقف، وهو يعتقد بعض المعتقدات، منها أنه إن لم يدافع عن نفسه ومن ثم لحقه أذى وضربه غيره، فلن يحبه أو يحترمه أحد ولن يقدره الذين من حوله. وإذا جاء الحدث Event مهما كان تافهاً -وعادة هذا ما نراه ويكون السلوك بسيطاً جداً- كانت ردة الفعل "Reaction" أو الجانب الانفعالي ودرجة الغضب الموجودة عنده، وهو السلوك الذي يقوم به الشخص ليتلاءم مع الحدث، لماذا؟ لأن هناك توقعات Expectations موجودة عنده هي التي أدت إلى إظهار سلوك الغضب الموجود عنده.

وفيما يتعلق بنظرية أليس فإنه إذا قدرنا أن نعدل هذه التوقعات المسبقة لدى الأفراد وتصوراتهم عن أنفسهم فإننا سنقدر أن نعالج العنف، ويفترض أن نحاول علاج هذه القضية بين الشباب، بأن نعالج توقعاتهم المسبقة، ونعدل تصوراتهم عن أنفسهم وعن البيئة الموجودة عندهم.

أما بيك فقد ظهر عنده توجه ثان حيث قال: إنه يوجد أربعة عوامل أساسية في حياة الإنسان، هي:

- الأفكار.
- المشاعر.
- بيولوجية الجسم.
- السلوك.

فماذا يحدث عندما يمر الشاب بحدث، والحدث هذا نقول إنه هو السبب في السلوك الذي عندنا، ولكن الحقيقة أن الشاب أصبح يقوّم ويمر بعملية التقويم.

والتقويم هذا يؤدي بالشاب إلى إدراك معنى الحدث، ماذا يعني له هذا الحدث؟ كيف يفسر هذا الحدث؟ فتفسير الحدث الذي سيقع أمامنا – على سبيل المثال كالتحديق – معناه أشياء سلبية ومعان غير منطقية وغير مقبولة عقلانياً، فهو يفسرها، ويتولد عنده الاستجابات ومن بينها قضية الغضب.

وكثير من حالات الغضب تكون وقاية من الشعور بالخوف؛ أي أنه خائف ويظهر الغضب ليغطي الخوف الموجود عنده.

وإذا شعر الفرد بالغضب، تظهر لديه تغيرات في الجسم، مثل سرعة التنفس، وزيادة فى ضربات القلب، وشد في العضلات، وتغير في الهرمونات، وارتفاع في مستوى الأدرينالين. وهذا يؤدي إلى السلوك العدواني. وهنا نتساءل هل سيتوقف السلوك العدواني؟ لن يتوقف السلوك العدواني بل إن هذا السلوك قد يغذى بالأفكار السلبية الموجودة لدى الشاب، بأنه إن أفرغ غضبه فسيحترم من الناس وسيمنع تعرضه للضرب والاعتداء، ولن ينتهي الموضوع.

الحدث رقم (2) الموجود لدينا يظهر فيه أن المعتقدات تكون لديه أقوى وأكبر تأثيراً على المشاعر. والغضب هنا سيكون أقوى وسيؤثر على الجسم، والجسم سوف يؤثر بشكل أقوى على السلوك.

إذن، هدفنا الأساسي هو أن نعدل هذه المعتقدات والأفكار الموجودة لدى الأفراد عن طريق برامج في المدرسة، وهذا ما نفكر فيه؛ نفكر أن تصبح هناك برامج في المدارس تحاول أن تعدل من هذه الأفكار الموجودة لدى الشباب، وإذا استطعنا أن نعمل لها تعديلاً نكون منعناها (Block) وإذا منعناها سنمنع الغضب، ونمنع التغيرات النفسية البيولوجية الشديدة في الجسم ومنها العدوانية والسلوك العدواني، والعنف سيبدأ بالتوقف، وهذا أسلوب علاجي مقترح من كل من أليس و بيك. وهناك عشرات البرامج الموجودة منظمة وفقاً لهذه الطريقة. ولكن هذا ما أتبعه في العلاج والإرشاد في قضية العنف، إذن أريد أن أنهي السلوك وأوقفه.

ومع الأسف هناك أُسر مفككة لا يوجد فيها عدوان، وهناك أسر مترابطة فيها جانب ديني وأخلاقي متوفر، ولكن المشكلة إذا اختلط الفرد بالبيئة الموجودة وبدأ يستعين بأفكاره الخاصة ويقوّم حياته ويقوّم البيئة الموجودة حوله، سينتج من هذه التقويمات السلوك العدواني. إذن هدفنا هو تعديل هذه المعتقدات الموجودة عندنا وتصحيحها. وشكراً.

الدكتور خالد الشلال

شكرا للدكتور جاسم الخواجه على كلمته الوافية. والحديث الآن للأستاذ الدكتور عويد المشعان.

الأستاذ الدكتور عويد المشعان.

"حجم ظاهرة العنف بين الشباب في الكويت"

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

بداية أحب أن أشكر مجلة العلوم الاجتماعية على هذه الدعوة الكريمة وعلى رأسها طبعاً رئيس التحرير الدكتور خالد الشلال. وفعلاً هو نهج جديد يختلف عن النهج السابق بالنسبة للمجلات، وأشكره جزيل الشكر على هذا النهج الطيب. طبعاً إن موضوع العنف اليوم موضوع حيوي ومهم جداً، ومن الموضوعات التي تستحق – في الحقيقة – النقاش والحوار والجدال بحكم أنها من الظواهر التي بدأت تتفشى في المجتمعات وليست مقتصرة على المجتمع الكويتي بل تتنامى في كل المجتمعات. وكل مجتمع يختلف عن المجتمع الآخر، وفي ضوء محاضراتنا في المدارس نلاحظ أن سلوك العنف موجود حقيقة بشكل متنام وسريع جداً.

وسأتناول الأسباب، وطبعاً لا يمكن أن نعزوها إلى سبب واحد، والدكتور جاسم الخواجة والدكتور حسين طاهر قد ركزا على أحد هذه الأسباب، ولكن أنا أقول إن هناك عوامل مجتمعة متداخلة ومعقدة بعضها مع بعض، هناك عوامل اجتماعية، هناك عوامل نفسية، وهناك عوامل شخصية تختص بالفرد نفسه، هو بطبيعته وتركيبته يكون أميل إلى العدوان، وهناك الأسرة نفسها تجعله أكثر استعداداً، وهناك عوامل معجلة ومهيئة للعدوانية أو للعنف بشكل أدق، طبعاً هذه العوامل مجتمعة بعضها مع بعض هي التي تؤدي إلى السلوك العدواني. وما لفت انتباهي بصراحة ومرارة، أننا نقوم بدراسات، ولكننا لا نتابع هذه الدراسات. أي مع الأسف الشديد إن وزارة التربية تقوم بدراسات ممتازة جداً ولكن لا يوجد هناك متابعة لها، وهنا ألوم وزارة التربية لوماً كبيراً بحكم أنها هي المعنية بهذا، وخاصة العنف عند طلبة المدارس بشكل خاص.

لقد قامت الخدمات الاجتماعية والنفسية بدراسة عن أسباب العنف ومظاهره في المدارس، وكشفت نتائج الدراسة أن أكثر أنواع العنف المدرسي هو العنف

اللفظي ونسبته 60% وهذه نسبة كبيرة جداً، ولا يمكن التساهل بها، وأن نسبة العنف البدني تمثل 43% وهذه أيضاً نسبة كبيرة، الأكثرية تقول إنهم يأتون من بيئات مفككة وهذا ليس بشرط حتى البيئات الغنية والمترفة والبيئات الصالحة يكون فيها عنف، وقد تكون هناك شلة أو الشللية وصداقات سيئة أدت إلى هذا العنف.

ومع الانفتاحية أحياناً والإعلام والتلفزيون نرى أن سلوك العنف متوفر دائماً، كما يحدث حالياً في العراق.

ولكن هذه الدراسة توقفت منذ عام 2000 دون متابعة لها وكأنها نوع من الإستراتيجية لمكافحة هذا السلوك العنيف الذي بدأ فعلاً يؤثر على تركيبة المجتمع الكويتي، فبعد سبع سنوات لا بد أن يكون هناك متابعة لها، أين وصلنا؟ هل زادت نسبة العنف؟ هل قلّت نسبة العنف؟ وما الفائدة من هذه الدراسة؟ نحن نريد دراسة مقارنة الآن، فأقترح على وزارة التربية في الكويت أن تعمل دراسة وتتابعها كل 3 سنوات لنتعرف العنف وحجم العنف، فلا بد من دراسة نعرف بها النسبة المئوية للعنف بين طلبة المدارس. وأشكر الحضور على حسن الاستماع.

الدكتور خالد الشلال: شكراً للأستاذ الدكتور عويد المشعان على حديثه الشامل، والكلمة الآن للدكتور حسن الموسوي.

الدكتور حسن الموسوي:

السلام عليكم ورحمة الله. أريد أن أركز على الأسلوب المتبع داخل الأسرة.

الأسباب الاجتماعية – خاصة الأسرة – تأتي في المرتبة الأولى، والأسرة ليس عندها نوع من الحوار – الإصغاء، فهي تمارس نوعاً من القمع والقسوة، فالطفل العنيد الذي أحاول أن أعدل سلوكه لا أعالجه بالعنف، فالعنف لا يعالَج بالعنف، ومن العوامل النفسية التي تؤثر بالعنف: كثرة الإحباطات والضغوط الاجتماعية.

ويتمثل الدور الأسري لمواجهة العنف فيما يأتي:

– حتى سن سبع سنوات المداعبة مع الأطفال لإخفاء جميع أنواع العنف.

– حتى سن 14 سنة الطفرة الفسيولوجية، لا بد أن نعانق الأطفال في أسلوب احتضان.

– حتى سن 21 سنة نصادق أولادنا، وهذا هو فن التعامل مع الأولاد.

لكن إستراتيجية المواجهة ليست موجودة، فالأسرة لا بد من أن تحاول ضبط سلوكيات الأبناء، عن طريق المجتمع المدني، المدرسة، فالعوامل التي تؤدي إلى العنف هي: التنشئة الاجتماعية، الضغوط الاجتماعية، فنحن نكلف أولادنا الكثير من طاقتهم مما يجعلهم ينفجرون.

وأريد أن أقول بصراحة إن الأسباب الاجتماعية – وخاصة الأسرية منها – تأتي في المرتبة الأولى. وأقول التنشئة الاجتماعية، ومعظم الأسر لا يوجد عندها نوع من الحوار أو الإصغاء ولا يوجد عندها إلا النبذ، والأسرة تعزز جانب العنف وتؤصله، مثال ذلك عندما تقوم الأسرة بغرز أفكار مثل لا بد أن تأخذ حقك وإن لم تأخذ حقك فستكون فاشلاً. وهنا تؤصل الأسرة جانب العنف في الأبناء.

وهناك أيضاً النموذج الخاطئ داخل الأسرة؛ فالأب يسيطر ويمارس جميع أنواع العنف ضد الأبناء، ويمسح شخصياتهم، ويلغي وجودهم، ويلغي القيمة الأساسية للأبناء، ويعتبرهم أرقاماً وليسوا قيماً، ومن ثم هذا الشيء يولد عند الأبناء – وخاصة الأطفال – حالة من الكبت وحالة من الشعور بالاضطهاد لا يستطيع أن يعبر عن ذلك ولا يستطيع أن يعبر عن كراهيته تجاه الأب وطريقة تعامله معهم، ومن ثم هذا الكبت قابل للانفجار كثيراً داخل المدرسة عن طريق الاعتداء على المدرس، والاعتداء على الأبناء والأصدقاء والاعتداء على الأشخاص الذين معه داخل المدرسة، أو يذهب الشاب إلى الشارع ويحاول أن يرى العنصر الضعيف أو العنصر المحايد والبريء الذي سيكون هو كبش الفداء للحالة الانفعالية الموجودة لديه نتيجة لهذا الكبت منذ الصغر. وهنا تكمن المشكلة عندما نرى الأبناء يتعاملون مع العنف، إنما الأسرة هي المشكلة، وعندما نرى أيضاً الأسلوب الذي يتبع داخل الأسرة، وجميع الدراسات تشير إلى أن الأسلوب داخل الأسرة يكون تحت بندين أو أسلوبين:

– الأسلوب الفوضوي وعدم الاهتمام: بمعنى؛ أن كل واحد يرى نفسه، هناك عملية تفكك؛ بمعنى أن كل شخص يرى نفسه ويصنع مملكته الخاصة، يصنع مملكة لنفسه داخل أسرته ويخرج من هذه المملكة دون ضابط ودون رادع ودون أي توجيه، وهذه ما تسمى الأسرة الفوضوية.

– الأسلوب الديكتاتوري أو الأسرة الديكتاتورية: وهو عندما يسيطر أحد أفراد الأسرة على جميع الأفراد الآخرين، وتكون السلطة عند الأب سلطة دكتاتورية لا يكون فيها أي نوع من الاهتمام أو المراعاة والتوجيه، وإنما يتجه الأب –خوفاً من فقدان

السلطة – إلى العنف باعتباره أحسن وسيلة وأسرع وسيلة للتعامل دون أن يدري النتائج المترتبة على ذلك، وفي المدرسة أيضاً نلوم الأبناء ولكن أساليب المدرسين أحياناً أساليب مثيرة يستخدمون بها بعض المفردات البذيئة التي يجب ألا تستخدم في المدرسة.

– وهناك أيضاً عملية السخرية والاستهزاء فنحن نتعامل مع إنسان، له مشاعر، فإذا حاولت جرح هذه المشاعر فأنا أحدث شرخاً في شخصيته، ولن يرتاح إلا بعد أن يأخذ حقه، ولذلك يتجه إلى التفكير في طريقة الاعتداء وأخذ حقه من هذا الأستاذ أو أي طالب يمارس معه هذه السخرية.

– المشكلة الأخرى هي: هل النموذج الأبوي الدكتاتوري يؤدي إلى التقليد؟ أي داخل الأسرة نموذج حيث يرى الابن الأب بطريقته الدكتاتورية العنيفة يستطيع أن يحصل على كل شيء، فهل هذا الأسلوب مشجع للأبناء على اتباع الأسلوب نفسه مع الآخرين.

إذن، هناك مجموعة من العوامل المتداخلة؛ عوامل راجعة للفرد وعوامل راجعة للبيئة، كلاهما يتداخل في الآخر ليكونا سبباً في السلوك العنيف الذي نراه في كثير من مواقف الحياة.

والمشكلة الآن هي عندما نتحدث مع أي شخص يقول: إن العنف أصبح السمة العامة الموجودة في الحياة المعاصرة أينما نبحث فيها؛ فوسائل الإعلام من البداية إلى النهاية أفلام رعب، وأفلام عنف، الأخبار، والجرائد، والمجلات، كلها تقوم بعملية إثارة للنوازع المكبوتة، النوازع المتأصلة، نوازع الشر الموجودة عند الإنسان، فالإنسان لديه نزعتان؛ نزعة الخير ونزعة الشر، ومن ثم نحن ننمي جانباً على حساب جانب آخر.

فعندما تأتي وسائل الإعلام للإثارة وعمل مشكلة فهي تخلق وتنمي الجانب العدواني وجانب العنف لدى الأبناء. وهنا نوجه صرخة إلى كل العاملين في مجال الإعلام للنظر برفق نحو هذا الجيل.

شكراً وألف شكر إلى كل من دعاني لهذا اللقاء.

الدكتور خالد الشلال:

أشكر للدكتور حسن الموسوي مداخلته التي غطت – بلا شك – جانباً مهماً في موضوع الندوة، والكلمة الآن للدكتور مناور الراجحي.

الدكتور مناور الراجحي.

"الإعلام والعنف بين الشباب"

بسم الله الرحمن الرحيم، أتوقف عند ما أشار إليه الدكتور حسن الموسوي من أن وسائل الإعلام كلها عنف وإثارة، وأنها تنمي غريزة العنف الموجودة، فقال تعالى ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾، وكما قال أ. د. رمضان عبد الستار أحمد: إن أبحاث العنف تقرب من 200 بحث في البلاد العربية، وأتمنى أن تكون 201. لأنني سأنفذ ما قاله الرسول – صلى الله عليه وسلم –: "تكاثروا فإني مباه بكم". المباهاة ليست بالشجاعة إنما بالتربية والأخلاق والدين، ولو كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – يعلم أن تكاثر الأسرة قد يؤدي إلى العنف لما قال هذا الكلام.

وفي البحث نفسه أيضاً هناك طبعاً مناقضة بالنسبة للنتائج، فأنت تقول إن كثرة عدد الأبناء في الأسرة وزيادة حجمها يؤديان إلى العنف، بينما تذكر الدراسة نفسها أن الحضر والمدينة تكون فيهما نسبة العنف أكثر من الريف. ونحن نعرف أن المدينة والحضر يكون عدد الأسرة فيها قليلاً والأبناء فيها أقل من الريف. وذكرت الدراسة أن الأسر ذات العدد القليل يقل فيها العنف.

ولذلك نرجع لما قاله د. حسين طاهر عن الوضع المادي؛ لأن الحضر باستطاعتهم استخدام الوسائل الإعلامية التي سنتكلم عنها الآن، وأيضاً مع د. رامز طه ودعوته إلى إنشاء وحدة خاصة لمتابعة العنف والتنبؤ به، ومعه أيضاً في قوله إن الاضطرابات هي أهم سلوك في الإنسان.

هناك دراسات إعلامية تقول إن هناك 30% من الأطفال الذين يشاهدون التلفاز ثلاث ساعات أو أكثر تحصل لديهم اضطرابات، وهناك دراسة أخرى تقول إن 5% إلى 10% من الأطفال الذين يشاهدون التلفاز ساعتين ونصف الساعة أو أكثر لا بد أنهم يتحولون إلى العدوان السلوكي أو يكسبونه من التلفزيون مهما كانت درجة المستوى العلمي أو المستوى المادي أو حتى معاملة الأبوين. بذلك نعلم أن وسائل الإعلام خطيرة جداً، ولكن يجب ألا نظلم وسائل الإعلام، فهناك وظائف إيجابية أيضاً لهذه الوسائل؛ فالإعلام عملية تفاهم تقوم على التنظيم والتفاعل بين الناس وتعرف الآراء وطبعاً التوجيه وزيادة الثقافة وتنمية العلاقات الأسرية والترفيه، وتيسر سبل التسلية والدعاية والإعلان... هذه الأمور الإيجابية لا نهضم حقها في

وسائل الإعلام، ولو استخدمنا وسائل الإعلام في هذه الوظائف الإيجابية لوصلنا إلى نتائج طيبة.

ولكن هناك أيضاً أمور سلبية في وسائل الإعلام ونقاط سلبية وآثار سلبية طرح الخبراء وظيفة نطلق عليها "وظيفة التطعيم"، وهي التعرض المتواصل إلى بعض ما تقدمه وسائل الإعلام من مشاهد العنف والقتل والجرائم الأخلاقية والأدبية مثل تعاطي المسكرات والمخدرات، وقد تخلق عند الجمهور نوعاً من عدم الإحساس أو اللامبالاة تجاه هذه المشاهد وعدم النفور منها وتقبلها، ومثل ما قال د. حسن الموسوي: إن العنف مكتسب من هذه الوسائل، مما تعرضه من مشاهد العنف والأمور اللاأخلاقية والعادات اللاأخلاقية والأفلام الخلاعية.

كما طرح العلماء والخبراء ضريبة أخرى لوسائل الإعلام يمكن أن تحدث تأثيراً سلبياً أطلقوا عليها وظيفة "تكريس الأمر الواقع"، والأمر الواقع الذي نعيشه ممكن فيه عنف، مخدرات، ومسكرات.

إن عملية الهجرة إلى الدول الغربية حثت عليها وسائل الإعلام، وأعطت صورة عنها أن فيها رفاهية ووضعاً اجتماعياً جيداً، وبالإمكان بناء مادة قوية فيها، وعند الهجرة إلى هذه الدول يلقى الناس أن الأمر عكسي، وهذا هو تكريس الأمر الواقع. ونتيجة التعود على رؤية العنف والمشاهد اللاأخلاقية يزداد تساهل الناس وتقبلهم لهذه المشاهد، وقد يتأثرون بالمجرم ويتقمصون شخصيته وأعماله، ويكون قدوة لهم في جميع التصرفات، فلو تسأل أبناءك عن أي شخصية إسلامية، ولو كانت - مثلاً - أحد الخلفاء الراشدين لأجابك بأنه لا يعرف، ولكن اسأله عن لاعب أو مغن أو ممثل فسيعطيك السيرة الذاتية كاملة؛ لأن الإعلام هو الذي يكرس الصورة الذهنية أو القدوة لدى الأبناء.

ومن الإعلام أيضاً أفلام الرعب، وأفلام الرعب الموجودة تعطي البطل البطولة الخارقة، فاستخدام البطل الخداع والقتل والسرقات، وهذا أيضاً يسمى تكريس الأمر الواقع بأن المجتمع كله مجتمع عنف، ويتقمص الشاب شخصية هذا البطل.

وقد أظهرت نسبة تراوح بين 5% إلى 10% من الدراسات التي ذكرناها أن هناك رسوم كرتون أو فيلماً كرتونياً يسمى (Pokemon) البوكيمون، وهذا الفيلم حرمه علماء الدين في السعودية، وحرمه د. محمد الطبطبائي عميد كلية الشريعة في الكويت.

هناك من قام بدراسة عن هذا الفيلم بينت أن حلقة واحدة فقط فيها 25 دقيقة، أظهرت طرق الخداع كالإيقاع بالآخرين ونصب الفخ للأبرياء بهدف المشاغبة والتسلية، وإظهار سلوك اللامبالاة لما يحدث للآخرين من مشكلات وأضرار، واستخدام العنف بالوسائل القتالية كالأسلحة والقنابل، وإظهار تصرفات مذمومة كالسرقة والقمار دون التفكير بعواقب الأمور، لا شك أن الأطفال يتعلمون منه كيفية تكوين العصابات والجماعات السيئة التي يجمعها مبدأ فاسد وتتناحر مع الجماعات الأخرى، وهذا الأمر ينعكس سلباً على الأطفال (بظاهرة الشللية ، كما ذكر الدكتور جاسم الخواجة) في الفصول الدراسية. فيلم الكرتون هذا ليس فيلماً فقط، بل لعبة ومسلسل وميسر ولعبة ورق. وكل هذه السلبيات موجودة في 25 دقيقة فقط، وهناك أمور عقائدية ودينية وأمور اجتماعية ودعوة للجريمة وتكوين للعصابات في هذا الفيلم. والدراسة التي ذكرها د. عويد المشعان، التي امتدت من 1996/1/1 حتى 2000/12/31، دراسة لمدة خمس سنوات قام بها الأستاذ ناصر العمار مدير الأحداث سابقاً، أخذت عينة قوامها 14505 من الذين صدرت عليهم أحكام قضائية ليست متعلقة بالعنف فقط، وهناك عدد مماثل أو أكثر عن الذين لم يذهبوا للمخفر ويسجلوا قضية وتم الصلح بينهم، وهناك أيضاً عدد مماثل أو يزيد من الذين ذهبوا للمخافر ولكن لم توصل قضاياهم للمحاكم، يعني أن هناك 50 ألفاً أو يزيد أو أكثر من حالات العنف، وهو عنف ضد الغير؛ أي نسبة 90%. وهناك مشكلة كبيرة جداً يكرسها الإعلام في نفوس أبنائنا بالنسبة للعنف، وطبعاً، نحن نوصي بألا نعالج الأمر فقط محلياً أو إقليمياً بل لا بد من معالجته عالمياً بمخاطبة القائمين على الوسائل الإعلامية وأيضاً الشركات التي تصنع هذه الأفلام أن تقلل –بقدر الإمكان– من إذاعة الأخبار التي تحث على العنف وتشجع عليه، وإيجاد اتحاد بين وسائل الاتصال لحل هذه المشكلة.

وللأسف إن أكثر الأفلام عندنا – تقريباً 95% و 96% و 97% – تصور وتربط البطل بالعنف، حتى معاملته كزوج وأب تتسم بالعنف، ويصور أنه شخصية وأنه مسيطر، لذا نوصي أن نركز على الأبطال المحبوبين الذين لا يلجؤون إلى العنف، والعمل على تقديم كل المواد الإعلامية الإيجابية – من التربية الدينية والعلمية – بصورة مشوقة ومحبوبة، وبالنسبة إلى الجانب المحلي أتمنى من القائمين على الإعلام والتربية ورؤساء التحرير نشر الوعي الديني في المدارس، والدراسات أثبتت أن من يتحصن بالدين يتحصن من أمور كثيرة جداً. وشكراً.

الدكتور خالد الشلال.

أشكر الدكتور/ مناور الراجحي، ويتفضل الدكتور/ عبدالرحمن العوضي للتعقيب، وختامه مسك.

الدكتور/ عبدالرحمن العوضي.

تعقيب عام:

"المجتمع المدني والعنف بين الشباب والمراهقين"

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أنا غريب عن هذا النوع من الدراسات، ولكن أعتقد أنني لا أهتم كثيراً بالعنف الفردي، والعنف الفردي - أعتقد - أن له علاجاته وأطباءه، ولكن ما أركز عليه وأهتم به هو عنف المجتمع، فهم يقولون إن الأسرة كبيرة الحجم هي سبب من أسباب العنف، وأنا تربيت في أسرة كبيرة مكونة من 22 أخاً وأختاً وأب عنيف ولكننا لم نصبح عنيفين ولم نعان تعقيدات، ولم نأخذ الأب نموذجاً للعنف بل أصبحنا متساهلين مع أولادنا، لذلك يجب ألا نقول إن الأسرة كبيرة الحجم سبب للعنف، بل التربية لها دور، فالمجتمع القديم قبل نمطاً معيناً من التربية في ذلك الوقت، ويتمثل هذا النمط في أن المجتمع متكامل، والأسرة متكاملة والشارع والديوانية، فجميع المجتمع والكل له قيم ثابتة واضحة في مجتمع صغير، مجتمع متجانس ومتكامل، كما هو في الريف والقبيلة، وفيهما القيم مستقرة نسبياً.

وفي داخل هذا المجتمع أيضاً قيم معينة يمكن أن تؤصل العنف، فهناك قوانين في الريف والبدو تعاقب على الفعل، وعلى الرغم من وجود القوانين ما زال الثأر موجوداً في هذه المجتمعات ولا بد أن تأخذ هذه القبائل بثأرها وتأخذ بحقها ولا يكتفون بالأحكام القانونية التي تصدر. فهناك قصة عن ضابط أصاب واحداً من القبائل في أثناء عملية مداهمة لحلقة مخدرات، وأصيب أحد أفراد القبيلة بالرصاص، ولم تكتف القبيلة بالحكم، فكان لا بد من الضابط أن يذهب للقبيلة لتسامحه أو تعاقبه. فما زال هذا المجتمع مجتمعاً خليطاً بين قبلي وطائفي ومجتمع متفتح ومجتمع متطرف بالتفتح ومجتمع متطرف بالتدين، فالقيم مختلفة ومتضاربة وليس هناك قيم ثابتة نحتكم لها جميعنا، فهذه مشكلة كبيرة تحتاج منكم إلى دراسات. ومع الأسف الشديد متى سنقوم بهذه الدراسات؟. نقوم بها عندما يقتنع المجتمع

أننا بحاجة لمثل هذه الدراسات. والدراسات التي نقوم بها في الكليات والجامعات لا تسمع، فلابد أن تصبح الدراسة خططاً وبرامج تغير من هذا السلوك.

فنحن لا نقبل بعد بالواقع الاجتماعي الذي لنا، فهناك واقع اجتماعي متغير وكل واحد منا له تصوره الخاص. ومن حسن حظنا أننا لسنا من نتاج تربية الخادمات، فكلنا نتاج تربية أمهاتنا وجداتنا، وكل من في القاعة ليس نتاج الجيل الجديد المسكين، الجيل الذي لا ينتمي أصلاً لأسرته وأبيه وأمه ومجتمعه، فالأم كان لها دور كبير في المجتمع ودور كبير في الأسرة، وعلى الرغم من عنف الأب أو الرجل كانت الأم تحافظ على الأسرة وتماسكها.

نحن أمام أنماط مختلفة جداً بحاجة إلى دراسة، مثل الجامعة الأمريكية في بيروت، فهي جامعة غربية فيها أفكار من الإخوان المسلمين إلى الشيوعيين، وكلها أفكار متفاعلة بعضها مع بعض، وهي من الجامعات التي تغير الشخصية تماماً، وصدف عام 1958 قضية شمعون وشاع العنف مرة واحدة وتحول ذلك المجتمع المسالم العادي وانقسم إلى فئات، وكل فئة أو مجموعة مارست العنف والقتل ضد المجموعة الأخرى، ثم صارت الحرب الأهلية في لبنان؛ أي أن هناك شيئاً يحرك ويغير هذه القيم المجتمعية، ويحدث هناك عدم استقرار، وتظهر كل أنواع العنف؛ فكل فرد يريد أن يدافع عن أسرته ويحافظ على مجموعته وقبيلته وطائفته. لذلك لا بد أن يكون هنا في هذه الجامعة جامعة الكويت وبهذه الكلية بالذات كلية العلوم الاجتماعية عدة دراسات ميدانية، ويتم متابعتها من قبل الباحثين، فلا تكون فقط عبارة عن بحث صغير وطباعة الدراسة، فلماذا يتعجب الدكتور/ عويد المشعان من عدم متابعة الدراسات، لأننا إلى الآن نحن لسنا مقتنعين – كمجتمع – أن هناك تغيرات كثيرة ظهرت ولا بد أن نغير أنماط حياتنا.

لقد ذهبت لاسكتلندا لأدرس الطب، وبالصدفة كان هذا في أوائل الستينيات في زمن ظهر فيه ما يسمى بـ Teddy boys مجموعة من الشباب العنيف الثائر ضد المجتمع كله، وكان لي زميل بالطب النفسي اشتركت معه في دراسة وجدنا من خلالها أنه أصبح هناك تغير تماماً وضياع بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يكن للمراهقين بعد الحرب قيم وطنية أو دفاع عن الوطن، وكان هناك تغير عجيب، وظهر بعدها مجموعة Heppies، وهم أيضاً شباب ثائر على الحرب ويدعي السلم، وكان ظهور هذه المجموعة بعد القنبلة الذرية.

وانتقلت لجامعة هارفارد واشتركت أيضاً بدراسة مع زميل، وكانت المخدرات في بداية انتشارها في الولايات المتحدة ومنذ بداية عام 1964. وكان هناك طريقة تتمثل في إعطاء كل طبيب 4 من المدمنين يحاول متابعتهم وتأهيلهم وإعادتهم للمجتمع الطبيعي بإرشادهم، ولكن هذه المجموعات والتركيبات تتنمط، وكان نظامها وتأثيرها على المدمنين أقوى بكثير من جميع محاولاتنا كأطباء، حيث إن مجموعة المدمنين تأثيرها أكبر، وبعد 15 سنة عدت لهارفارد لأحاضر عن العنف، والعنف كان موجوداً قبل هذا، ولكن المجتمع بدأ يتفاعل ضد العنف، فكان هناك عنف ضدهم، ضد بيوتهم: سرقات وتكسير وحرائق في الشوارع، فبدأنا بطريقة Sckuch System-Ruity System، ونوجه الشباب إلى محاولة أن يمسكوا غضبهم، وطبعاً هذا ليس بالشيء السهل، ويعتمد على منطقة الشاب إن كان من منطقة فقيرة أو من منطقة السود، وكان مارتن لوثر كينج ظاهر في هذا الوقت وتأثيره على الشباب كبير، وكل هذه العوامل جعلتنا ندرس كيف نستطيع بمجموعات تنتشر داخل هذه المجتمعات محاولة تحويل الشباب عن سلوك العنف، وإقناعهم بألا يفعلوا السلوك العنيف ولا يقبلوا به Squash it don't doit.

أعتقد أن هذا المجتمع الذي نحن فيه الآن يحتاج إلى نظرة جديدة، وكل واحد منا في هذه القاعة له خلفية وبيئة تختلف من شخص لآخر، لا بد أن نبدأ الآن بقيم، ونأتي بقيم جديدة نحاول أن نغذي بها أبناءنا، وهذا لا يأتي إلا عن طريق عمل دراسات ميدانية وبقرارات سياسية، وليست جامعية لأنها لا تكفي ولا بد أن يكون هناك تحرك من الوزارات.

وأرجو من مجلة العلوم الاجتماعية أن تتبنى هذا التوجه، وآن الأوان أن نؤمن بالواقع ونقبل به، إن واقعنا الآن صعب وخطير والمجتمع يتفكك، ويجب أن نبتعد عن التقوقعات الصغيرة، وأن يعمل كل واحد بتخصصه، آن الأوان أن تندمجوا وتنظروا نظرة شاملة للمجتمع، وهو فعلاً يحتاج لمن يدرسه، فتابعوا الشباب من أول سنة يدخلون بها الجامعة والكلية، وقوموا بدراسات عن مفاهيمه ومعتقداته، وتابعوا لمدة أربع سنوات التغير الذي حصل؛ هل ستتغير مفاهيمه؟ وكيف يمكن أن ننقذ هذا المجتمع؟ وآن الأوان أن يتحرك أصحاب العقل والفكر، فإن لم تتحركوا فإن المجتمع لن يتحرك، لا بد أن تطلقوا من عندكم صرخة بكتاباتكم وأن تحاولوا أن تنظروا إلى دراسات جديدة، لا تقوموا بأبحاث صغيرة بل أعدوا بحثاً مشتركاً، ننظر لهذا الإنسان بكامل مشكلاته من جميع نواحيها.

وأنا سعيد للحضور، فأنا رجل متفرج على المجتمع ومررت بعدة مراحل، بدأت بمجتمع بدائي جداً حتى مررت بأعقد المجتمعات، ومجتمعنا البدائي كان مجتمعاً بسيطاً دون مشكلات أو تعقيدات، لقد كنا قديماً – عندما كنا شباباً – نربي مجموعة من الكلاب تحارب كلاب المجموعة الأخرى فلم نكن نستعمل الضرب والعنف والكلام البذيء ضد بعضنا.

وأتمنى لكم التوفيق، وشكراً لكم.

الدكتور رئيس التحرير.

شكراً للزملاء الأفاضل المحاضرين والمعقبين وليتفضلوا لشرب قهوة العلوم الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ونتطلع إلى لقائكم في ندوة أخرى.

مراجعات الكتب:

علم نفس

دليل علم النفس في الأطر القانونية

Handbook of Psychology in Legal Contexts

تأليف: ديفيد كارسون وراي بول
الناشر: جون وايلي وأولاده، شيشستر، إنجلترا، 2003، 670 صفحة.
عرض: إيهاب عبدالرحيم محمد*

يعتقد مؤلفو الكتاب أن العلاقة بين علم النفس والقانون ليست مجرد موضوع نظري وتطبيقي، لكنها تمتلك فرصة كبيرة لتعكس التغيير وتدعو إليه؛ لذلك فإن هذه الطبعة من الكتاب تعكس هذا الاعتقاد بصفة خاصة. وهناك العديد من فصول الكتاب، وخصوصاً الجزأين الثالث والرابع، تتناول التطورات التنظيمية المثيرة في مجال العلاقة بين علم النفس والقانون. وعلى سبيل المثال، هناك تطورات مهمة ومثيرة، تتحدى الكثير من التصورات السابقة حول الكيفية التي يجب أن تعمل بها المحاكم الجنائية، تحدث من خلال تنامي تدخلات العدالة المجددة حول العالم وفي المحاكم المختصة بحل المشكلات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. ويناقش الفصل الافتتاحي من الكتاب إذا ما كان يتوجب على علم النفس والقانون، أن يعترفا صراحة أنهما معنيان حتماً بتعزيز العدالة، على الرغم من أنهما يضمنان أن ذلك سيتضمن اختلافات حول القيم.

يبدأ الكتاب بمقدمة عنوانها: «علم النفس والقانون: فرع علمي ثانوي، أم تعاون

* رئيس قسم التأليف والترجمة، مركز تعريب العلوم الصحية، الكويت.

بين حقول متعددة، أم مشروع خاص؟»، وفيه تُناقش ماهية العلاقة بين علم النفس والقانون من عدة اتجاهات، لكن أساس العلاقة بينهما هو أن كليهما معني بالتحليل والتفسير، والتنبؤ بالسلوك البشري وتغييره أحياناً.

والكتاب الذي بين أيدينا مقسّم إلى خمسة أجزاء، يندرج تحت كل منها عدد من الفصول؛ أما الجزء الأول وعنوانه «التقييمات السيكولوجية للمحاكم»، فيتناول علم النفس – فيما يعتبره البعض أكثر سياقاته نمطية – بمعنى، توفير المعلومات للمحاكم. ويفحص متى وكيف يستطيع علم النفس، أو يمكنه أن يساعد المحاكم في تحديد من يمكنه اتخاذ أية قرارات قانونية. ثم يفحص ما يمكن أن تتعلمه المحاكم والوكالات القضائية حول كيفية تقويم الخداع واكتشافه، ثم يتناول الفصل بالدراسة القضايا المكتنفة عند تقويم الأفراد لأغراض التعويض. ويطلب المؤلفون من القراء التفكير بكل من القانون والمحاكم، كل في بلده، أيسمح لنفسه بمعرفة تلك القضايا، إذا ما كانوا على اطلاع جيد بها؟

وينقسم الجزء الأول إلى ثلاثة فصول تتناول قدرة البالغ على اتخاذ القرارات القانونية، وتقويم الخداع، ثم تقويم الأفراد من أجل التعويض.

أما الجزء الثاني، وعنوانه «وجهات نظر حول الأنظمة: علم النفس في حيز التطبيق»، فيشرح أمثلة عن كيفية عمل علم النفس، وهل يمكن تطوير دوره لمساعدة تشكيلة واسعة من المهنيين والممارسين على تأدية المهام التي قد تكون لها عواقب قانونية، خصوصاً إن لم تؤد على الوجه الأكمل، ثم يتناول تقنيات الاستجواب التي تنتهجها الشرطة؛ فإذا أجريت هذه المهمة بشكل سيئ، فما الأمل الذي يمكن أن يبقى للمراحل التالية في العملية الجنائية criminal؟ وبعد ذلك يسرد الكتاب ما نعرفه حول التقويم والتعامل مع الأشخاص الخطرين، لكن التركيز الأكبر ينصب على الكيفية التي نستخدم بها المعلومات التي نحصل عليها ونديرها، وليس مجرد كيف يمكننا عرضها على المحاكم. يلي ذلك دعوة لتعاون أكبر بين حقول المعرفة لفهم السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وممارستها. وفي حين تحتاج المحاكم والمحامون إلى مزيد من المعرفة حول الموضوع، يرى المؤلفون أن الأمر قد ينتهي بالتضحية victimized بعلماء النفس إذا لم يتدبروا نتائج أدوارهم في العملية كلها.

ويلي ذلك ثلاثة فصول تتناول أهمية علم النفس لتنوير الفهم والممارسة بشكل أفضل في العدالة الجنائية وعمل الشرطة، وتجادل بأهمية عدم تقييد ذلك

التخصص الفرعي بتحديد السمات السلوكية للمذنبين، بل النظر إليه مثالاً للكيفية التي يمكن بها لعلم النفس أن يخدم التحقيقات الجنائية. وتتناول تلك الفصول العديد من المشكلات التي تظهر عندما لا تتوفر أهم الاحتياجات الأساسية لأية منظمة، أي البيانات الواضحة؛ كما تشير إلى البيانات المتعلقة بالجريمة، التي يساء استخدامها من قبل الفاعلين الآخرين بصفة منتظمة. وبعد ذلك يتم التطرق للدور المحتمل لعلم النفس لتنوير الأفعال التي من شأنها الوقاية من الجرائم، وليس مجرد تعرفها والاستجابة لها.

يرى المؤلفون أن هذا الدور الوقائي لعلم النفس لم ينل الأهمية التي يستحقها، لذلك يتناولون بالدراسة قدراً كبيراً من المصادر لتعرف العناصر الأساسية - التنبئية والوقائية - للسلوك الجانح في الطفولة. وبعد ذلك يختتم الجزء الثاني بفصول تتناول عواقب الصراعات على الأطفال، وكذلك الجدل الدائر حول قدرة الأطفال على ارتكاب الجرائم.

أما الجزء الثالث، وعنوانه «وجهات نظر حول المحاكم: المحاكمات واتخاذ القرارات»، فيركز على المحاكمات، حيث يدرس إمكانية مساعدة أولئك الذين يتوجب عليهم اتخاذ القرارات بشأن الحقائق المتنازع عليها؛ ويقارن بين عمليات اتخاذ القرارات بحسب البلدان، وكذلك بين القضاة وهيئات المحلفين. وبعد ذلك، ينتقل التركيز إلى الأدلة المتنازع عليها، ويتدبر المؤلفون إسهام الدليل الخبير في قرارات المحكمة، والأساس المنطقي الذي يجب أن يدعم تلك العملية؛ ثم يحدد بعض الآليات التي يمكن أن يستخدمها المحامون لتشجيع الشهود على قول ما يريدون أن تسمعه المحكمة. ويختتم هذا الجزء بمناقشة تطورات العدالة التصحيحية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مع وصف للقضاة التقدميين في المحاكم الناشئة لحل المشكلات القانونية المعقدة، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية. هناك من يستنكر الغياب النسبي لدور المحامين في «حركة» علم النفس والقانون. ويقترح المؤلفون أن يضع هؤلاء المنتقدون في اعتبارهم التطورات التي تتم في أغلب الأحيان تحت إشراف القضاة والمحامين، والتي تظهر رغبة من قبل الكثيرين للاعتقاد وللتصرف بشكل راديكالي. وقد تكمن المشكلة الحقيقية في أولئك الذين يقصرون رؤيتهم لذلك الحقل المتنامي على المنظور التقليدي للخبراء، بقبول المنظور المحدود للقانون، في وضع تصورهم لحالة بعينها؛ فهناك أمور أكثر بكثير تحدث، كما يُظهر هذا الجزء من الكتاب، ومن الممكن أن تقع أشياء أكثر بكثير.

وينقسم الجزء الثالث إلى سبعة فصول تحمل عناوين؛ اتخاذ المحلفين للقرارات في القرن الحادي والعشرين: مواجهة العلم والتقنية في المحكمة؛ وتقييم الأدلة: إثبات الحقائق؛ والدفاع: الحصول على الأجوبة التي تريدها؛ ودليل الخبير: القواعد والأسس المنطقية التي يطبقها (أو التي يجب أن يطبقها) القانون على الخبرة بعلم النفس؛ واتخاذ القرارات من قبل هيئات المحلفين والقضاة: المنظورات الدولية؛ والعدالة التصحيحية: تأثير علم النفس من منظور العلاج القانوني؛ والقضاة المجددون: حل المشاكل وتحويل المجتمعات.

أما الجزء الرابع من الكتاب، وعنوانه «وجهات نظر حول السياسات: علم النفس والجدل العام»، فيحدد دور علم النفس بوصفه مسهماً رئيساً في المناقشات المتعلقة بالقانون، وأهميته بالنسبة للإصلاح، ثم يتناول الجدل الدائر حول الأدوية «الترفيهية»، قبل أن يتطرق إلى دراسة التصورات التي يستخدمها المحامون في تعاملهم مع الأطفال الذين يكونون شهوداً في محاكمات الاعتداء الجنسي، على أساس أننا إذا لم نتدبر تصوراتنا الشخصية وتصورات الآخرين حول القضايا التي نقوم بدراستها معاً، فمن غير المحتمل أن نتواصل معاً بصورة فعالة تخدم القضية والعدالة. وهنا يزودنا أحد المشاركين بمنظور سويدي حول الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجنسية للأطفال وإساءة معاملتهم وكيفية استخدام شهادة الخبراء في تلك الحالات. تظل شهادة العين، الدليل الرئيس في كثير من المحاكمات الجنائية، كما تمثل أيضاً مصدراً لكمٍّ كبير من الأبحاث القيمة، وهو ما تتم مراجعته في هذا الفصل، وبعد ذلك يتم التطرق إلى التطورات القانونية الجارية في إنجلترا وويلز، بشكل خاص، حول أسباب التوتر في مواقع العمل ومداه، حيث تزايدت المطالبات بالتعويض في كثير من تلك الحالات. واختتم هذا الجزء بوصف للأبحاث المستفيضة التي أجريت، من منظور علم التشريع العلاجي؛ ومعظمها أجريت من قبل محامين، لكنها تظهر انفتاحاً على التعلم من العلوم السلوكية. وهنا يدعو المؤلفون علماء الاجتماع لتجربة هذا المنظور عند الكتابة عن القانون وممارسته.

أما الجزء الخامس من الكتاب، وعنوانه «علم النفس القانوني، والعلوم النفسية والمجتمع»، فيسعى لطرح أسئلة أكثر شمولاً حول العلاقة بين المنهجيات المتعلقة بعلم النفس والمنهجيات الأخرى؛ فيتوسع التحليل القيم حول الموضوع في الطبعة الأولى من الكتاب ليضيف فصلاً آخر يتفحص المشكلات التي تواجه التعاون بين علماء النفس والمحامين؛ وبعد ذلك يتم التطرق إلى القضايا المهنية والعملية المتعلقة بالممارسة الجيدة عند العمل مع زبائن من خلفيات ثقافية مختلفة. وفي الفصول

التالية، يطرح المؤلفون أسئلة مهمة حول إذا ما كان علم النفس والقانون يوجهان الاهتمام الكافي للعلوم الاجتماعية؛ فهل هناك اهتمام كاف في علم النفس والقانون بقضايا مثل الطبقة الاجتماعية، والسلطة، والانتماء العرقي للمتهم، حيث إن كلاً منهما يبدو في أغلب الأحيان يعتمد تحليلاً فردياً للمتهم دون اعتبار لخلفياته المتعددة؟

وهذا الجزء الخامس، والأخير، من الكتاب مقسم إلى ثلاثة فصول تحمل عناوين؛ «المنهجية: تبني القانون وتكيفه على طرق ونتائج علم النفس»؛ و«مقابلة وتقييم الزبائن ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة: دلائل إرشادية لجميع أصحاب المهن القانونية»؛ وأخيراً «علم النفس والقانون: علم سلوكي أم اجتماعي؟».

ويختتم الكتاب بقائمة للحالات القضائية، وقائمة للقوانين المتعلقة بالعلاقة بين علم النفس والقانون.

وعلى الرغم من ضخامة الكتاب، وكثرة عدد المشاركين في تأليفه (45 متخصصاً دولياً في كل من علم النفس والقانون)، فقد عمل المحرران – وهما محام له اهتمام خاص بتطوير المقاربات العملية لمنع المشكلات القانونية وعالم نفسي متخصص في التطبيقات القانونية لعلم النفس – على صياغة كل من فصول الكتاب بحيث يكون سهل القراءة والفهم بالنسبة للمختصين بكل من علم النفس والقانون، وكل من له اهتمام بالموضوع.

صدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام 1995، ولقيت قبولاً حسناً على مستوى العالم بوصفه واحداً من أول وأهم الكتب التي تتناول بالتفصيل العلاقة بين علم النفس والقانون، وهي العلاقة التي لم تلق الاهتمام الكافي حتى الآن على الرغم من أهميتها البالغة. وفي الطبعة الثانية من الكتاب، تم تحديث مادة الكتاب بالكامل وأضيف العديد من الفصول الجديدة ذات الأهمية من منظور عالمي، على الرغم من غياب أي ذكر لتشريعاتنا العربية وعلاقتها بعلم النفس.

وبسبب الأهمية البالغة للكتاب وموضوعه الجيد والجديد، أعتقد أنه جدير بالترجمة إلى اللغة العربية – على الرغم من كونها مهمة شاقة – وذلك لعرض القضايا التي يتناولها، والتي تهم المحامين وعلماء النفس العرب بكل تأكيد، مع الحاجة لإعداد دراسات خاصة بتشريعاتنا في الدول العربية والإسلامية وربطها بعلم النفس، حيث إن التشريع الإسلامي يعد أول تشريع يحافظ على كرامة الإنسان ويضع الضوابط للتعامل مع البشر في جميع أحوالهم.

اجتماع

الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية

تأليف: محمود النوادي
الناشر: دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت: 2006، 276 صفحة.
عرض: عبدالله اللنقاوي*

الثقافة – بشكل عام – تعرف على أنها ذلك الكل المتعلم والمعلم والمنقول والمتداول اجتماعياً من العادات والتقاليد والقيم والمعرفة والسلوكيات والعناصر والأشياء المادية. وهي مرتبطة بالحياة الإنسانية والاجتماعية في ديمومتها واستمرارها، كما أنها تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر المعرفة التي تعمل العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية أيضاً على تدريسها والولوج في مداركها الظاهرة والخفية. إضافة إلى أنها الجزء الذي يعتبر من العناصر الفريدة التي تخص الإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً بيولوجياً. وقد دأبت كثير من العلوم على ربط الثقافة بالهوية والشخصية الإنسانية وكتاب الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية مرامه إثبات أن نسق الثقافة والعناصر غير المادية منها تتجلى فيها – أي الرموز الثقافية – صفات ميتافيزيقية أو متعالية. وقد بين الدكتور النوادي ذلك من خلال مجموعة من المتغيرات التي رأى أنها أسباب منطقية وعقلانية متأصلة في الوجود الإنساني الطويل (أمد الحياة) والنمو البيولوجي الجسماني البطيء، إلى جانب مجموعة أخرى من المتغيرات التي تؤدي إلى إثبات أن الإنسان ثقافي بطبيعته قبل أن يكون اجتماعياً بالطبع.

ويقع الكتاب الذي بين أيدينا في 276 صفحة من القطع الصغير، ويضم بين طيات صفحاته سبعة فصول مضافاً إليها التوطئة أو المقدمة والهوامش.

---

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

جاء الفصل الأول على تحليل النسق الثقافي في المجتمع الإنساني، حين وضّح الباحث أن الإنسان متأصل في ثقافته قبل أن يكون اجتماعياً؛ بمعنى أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات والأسباب المنطقية النظرية التي تعمل على توكيد الوجود الثقافي الطبيعي للإنسان، ومنها ما يلي:

1 - طول عمر الإنسان.

2 - النمو الجسماني البطيء والمتدرج للإنسان.

3 - الرموز الثقافية (بما تشمله من لغة وإيحاءات وإيماءات وغيرها من عناصر).

4 - الهوية المزدوجة (الجسد والرموز الثقافية).

5 - السيطرة وبلوغ السيادة على الكون.

وقد بيّن الباحث العلاقة بين المتغيرات الخمسة في علاقات مباشرة وغير مباشرة؛ فعلى سبيل المثال بيّن أن هناك علاقة نسبية بين النمو الجسماني للإنسان ومتغير طول العمر لديه، كما أن هناك علاقة غير مباشرة بين بطء النمو الجسماني وفترة الحياة وبين الرموز الثقافية.

ويطرح المؤلف في **الفصل الثاني المعنون «قراءة أبجدية الثقافة بمنظور مختلف»** تفاصيل النسق الثقافي أو ما يطلق عليه عناصر الرموز الثقافية عند الجنس البشري، حيث بيّن أن اللغة والمعرفة والتقاليد والأعراف وغيرها لها دور في التأثير على سلوكيات الإنسان إضافة إلى شرحه بشكل مفصل معاني الاستخدام المزدوج للثقافة والحضارة وغموض رؤية العلوم الاجتماعية للثقافة والحضارة حيث لا يوجد تعريف جامع مانع لها.

أما اللمسات المتعالية/ الميتافيزيقية للرموز الثقافية فقد تجلت في الآتي:

1 - عدم تمتعها بالوزن والحجم.

2 - تميزها بالسهولة واليسر والسرعة في الحركة والانتقال عبر الزمان والمكان.

3 - تمتعها بالثبات وعدم النقصان.

4 - مقدرتها على المثول والبقاء لفترات زمنية طويلة (اللغة).

5 - قدرتها ومفعولها القوي والكبير في شحن همم الأفراد والجماعات وتزويدهم بطاقات كبيرة.

ويجيء **الفصل الثالث بعنوان «طبيعة الثقافة في الرؤية الإعلامية»** ليوضح

جوهرة النسق الثقافي من خلال نظام الرموز الثقافية، وقد بيّن المؤلف ذلك من خلال توضيح رؤية العلوم الاجتماعية ومقارنتها بالمنظور الإسلامي، حيث أبرزت المقارنة أن هناك تجاهلاً تاماً من قبل العلوم الاجتماعية بالناحية الميتافيزيقية للرموز الثقافية بعكس المعرفة الإسلامية أو الرؤية المعرفية الإسلامية التي تثبت وتبين الجانب الثقافي المتعالي لتلك الرموز. وقد دلل الباحث في هذا المجال بالعديد من الآيات القرآنية وتفسيرات المحدثين من علماء الدين أمثال المرحوم الشيخ محمد متولي الشعراوي.

ويحدد المؤلف في **الفصل الرابع المعنون بـ «ضرورة تجاوز الرؤية السوسيولوجية والأنثروبيولوجية التقليدية للرموز الثقافية»** عملية إثبات الجانب النظري (والخفي) حول فكرته للرموز الثقافية ومنظورها الميتافيزيقي، وذلك من خلال التوجه إلى الجانب العلمي والعملي في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا من خلال الولوج في المستوى الميداني لشؤون الناس وحياتهم وتفاعلهم في مجتمعاتهم، وقد قام بذلك من خلال ثلاث قضايا رئيسة، وهي:

أ – ظاهرة العزلتين The Two Solitudes بالمجتمع الكندي حيث الازدواجية اللغوية والثقافية لإقليم الكيباك.

ب – معنى الوحدة الثقافية للأمة العربية:

وتبين مدى قوة تأثير الفتوحات الإسلامية في نشر ثقافة الإسلام؛ أي الثقافة الإسلامية حيث تم تعلم اللغة العربية؛ مما أدى إلى خلق عالم عربي إسلامي متجانس ثقافياً من الخليج إلى المحيط.

ج – الإمبريالية الثقافية المعاصرة:

وتعني للباحث التغير للآخر من خلال تقبله تطبيع الروح الثقافية الرمزية للمجتمع (أفراد وجماعات) لهذا الآخر الذي يعد عدواً.

«الرموز الثقافية وطول أمد حياة أفراد الجنس البشري: رؤية المنظور الثقافي الإسلامي» هو عنوان الفصل الخامس. ويتناول الباحث العديد من الموضوعات المرتبطة بالثقافة والرموز الثقافية من خلال ستة عشر بنداً، تبدأ بطول حياة البشر، والتركيبة البيولوجية ونوعية الموروثات (الجينية) التي يتميز وينفرد بها الإنسان، ونمو الرموز الثقافية ونضجها ومدلولاتها الارتباطية بطول عمر الإنسان بشكل وثيق، حيث إن مستوى نسق الرموز الثقافية يحتاج إلى فترة حياة

للإنسان أطول بكثير من بقية الحيوانات؛ وذلك لكي يتمكن من أن يبلغ مرحلة النضج التي تأتي في مراحل متأخرة من العمر في سن الأربعين أو أقل بقليل، والفرق الزمني بين النمو العقلي واللغوي عند الطفل ودور المخ في إطالة أمد الحياة لدى الإنسان وحتمية تأثير الرموز الثقافية، وإهمال علم البيولوجيا وعلم المورثات لدور الرموز الثقافية في إطالة عمر الإنسان.

وقد بيّن المؤلف أن العلوم الاجتماعية الحديثة تنظر إلى الرموز الثقافية على أنها عوامل خارجية في الواقع والمحيط الاجتماعي، مع عدم إعطاء أهمية للجانب الخفي أو الميتافيزيقي لتلك الرموز. كما أن عدم تأهل العلوم الاجتماعية وفهم الجوانب الميتافيزيقية للرموز الثقافية وغياب المنظور البيولوجي وعلم الموروثات في فهم تركيبة الإنسان البيولوجية وربطها بالرموز الثقافية مما دفع المؤلف إلى تقديم المنظور الإسلامي بديلاً لتلك العلوم ومفهومها التقليدي للرموز الثقافية؛ حيث يزخر المنظور الإسلامي بالعديد من الإثباتات؛ ما يؤكد تركيزه على الجوانب المحسوسة والملاحظة والجوانب غير الملاحظة أو ما يطلق عليه د. الذوادي «المتعالية - الذاتية للرموز الثقافية».

أما الفصل السادس فيذهب فيه المؤلف إلى العودة إلى أصل الأشياء كما هي في علوم اللغويات وفهم السلوك الإنساني وتفسيره من خلال تفسير المقدرة اللغوية الفطرية التي يتميز بها العقل البشري، وقد قدم الباحث دليلاً آخر على ضرورة العودة إلى أصل الأشياء أو أساسيات الأشياء كما هي في اتجاهات البيولوجيا الاجتماعية وتفسيرها للسلوك الإنساني من خلال القوى والعوامل البيولوجية.

وقام المؤلف بمحاولة عملية وعلمية في نمذجة الجوانب اللامحسوسة للظواهر وتحويلها إلى أشياء وإثباتات مادية معلومة ومجسمة يمكن التعامل معها بطريقة علمية كما هي في الجانب المادي. ويكرر إثباته أن الإنسان كائن اجتماعي كما هو شائع ومتعارف عليه بين رواد علم الاجتماع والنفس ومؤسسيه، ولكنه أيضاً كائن ثقافي ويسميه الكائن الرمزي الثقافي Homo symbolicus، ويتضح من هذا العمل أن على العلوم الاجتماعية أن تتبنى فكرة استخدام الرموز الثقافية في منظومة عامة وتحديدها بإطار فكري أساسي في فهم السلوك الإنساني الجمعي والفردي وتحليله وتفسيره.

كما طرح المؤلف في هذا الفصل أيضاً مجموعة من الأفكار التي تبين وتثبت أن الرموز الثقافية لها مضامين ودلالات ولمسات ميتافيزيقية متباينة، وقد جاءت على النحو الآتي:

1 – التقنية الرمزية ودورها في تخليد تاريخ الإنسان.

2 – المدلول الروحي والأثر في الرموز الثقافية.

3 – ملامح القدسية في المخ/ العقل البشري وتأثيرها على السلوك.

4 – مصدر تقديس الإنسان في القرآن.

5 – دور الرموز الثقافية في فهم الإنسان.

6 – الرموز الثقافية والمعرفة الإنسانية المعاصرة.

7 – الرموز الثقافية الإنسانية والعلوم العقلية الحديثة.

8 – التراث العربي الإسلامي أداة ووسيلة نقد للمعرفة المعاصرة.

9 – الرموز الثقافية ومسألة الحرية.

10 – المدلولات الحقيقية للغزو الثقافي من منظور عالم الرموز الثقافية.

ويدور **الفصل السابع والأخير حول الاتجاه «نحو تأصل علم الاجتماع العربي في صلب فكر مرجعيته الثقافية»**، وهنا يعمل المؤلف على تأصيل المبادئ والأسس الفكرية والمعرفية وتوطينها لنمط الفكر السوسيولوجي العربي ابتداءً بأفكار عبدالرحمن بن خلدون وانتهاء بعصرنا الحاضر من خلال دراسة الظواهر من منطلق إسلامي عروبي.

وهناك دعوة في هذا الفصل للتوحيد في الرؤية المعرفية الابستيمولوجية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، وقد يقترب منه العالم العربي حيث إن الثقافة العربية الإسلامية تتسارع إلى التبني والامتصاص لهذه الرؤية الابستيمولوجية المدمجة والتوحيدية للمعارف والعلوم.

ويطرح المؤلف أخيراً في هذا الفصل التحديات التي تواجه علماء الاجتماع، وذلك من خلال الدعوة لاجتماع علماء الاجتماع العرب للتوجه نحو تبني العمل من خلال رؤية والرستاين في الابستمولوجيا التوحيدية، ويتم ذلك من خلال أمرين:

1 – تغيير إدراكي ومعرفي cognitive change في تفكير العلماء وعقولهم حتى تصبح لديهم مرجعية موحدة.

2 – تبديل وتعديل بناءات أو بنى structures المعاهد والجامعات ومراكز البحوث للتداول والتنسيق حول التكامل التعليمي والمعرفي في العلوم الإنسانية والطبيعية على حد سواء.

تعقيب ونقد:

يعد هذا الكتاب إضافة قيمة وثرية للمكتبة العربية في مجال الثقافة وعلم اجتماع الخيال Sociology of Imagination وعلم الاجتماع المعرفة Sociology of Knowledge وعلم الاجتماع الديني Sociology of Religion. وقد أعطى فيه المؤلف – بما لديه من قدرات ومعارف وخبرات تنظيرية – جهداً كبيراً في تقديم صورة عن الثقافة في جانبها اللامحسوس أو الميتافيزيقي أو كما أطلق عليه الميتافيزيقية المتعالية أو الروحية. كما يحمد لصاحب الكتاب (المؤلف) عرضه للموضوعات بطريقة علمية وموضوعية ومحاولة تأصيل الرؤية الإسلامية في فهم الأشياء التجريدية من خلال الواقع الإسلامي والعربي مضيفاً إليها الدلالات المنطقية والعلمية.

ومع ذلك فإن الكتاب بحاجة إلى الآتي:

1 – التقليل من تكرار الأفكار بشكل رتيب في بعض الفصول بحيث يصعب على القارئ تجاهلها، علماً بأن د. الذوادي قد بيّن ذلك في مقدمته.

2 – على الرغم من التقديم النظري للكتاب نحو تفسير الثقافة من خلال معطيات ميتافيزيقية تجريدية فإن المؤلف قام بالإثبات خلال المنطق الميداني والإمبريقي العلوم الإنسانية والطبيعية على السواء. لذلك أرى أن الثقافة بعناصرها المادية وغير المادية أصولها وجذورها تمتد في الالتقاء والتفاعل البشري، ومن ثم فهي واقعية وحقيقية ومرتبطة بحقيقة الوجود الإنساني.

3 – هناك العديد من الأخطاء – سواء المطبعية أو في ترجمة الأسماء الأجنبية – يجب على المؤلف أن يتداركها في الطبعة القادمة – مثل Tylor تترجم تايلر أو تايلور وليس تيلر، كذلك Parsons تترجم إلى بارسنز أو بارسونز وليس برسنز، ولكن يبدو أن اللغة الفرنسية تغلب أحياناً وتظهر آثارها الثقافية على ترجمة المؤلف؛ بمعنى تأثير الآخر الإمبريالي.

4 – يسعى المؤلف من بداية الكتاب إلى الفصل السابع – في نهاية المطاف – إلى إبراز خلاصة أفكاره من خلال وضع إطار نظري (نظرية) في مجال الثقافة وعناصرها في محتوى تجريدي ميتافيزيقي يصل أحياناً إلى الغيبيات، وهذا ما يزيد من صعوبة قراءة غير المتخصصين للكتاب وفهم محتواه وركائزه العلمية ومنطوقه التجريدي النظري. وعليه فإن الكتاب يصلح للمتخصصين في العلوم الاجتماعية فقط.

اجتماع

الديموقراطية الرقمية

تأليف: جمال محمد غيطاس
الناشر: نهضة مصر، القاهرة: 2006، 250 صفحة.
عرض: هاني خميس عبده*

يتركز الاهتمام في الوقت الحاضر على توضيح طبيعة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي والإنترنت من خلال تطبيقاتها واستخداماتها داخل الحياة المعاصرة. ويقدم هذا الكتاب رؤية لطبيعة تلك الآثار في المجال السياسي، من خلال التركيز على ما اصطلح على تسميته «بالديموقراطية الرقمية». وقدم المؤلف في **الفصل الأول** تعريفاً لهذا المصطلح بقوله: إن الديموقراطية الرقمية هي «توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتحليل ومعالجة ونقل وتداول البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديموقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن نوع هذه الديموقراطية، وقالبها الفكري ومدى انتشارها، وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها، وفعالياتها في تحقيق أهداف مجتمعها».

ويعرض المؤلف في **الفصل الثاني** تجليات الديموقراطية الرقمية ومظاهرها من خلال تناول أربع آليات على النحو التالي: أولاً – «آلية التصويت والانتخابات» من خلال التصويت الإلكتروني باللجان الانتخابية، والتصويت عبر شبكة «الإنترنت»، وأيضاً التصويت عبر التلفزيون التفاعلي. ثانياً – «الوجه الرقمي لآلية الحوار والتعبير عن الرأي»، فساحة التعبير هي «الإنترنت»، ذلك الفضاء الإلكتروني المترامي الأطراف، الذي يتسع لآراء وحوارات تجسد قيم الحرية والعقلانية

---

* مدرس مساعد، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

والتحضر والسلام والتسامح. ثالثاً – «الوجه الرقمي لآلية المسوح واستطلاعات الرأي»؛ فاستطلاعات الرأي على شبكة الإنترنت أصبحت أداة شائعة الانتشار وفي متناول الملايين من المواطنين يعبرون من خلالها عن اتجاهاتهم تجاه القضايا المجتمعية الملحّة. رابعاً – «الوجه الرقمي لآلية الأنشطة السياسية الميدانية والجماهيرية» من خلال الدعاية والإعلان والبحث عن المعلومات والحشد والقيام بالتخطيط والتنسيق، ويشير المؤلف إلى ما يسمى بالمجتمعات الخائلية (وإن كنت أفضل تسميتها «المجتمعات الافتراضية») "Virtual Communities"، وهي تمثل نقطة التقاء لمجموعة من الأشخاص يتواصلون معاً، من خلالها، باستخدام نظم القوائم البريدية والمحادثات، والدردشة والحوارات المطولة، ومجموعات الأخبار، وغيرها من أساليب التواصل الجماعي عبر الشبكة، ويكون القاسم المشترك بينهم قضية ذات اهتمام مشترك. وبمرور الوقت تنشأ بين المشاركين أو الأعضاء في الموقع علاقات وثيقة على مستوى الفكر، وتشكل ما يطلق عليه المجتمع الافتراضي الخاص بقضية، لأنه يوجد فقط على شبكة الإنترنت وليس العالم الواقعي.

ويستعرض المؤلف في **الفصل الثالث** تجارب مختلفة في الديموقراطية الرقمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المتحدة واسكتلندا والهند.

ويقدم **الفصل الرابع** نماذج فكرية في العصر الرقمي لتجديد الفكر الديموقراطي، من خلال استعراض الأنماط الديموقراطية المرشحة للانتشار والتفعيل بصورة أكبر خلال السنوات المقبلة، ومنها على سبيل المثال:

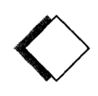
1 – الديموقراطية الاستباقية "Anticiparoty Democracy": قالب ديموقراطي يقوم على توقع الأحداث المستقبلية، أي التنبؤ بما يرغب فيه ويوافق عليه الجمهور، من قرارات وتوجهات سياسية يطبقها الحكام.

2 – الديموقراطية التداولية Deliberative Democracy: يقصد بها أن أي قرار يكتسب شرعية في التداول العام له بين المواطنين، ليصبحوا مشاركين فاعلين في التفكير فيه، والتخطيط له.

3 – ديموقراطية الوصول المباشر Direct Access Democracy: نظام ديموقراطي نيابي، يؤكد أن النائب في البرلمان لا يتعين أن يقوم بالتصويت أو اتخاذ أي قرار دون الرجوع مباشرة إلى الجماهير التي انتخبته.

ويؤكد المؤلف في نهاية الكتاب حقوق الإنسان الرقمية، التي تشتمل على مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه، ومنها، حق الاتصال المفتوح بالإنترنت، والحق في الاتصالات غير المقيدة، والحق في حرية تدفق المعلومات والحصول عليها، وأيضاً الحق في الخصوصية.

ويعد هذا المؤلَّف محاولة جادة لإلقاء الضوء على أبرز مظاهر تكنولوجيا المعلومات وتجلياتها، والحاسب الآلي والإنترنت في المجال السياسي، وتوضيح الحد الذي يمكن الاستفادة من تلك التكنولوجيا في تعزيز قيم الديموقراطية والحرية والعدالة والمساواة والشفافية ونشرها، بالإضافة إلى الانتقال إلى المستوى العملي والممارسة الفعلية للديموقراطية في مجتمعاتنا العربية.



سياسة

التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي

تأليف: أحمد منسي وآخرون
الناشر: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة: 2004
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

يناقش هذا الكتاب عملية التحول الديموقراطي وآفاقه وأبعاده في دول المغرب العربي، وذلك في محاولة لدراسة استجابات بعض الدول لخيار التحول الديموقراطي وطبيعة تلك العملية وحدودها، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وما فرضته من مطالب متزايدة بمزيد من الديموقراطية. يقع الكتاب في 323 صفحة يناقش من خلالها عملية التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي وفقاً لمحاور ثلاثة، تمثل **أولها** في دراسة عامة لبعض القضايا الأساسية لعملية التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي، أما **المحور الثاني** فقد تطرق لدراسة حالة التحول الديموقراطي في المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وذلك من خلال التركيز على دراسة قضايا التحول الديموقراطي وأبعاده وأزماته في تلك الدول. أما **المحور الثالث** فقد تطرق للآفاق المستقبلية لعملية التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي.

تطرقت د. ثناء فؤاد عبدالله في **الفصل الأول** من الكتاب لدراسة «التحول الديموقراطي في دول المغربي العربي: قضايا أساسية»، وذلك من خلال التركيز على نقاط عدة، تمثلت في دراسة طبيعة إقليم المغرب العربي من هجرات متتالية وما طرحته من إشكالية اللغة والتعريب، وبنية المجتمع المغاربي القديم (العلاقة بين الدولة والمجتمع)، وتقديم رؤية تاريخية وتحليل نظري لتطور المجتمع المدني المغاربي وبدايات تشكل المجتمع المدني المغاربي ورموزه، وكذلك التركيز على

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

خطاب التحديث والإصلاح، وذلك من خلال دراسة الحركة الوطنية. ثم انتقلت بعد ذلك لدراسة الدولة المغاربية المستقلة من خلال دراسة نماذج التنمية وطبيعة النظم السياسية الحالية في دول المغرب العربي، ودوافع التغيير السياسي في الدول المغاربية، وذلك من خلال دراسة دور المعارضة في الوقت الحالي. وعلى الرغم من أهمية المحاور التي غطاها هذا الفصل وتنوعها فإنها في عديد منها لم تكن ذات صلة بالموضوع، كما أنها دراسة تاريخية لطبيعة النظم السياسية في المنطقة أكثر منها دراسة معاصرة. وقد تناول هذا الفصل نقاطاً عدة؛ مما جعل من المتعسر تقديم تحليل وافٍ لكل محور منها، وكان من الأفضل التركيز على العوامل التي أسهمت في دفع عملية التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي: أهي عوامل داخلية أم عوامل خارجية؟ مع التركيز على خصوصية التجربة في إطار الخصوصية الإقليمية وخصوصية الظروف التاريخية، وكذلك دراسة القضايا المطروحة في إطار عملية التحول الديموقراطي لدول المنطقة.

وينتقل الكتاب بعد ذلك لدراسة نماذج عملية التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي؛ إذ يناقش د. عبدالسلام نوير في **الفصل الثاني** «قضايا التحول الديموقراطي في المغرب»، وذلك في دراسة متميزة للتجربة المغربية في التحول الديموقراطي؛ إذ تناول الملامح الرئيسة للنظام السياسي المغربي، وبيئة التحول الديموقراطي في المغرب (البيئة الثقافية – السياسية، والظروف الاقتصادية – الاجتماعية، والمجتمع المدني، ودور العوامل الخارجية)، ثم انتقل لدراسة ملامح التحول الديموقراطي ومؤشراته في المغرب من خلال دراسة الدستور المغربي والتطور الديموقراطي، وعملية صنع القرار ودور النخبة السياسية، والسلطة التشريعية والتعددية السياسية، والانتخابات والإسلام السياسي في المغرب وحقوق الإنسان، ثم اختتم الفصل بمناقشة آفاق التحول الديموقراطي في المغرب.

وفي **الفصل الثالث** ناقشت د. هناء عبيد أزمة التحول الديموقراطي في الجزائر؛ إذ بدأت بعرض تاريخي لمحاولات التحول الديموقراطي ومساراته في الجزائر منذ الاستقلال، ثم اختارت بعض مؤشرات الديموقراطية في الجزائر، وهي الإطار الدستوري والقانوني، والانتخابات وتداول السلطة، ودور المجتمع المدني، ثم ناقشت معوقات التحول الديموقراطي في الجزائر، التي حددتها في السياق المجتمعي وأزمة الهوية، ودور المؤسسة العسكرية، وانتشار العنف. إلا أنه كان من الأفضل أن تستخدم الباحثة كلمة مؤشرات التحول الديموقراطي بدلاً من مؤشرات

الديموقراطية، كما أنها لم تعرض لمستقبل تجربة التحول الديموقراطي في الجزائر فهل يمكن أن تتحول لأن تصبح عملية ديموقراطية مستقرة أو إن المعوقات تأثيرها أكبر؟

وتناول أ. محمد فايز فرحات في **الفصل الرابع** «أبعاد التحول الديموقراطي في تونس»؛ إذ تناول تطور عملية التحول الديموقراطي في تونس عقب تولي الرئيس زين العابدين بن علي وبيئة التحول الديموقراطي في تونس من حيث التركيز على الإطار القانوني والدستوري، والواقع الاقتصادي والاجتماعي، ثم معوقات التحول الديموقراطي في تونس، التي حددها في طبيعة القيادة السياسية التونسية، وطبيعة مبادرة التحول الديموقراطي، والمعارضة السياسية، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم مقابل التوسع في الوظيفة الأمنية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، كما تناول آفاق عملية التحول في تونس.

وفي **الفصل الخامس** تناول أ. سعيد عكاشة طبيعة الجدل حول الانتخابات الديموقراطية والليبرالية في ليبيا؛ إذ بدأ بتناول تطورات النظام السياسي الليبي، والإرهاصات الأولى للنظرية الثالثة والنظام الجماهيري، وطبيعة التحولات في النظام السياسي في ليبيا (1988 – 2003). وعلى الرغم من أهمية التناول التاريخي فإن الباحث توسع بشدة في هذا العرض، كما أن الفصل عنوانه الجدل حول التحولات الديموقراطية في ليبيا، ولكن الباحث لم يعرض لطبيعة كلمة الجدل وأبعادها وما يقصده منها: كلمة الجدل هل هي جدل نظري؟ وما العوامل التي أدت إلى بروزه؟ وعند عرض التطورات المعاصرة جاء العرض محدوداً بشدة، كما كانت هناك حاجة لعرض التوقعات والآفاق المستقبلية للتحول الديموقراطي في ليبيا.

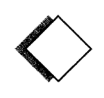
أما تجربة التحول الديموقراطي في موريتانيا فقد تناولها د. السيد عوض عثمان في **الفصل السادس**؛ إذ تناول البيئة الداخلية والدولية للتحول الديموقراطي في موريتانيا كمدخلات، وتفاعلات التحول الديموقراطي المقيد في موريتانيا، وحصاد التجربة: رؤية في المخرجات وآفاق المستقبل.

وفي **الفصل السابع** والأخير تناول أ. أحمد منيسي «آفاق التحول الديموقراطي في المغرب العربي» في محاولة لتقويم عملية التحول الديموقراطي التي شهدتها دول المغرب العربي خلال الفترة من نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين حتى الآن؛ إذ تناول دول المغرب العربي وخبرة ما قبل الاستقلال، ودول المغرب العربي

وخبرة ما بعد الاستقلال، وعوامل التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي، وأنماط التحول الديموقراطي ومؤشراته في دول المغرب العربي. وفي واقع الأمر جاء هذا الفصل – إلى حد ما – تكراراً لما سلف ذكره في الفصول السابقة، وكان من الأفضل التركيز على تكامله مع ما سلف؛ بحيث يركز فقط على مناقشة الآفاق المستقبلية لعملية التحول الديموقراطي في المغرب.

وبوجه عام، يلاحظ غياب التركيز على الأبعاد الدولية أو الضغوط الدولية عند الحديث عن عوامل التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي؛ فإلى أي حد أسهمت تلك العوامل – وبخاصة ضغوط مؤسسات التمويل الدولية – على دفع تلك الدول نحو التحول الديموقراطي؟ وهو سؤال لم يحاول الكتاب التطرق له.

ويبقى أن نؤكد أهمية الكتاب بالنظر إلى توقيت صدوره ومحدودية المصادر التي تطرقت لموضوع التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي والإسهام المبذول من المؤلفين.



اقتصاد

مستقبل الأمن المائي العربي في عصر العولمة

تأليف: أحمد علي سليمان
الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة: 2004
عرض: ياسمين كمال محمد*

تتمثل أهمية هذا الكتاب – بالإضافة إلى حداثة بياناته – في طرحه لعدد من الأسئلة التي تتناول قضية مهمة على مستوى العالم بشكل عام، وعلى مستوى الدول العربية بشكل خاص، ألا وهي قضية المياه. وتدور هذه الأسئلة حول ما يأتي: ما أهم مشكلات المياه في الدول العربية؟ وكيف يمكن مواجهتها؟ ومن ثم، ما مستقبل الأمن المائي في البلاد العربية؟ ويحاول الكتاب الرد على بعضها من خلال هذا الكتاب الذي قسّم إلى عدة محاور؛ تتناول مقدمة عامة حول أهمية الماء في حياة الإنسان والكائنات الحية مروراً بأهم التحديات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي عشر، بالإضافة إلى مستقبل الأمن المائي العربي، وأخيراً وسائل المحافظة على الماء وآلياتها.

في البداية، يعيد الكاتب التنبيه على أن الماء هو أساس كل شيء حي على كوكب الأرض، ووسيلة من وسائل استمرارها وندرتها في الوقت نفسه. ومن ثم تأتي أهمية المحافظة عليه، وبخاصة في ظل أبعاد أزمة المياه وندرتها على وجه الأرض وتعدد صور تلوثها. بعبارة أخرى، فإنه في ظل التزايد السكاني الكبير للعالم فإنه يقتضي لمواجهة تلك الزيادة التوسع في الرقعة الزراعية وزراعة مساحات كبيرة، كذلك تظهر الحاجة إلى التطور المستمر والسريع في الصناعة. وهي أمور تعتمد بشكل مهم على المياه. من ناحية أخرى، تبقى على المجتمعات المختلفة مواجهة

* باحثة في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

ظروف الندرة التي تتصف بها المياه في العالم، وكذلك الحوادث المستمرة – مثل حوادث ناقلات البترول وغيرها من الكوارث – التي تسبب في تلوث المياه والأضرار البالغة بالأحياء ولا سيما الإنسان الذي يعتمد عليها بشكل مؤثر في غذائه. وفي ظل محدودية المياه الصالحة للاستعمال على الكرة الأرضية، وفي ظل عدم انتشار "الوعي المائي" . وقد أدت تلك العوامل إلى تفاقم مشكلات المياه في مختلف الأقاليم في العالم ومنها الوطن العربي. ومن هنا جاء هذا الكتاب لطرح الرؤى والأفكار لبلورة استراتيجية فعالة، تعمل على إقامة حاجز لمواجهة هذه التحديات.

أهم التحديات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي والعشرين:

تاريخياً، وبالإضافة إلى ما سبق فإن المياه هي أحد العوامل المهمة لنشأة حضارة الإنسان وتطورها، فحضارات السوريين والبابليين والآشوريين والفينيقيين والفراعنة نشأت في أحواض الأنهار، كذلك فإن المدن التاريخية الكبرى نشأت على ضفاف الأنهار، وهكذا في كل مدينة أو منطقة حضارية كان الماء هو المورد الأساسي لتجمعها وحضارتها. ومن المعروف أن الماء نوعان إما ماء مالح أو ماء عذب. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب يركز على الماء العذب نظراً لأهميته. ويقسم الماء العذب إلى ثلاثة أنواع، وهي: المياه الجوية، والمياه السطحية، والمياه الجوفية. وجدير بالذكر أن المياه الجوفية تشكل نحو 24% من إجمالي المياه العذبة، وبهذا تكون المياه الجوفية مستودعاً كبيراً للمياه العذبة على الأرض. وتعتبر المورد الوحيد في كثير من بلدان العالم الصحراوية مثل السعودية، ومعظم دول الخليج العربي، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وغيرها من الدول.

يمكن القول إن هناك الكثير من التحديات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي والعشرين الذي يصفه المحللون بأنه "عصر مشكلات الطاقة والغذاء"؛ بسبب اطراد التطور وزيادة السكان، لذلك فإن الأمن المائي في هذا القرن سيكون عنصراً أساسياً في تحديد مسار الأمن على المستويات الاقتصادية والسياسية أيضاً في كثير من الدول في العالم، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط (ومنها الدول العربية)، وذلك للحاجة الماسة إلى المياه في أغراض الشرب، والري، والصناعة وغيرها من المجالات، وكذلك فإن تطوير نظم تكنولوجية جديدة للحصول على وقود من الفحم والخشب والصخر الزيتي، يحتاج إلى كميات هائلة من الماء، وهو الأمر الذي دفع البعض إلى القول: إن الأزمات المقبلة – سياسياً وعسكرياً – في منطقة الشرق الأوسط وغيرها ستكون بسبب الماء، وإن المنطقة مقبلة على مرحلة من

الخلافات بشأن الحصول على المياه، وبخاصة مع دول الجوار الإقليمي للوطن العربي التي تمتلك منابع الأنهار الكبرى أو التي تتحكم في مسارها. ولقد أظهرت الدراسات أن توزع المياه لا يتكافأ مع توزع السكان في العالم حيث يتفاوت توزع المياه تفاوتاً كبيراً في العالم وبنسب مختلفة.

وتعد مشكلة تلوث المياه من أهم المشكلات العالمية التي تواجه معظم بلدان العالم، وتلوث البيئة المائية وفسادها يتسبب فيها عوامل عديدة، منها التقدم التكنولوجي والصناعي الهائل الذي يشهده العالم في ظل العصر الحالي للعولمة. ويقسم الباحثون تلوث المياه إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهي، التلوث البيولوجي: ويعني وجود طفيليات وميكروبات تؤثر في استخدام الماء، والتلوث الفيزيائي: ويكون عن طريق التلوث الحراري وذلك بأن ترتفع درجة حرارة النهر أو البحيرة عن درجتها الملائمة للأحياء التي تعيش فيها، أو عن طريق التلوث الإشعاعي. ومن هنا يتحتم على الإنسان أن تتضافر جهوده لمواجهة هذه العوامل ومن ثم الحفاظ على المياه نقية.

مستقبل الأمن المائي في البلاد العربية:

بعد طرح أهم أبعاد مشكلات المياه في دول العالم والوطن العربي إضافة إلى احتياجات هذه الدول من المياه ينتقل الكتاب إلى محاولة لقراءة مستقبل الأمن المائي في الدول العربية من خلال تناول أنسب الطرق لمواجهة التحديات التي تتعرض لها في أثناء توفير احتياجاتها من المياه. وفي هذا الإطار، يمكن التأكيد أن التهديد المائي ربما يكون من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية وتنخر في منظومتها الأمنية؛ فالجزء الأكبر من الماء يقع في المناطق الجافة – كما سبقت الإشارة – التي تتميز بأن معدلات هطول الأمطار فيها منتظمة، وغير منتظمة، وغير متوقعة. وعلى الرغم من أن مساحة العالم العربي تشكل نحو 10% من إجمالي مساحة العالم. فإن معدلات هطول الأمطار بها لا تزيد على 2% من أمطار العالم. كما أن نحو 55% من إجمالي الطلب على المياه في الدول العربية يوفر من الموارد المائية (السطحية والجوفية) المشتركة مع الدول المجاورة خارج المنطقة العربية مما يؤدي إلى آثار سلبية داخل الوطن العربي، إلى جانب ما يصاحب المشكلة من تعقيدات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفي ظل الندرة النسبية للموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ومحدودية

هطول الأمطار، وبداية بوادر استنزاف المياه وتدهور نوعيتها، إلى جانب ارتفاع معدلات النمو السكاني بالإقليم العربي، والنمو الحضري السريع، والتوسع في مشروعات الري، فإن كل هذه العوامل ستؤدي إلى تفاقم المشكلة المائية بصفة عامة مع مرور الوقت داخل البلاد العربية.

ولذلك تسعى الدول العربية إلى الاستفادة من جميع مواردها المتاحة واتباع استراتيجية تكاملية لتنمية هذه الموارد وإدارتها، وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة، وحسن استثمار الموارد المائية لمختلف أغراض استخداماتها، وترشيد هذا الاستخدام للوفاء باحتياجات الطلب المتزايد، حيث قدر إجمالي استعمالات المياه في الوطن العربي بنحو 182,4 مليار متر مكعب في سنة 1995، تمثل نحو 55,6% إلى 73,9% من إجمالي الموارد المتاحة. وتأتي الزراعة على رأس القطاعات المستهلكة للمياه في الوطن العربي، وتقدر نسبتها بنحو 88,8% من إجمالي استخدامات المياه، وتزيد هذه النسبة عن 90% في كل من سوريا والعراق وعمان واليمن والسودان والصومال والمغرب وموريتانيا، بينما تراوح هذه النسبة بين 80% إلى 90% من جملة الاستخدامات المائية في كل من مصر، والسعودية، وجيبوتي، وليبيا، وتونس. أما الكويت والإمارات وقطر ولبنان والأردن والجزائر فتخصص للزراعة نحو 60% إلى 75% من إجمالي استخدامات المياه.

لذلك لجأت بعض الدول العربية إلى التوسع في استخدام وسائل الري الحديثة وطرقه للحيلولة دون استنزاف المزيد من المياه. أما الأغراض الصناعية في الوطن العربي فتستهلك 4,5% من إجمالي استخدامات الموارد المائية، والأغراض المنزلية تستهلك 6,3% من إجمالي استخدامات تلك الموارد تقريباً.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء الشح المتزايد في الموارد المائية للدول العربية يوماً بعد يوم، تشير الدراسات إلى أنه في حالة تطبيق سياسة الأمن الغذائي الكامل، ورفع معدلات التنمية الزراعية مع الأخذ في الاعتبار تطبيق سياسة الترشيد والإدارة في أساليب الري الحديثة، وفي ضوء النمو السكاني المتوقع، فإن الميزان المائي العربي سيدخل في نطاق العجز المائي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسيزداد هذا العجز مع الزمن، وسيتم التركيز بشكل أساسي لمواجهة هذا العجز على تنمية *الموارد المائية* غير *التقليدية* (تحلية *مياه البحر*، *وإعادة* استخدام مياه الصرف)، أما طرق الاستمطار الصناعي بوصفها أحد الموارد المائية

غير التقليدية فما زالت في دور التجارب بالبلاد العربية، وإن كانت الدراسات تشير إلى إمكانية رفع معدلات الأمطار بنسب قد تصل إلى 10% إذا أتيحت الظروف الجوية المناسبة.

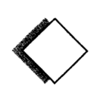
وسائل مواجهة مشكلات المياه وطرقها وآلياتها في الدول العربية:

استكمالاً للحديث عن التحديات والمشكلات التي تواجه الدول العربية فيما يتعرض له الأمن المائي وسبل علاجها، يحاول الكتاب من خلال هذا الفصل البحث في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات والعقبات التي تواجه الماء والأخطار التي تحدق بكل الكائنات الحية التي تعيش على الكرة الأرضية؛ نتيجة ندرة المياه الصالحة للاستعمال وتلوثها. وفي هذا المجال، أصبح على كل المؤسسات البحثية والجامعات ورجال الدين ووسائل الإعلام أن تدق أجراس الخطر بقوة، من خلال حملات التوعية بأهمية المحافظة على المياه وارتباط وجود حياة الإنسان ذاتها بوجود المياه.

ويقدم الكتاب عدداً من المقترحات التي من شأن تنفيذها تحسن مستقبل الأمن المائي في الدول العربية، حيث يطالب الكاتب المؤسسات العلمية والبحثية بأن تواجه ظاهرة ندرة المياه من خلال بعض السياسات التي تتعلق بسن القوانين المناسبة التي تجرم تلويث المياه، وتكثيف الحملات الإعلانية في جميع وسائل الإعلام لتوعية الأفراد بندرة المياه، وكيفية المحافظة عليها، ومشاركة رجال الدين في التوعية؛ حيث يمتلك هؤلاء دوراً مؤثراً على الناس، إضافة إلى معالجة مياه الصرف الصحي قبل تصريفها في المسطحات المائية، وإلزام السفن المحملة بالمواد النفطية باستعمال تركيبات خاصة للحيلولة دون تسرب الزيت إلى المياه حيث تسربها يمثل مشكلة خطيرة من الصعب حلها أو منع آثارها، وتحديد مواقع بعيدة عن الشواطئ وفي أعماق المحيطات لإجراء التجارب النووية، بالإضافة إلى استخدام الأقمار الصناعية في الكشف عن المياه الجوفية.

وفي النهاية، فإن هذا الكتاب الذي تناول الأمن المائي في الوطن العربي، يمكن القول إنه قد توافر على دراسة واحدة من أهم المشكلات التي تؤرق معظم دول العالم، ومنها الدول العربية، وهي مشكلة المياه، بالإضافة إلى ذلك لم يقتصر الكتاب في تناوله لهذه المشكلة المهمة على تقديم دراسة وصفية لأبعاد المشكلة والتناقض بين احتياجات الدول العربية من المياه والمعروض منها بالفعل، وإنما قدم أيضاً

دراسة بأهم المقترحات والسبل التي من شأنها أن تقلل من حدة تلك الظروف المائية التي يستقبلها العالم كله. ويمكن إدراج بعض الملاحظات في هذا الإطار، **أولاً:** يؤخذ على الكتاب تركيزه على المياه العذبة فقط دون المياه المالحة على الرغم من أهمية الأخيرة في توفير احتياجات عدد من الدول العربية من الثروة السمكية، **ثانياً:** ركز الكتاب على الناحية النظرية في دراسته لواقع مشكلات المياه في الدول العربية أكثر من تناوله للنواحي التطبيقية أو المقارنة بين وضع المياه في بعض الدول العربية وبعضها الآخر. **ثالثاً:** لم يقدم الكتاب استراتيجيات على الدول العربية اتباعها لتحسين وضع المياه بها، بقدر ما قدم حلولاً عامة حول الاستخدام الأمثل للمياه، بمعنى آخر ذكر الكتاب اختلاف وضع المياه ومستواها من دولة عربية إلى أخرى، ولكنه تعامل معها بشكل موحد عندما انتقل للحديث عن حلول لمشكلتها. **رابعاً:** لم تحتو خاتمة الكتاب على توصيات أو استنتاجات وصل إليها الكاتب بعد نهاية بحثه في هذا الموضوع وإنما جاءت خاتمة مختصرة للغاية لا تعبر عن مضمون الكتاب. خامساً: احتوى الكتاب في مؤخرته على ثلاثة ملاحق ضمت بيانات ختامية صدرت عن مؤتمرات علمية دارت موضوعاتها الأساسية حول المياه في البلاد العربية. وعلى الرغم من أهمية تلك التوصيات وارتباطها بموضوع الكتاب فإنه لم يتم الإشارة إلى إدراج أي من تلك الملاحق في متن الكتاب، ولم يتم تسويغ تضمين تلك المؤتمرات دون غيرها. من ناحية أخرى، احتوى أحد الملاحق على قائمة المصادر والمراجع المتعلقة بمشكلة المياه، وكان من الأفضل أن تأتي بشكل منفصل تحت عنوان قائمة المصادر.



التقارير:

المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية
العلوم الاجتماعية والدراسات البينية: منظور تكاملي

إعداد: رمضان عبدالستار أحمد*

عقدت كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت مؤتمرها الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية برعاية معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي والرئيس الأعلى لجامعة الكويت في الفترة ما بين 3 إلى 5 ديسمبر 2006، تحت عنوان: «العلوم الاجتماعية والدراسات البينية: منظور تكاملي». وجاء هذا المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية ليشكل حلقة في سلسلة المؤتمرات الدولية التي عقدتها كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت على مدى السنوات الست الماضية؛ حيث انعقد المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية في أبريل 2001 تحت عنوان: «العلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع»، في حين انعقد المؤتمر الدولي الثاني تحت عنوان: «العلوم الاجتماعية والصحية ودورهما في تنمية المجتمع» في ديسمبر 2003، بعد أن كان مقرراً له أن ينعقد في مارس 2003؛ وذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة.

وهدفت كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت من وراء عقد المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية إلى تعميق المنظور التكاملي بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، وبوجه خاص التخصصات العلمية في العلوم الاجتماعية، التي تغطيها الأقسام العلمية الخمسة بالكلية: علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، علم النفس، الجغرافيا، العلوم السياسية، وعلوم المكتبات والمعلومات.

ومثلما حدث في المؤتمرين السابقين عامي 2001، 2003، حظي المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية بحضور كثيف ومشاركة قرابة 120 باحثاً من مختلف

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

تخصصات العلوم الاجتماعية ومن أنحاء متفرقة من العالم؛ فبالإضافة إلى مشاركة عدد كبير من الباحثين الكويتيين الذين يعملون بجامعة الكويت أو غيرها من المؤسسات العلمية والتعليمية والصحية والخدمية الأخرى في الكويت، جاء عدد كبير من المشاركين في المؤتمر من بعض البلاد الأوروبية كفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج وبولندا وروسيا وإسبانيا والمملكة المتحدة إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في حين جاء عدد آخر من الباحثين من بعض البلاد الآسيوية كسنغافورة، والهند، أو البلاد الإفريقية كجنوب إفريقيا. كما شارك في المؤتمر عدد كبير آخر من الباحثين من أغلب البلاد العربية (مصر، الجزائر، البحرين، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، سلطنة عمان، تونس، ودولة الإمارات العربية المتحدة).

وبلغ مجموع الأوراق البحثية التي نوقشت على مدى الأيام الثلاثة للمؤتمر 83 ورقة بحثية خلال 18 جلسة؛ تناولت 32 ورقة منها موضوعات نفسية، 17 ورقة بحثية تناولت موضوعات تتصل بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا، في حين بلغ عدد الأوراق البحثية التي تناولت موضوعات تتصل بتخصص الجغرافيا 8 ورقات بحثية، أما تخصص العلوم السياسية فقد وصل عدد الأوراق التي تتصل به إلى 15 ورقة بحثية. وبلغ عدد الأوراق البحثية المقدمة في تخصص علوم المكتبات والمعلومات 6 ورقات بحثية. كما قدمت خمس ورقات بحثية تغطي موضوعات بينية في العلوم الاجتماعية.

وتناولت الأوراق البحثية المقدمة في نطاق علم النفس الموضوعات التالية: مسائل إكلينيكية وإرشادية، قضايا نمائية من الطفولة إلى الرشد، سيكولوجية المسنين، الاعتماد على المخدرات وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية والمعرفية، العلاقات الأسرية، إدراك المعاملة الوالدية، الذكاء الوجداني، الرضا عن الحياة، العلاقة بين الابتكارية والقلق، دور علم النفس في تعديل الاتجاهات البيئية، سلوك المقامرة، البطالة والصحة النفسية، الآثار النفسية للطلاق، الضغوط المرتبطة بالدور الذكوري، ضغوط الوالدية، حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة، الأفكار العقلانية واللاعقلانية، الانتحار والثقافة، جودة الحياة، الخجل والمخاوف الاجتماعية، التعلم والنمو اللغوي، ترتيب الكلمات في اللغة العربية، تنمية الوعي الصوتي، ذاكرة الحياة اليومية، وعلم النفس من منظور كوني.

وشملت الأوراق المقدمة في تخصصات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا الموضوعات التالية: العنف عند الشباب، التنشئة الاجتماعية والعنف، الرأسمال الاجتماعي والمجتمع المدني، الحقوق السياسية والمشاركة السياسية للمرأة، التنمية البشرية، تنمية الوعي الثقافي في المجتمعات العربية، ظاهرة العولمة، الهوية الثقافية والعولمة، العولمة والخدمة الاجتماعية، منهج البحث الكيفي في الخدمة الاجتماعية العيادية، دور الاختصاصي الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، دراسة الأمراض المعدية، والنمو الحضري.

أما الأوراق التي قدمت في نطاق تخصص الجغرافيا فقد تناولت الموضوعات التالية: التخطيط المكاني للخدمات الصحية، دور المعلومات والاتصالات في المعلومات الجغرافية، جغرافية الجريمة، النمذجة الإحصائية الجغرافية، الاختناقات في الحركة المرورية، وهيكلة المجالات الجغرافية للبلدان النامية.

وتناولت الأوراق المقدمة في نطاق تخصص العلوم السياسية موضوعات عديدة منها: الإقليمية الجديدة، العلاقات الأوروبية – الخليجية، التنمية السياسية وحقوق الإنسان، مقارنة سياسية ودستورية بين الكويت وفرنسا، وتنازع الولاءات.

وعالجت الأوراق المقدمة في نطاق تخصص علوم المكتبات والمعلومات الموضوعات التالية: إسهام العلوم الاجتماعية في علاج قلق المكتبات، تحليل المعلومات، مؤشرات الأداء في اكتساب المعرفة، المكتبات عالية التقنية، تكنولوجيا المعلومات، جرائم المعلوماتية.

وهناك بعض الأوراق البحثية التي قدمت في مجال الدراسات البينية. ومن أمثلة هذه الأوراق الدراسة التي تناولت القانون – بوصفه حقلاً معرفياً مستقلاً – في علاقته بعدد من العلوم الاجتماعية.

وأتاح المؤتمر لطلبة الدراسات العليا الفرصة لعرض دراساتهم من خلال جلسة خاصة، وهي الجلسة رقم 18 التي عرض فيها ستة من الحاصلين على درجة الماجستير في علم النفس أطروحاتهم التي نوقشت حتى نهاية العام الجامعي 2005–2006. وفي هذه الجلسة عرضت ملخصات للبحوث التالية:

1 – «ضغوط العمل وعلاقتها بالغضب والعصابية ودافع الإنجاز والمساندة الاجتماعية لدى المدرسين في المرحلتين المتوسطة والثانوية».

2 – «العلاقة بين إساءة معاملة الطفل من قبل والدين تعرضا للإساءة في طفولتهما واللجلجة».

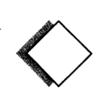
3 – «إدراك المعاملة الوالدية وعلاقته بكل من اضطراب الهوية وقوة الأنا وأحادية العقلية لدى عينات من المراهقين والشباب الكويتيين».

4 – «زملة التعب وعلاقتها بكل من القلق والاكتئاب لدى عينة من طلاب جامعة الكويت».

5 – «بعض أنماط السلوك الصحي وعلاقتها بفعالية الذات وتقدير الذات والاكتئاب لدى عينة من طلاب جامعة الكويت».

6 – «اتجاهات الأبناء نحو أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالاكتئاب لدى عينة من المراهقين الكويتيين».

واشتملت الفعاليات الثقافية للمؤتمر على إسهام من بعض الجهات والمؤسسات بالكويت، تمثلت في إقامة معرض للكتب (وقد وزعت بالمجان على المشاركين بالمؤتمر). كما عرضت بعض الأفلام الوثائقية عن تاريخ الكويت وتطور الحياة فيها.



رسائل جامعية:

استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتقويم الوضع الراهن لمواقع مدارس البنات الحكومية بمدينة مكة المكرمة

إعداد: بسمة بنت سلامة بن سالم الرحيلي*

مشكلة الدراسة:

تعد الخدمات التعليمية من أقدم الخدمات التي عرفتها مدينة مكة المكرمة؛ نظراً لأهميتها الدينية في نفوس المسلمين، التي جعلت منها ملاذاً لكثير من طلاب العلم على مر القرون ومحط أنظارهم، بشكل أدى إلى ازدهار حركة التعليم فيها قبل غيرها، وأسهم في ظهور العديد من المدارس والمرافق التعليمية المرتبطة بها. ويكفينا نظرة ثاقبة على تاريخ التعليم في مكة[1]، لتعرّف مكانتها العلمية والتعليمية، والإلمام بالمراحل التطويرية التي مرت بها أماكن التعليم فيها، قبل أن تأخذ شكلها الحالي مدارس مستقلة، تنتشر في جنبات كثير من أحيائها، أسهمت في إضفاء صبغة علمية عليها جعلت منها عاصمة للثقافة يشار إليها بالبنان.

غير أن زيادة معدلات التحضر التي شهدتها المدينة، والتي لم تواكبها زيادة مطردة في الخدمات ومرافقها، أدت إلى الضغط على الكثير منها، خصوصاً تلك الخدمات التعليمية التي تعد مطلباً رئيساً لجميع سكان الأحياء ذات الكثافات العالية (السرياني، 1406هـ: 45)، مما تطلب مواجهة هذه المشكلة، عن طريق مضاعفة أعداد المدارس بشكل غير مخطط أو مدروس؛ أظهر لنا مجموعة من المدارس التي لا تلائم خصائص مواقعها الشروط الأساسية الواجب مراعاتها فيها، بشكل يدعو

---

* قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الدراسة مقدمة إلى قسم الجغرافيا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة بوصفها متطلباً تكميلياً لنيل درجة الماجستير.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر كتاب: عبدالرحمن صالح عبدالله (1422هـ)، تاريخ التعليم في مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، دار البشير، الأردن.

لضرورة التدخل لمعالجة وضعها، قبل تفاقم الآثار المترتبة على هذا الوضع الذي تعانيه المدارس عموماً، ومدارس البنات خصوصاً.

ويكفي في ذلك الإشارة إلى ما حدث لمدرسة من مدارس البنات المتوسطة في أحد أحياء مكة، من كارثة راح ضحيتها خمس عشرة طالبة (جريدة الوطن، العدد 1125، 1424هـ)، نتيجة سوء موقع المدرسة ومبناها، الذي يفتقر لمعظم الشروط الواجب مراعاتها فيه، كمناسبته لعدد الطالبات ووقوعه في مكان يصعب الوصول إليه، إلى غير ذلك من الأسباب. وكذلك ما عانته إحدى المدارس الثانوية من احتجاز مجموعة من طالباتها بعد هطول أمطار غزيرة، عاقت حركة الانصراف، نتيجة لوقوعها في مجرى سيل (جريدة الوطن، العدد 1137، 1424هـ)، بشكل يعزز حقيقة سوء مواقع تلك المدارس، ويكشف عن خطورة وضعها، ويدعو إلى حتمية إجراء دراسات تقويمية، يقوم بها الجغرافيون وغيرهم من ذوي الاختصاص، لمعالجة مشكلات مواقع المدارس، ووضع الحلول والبدائل.

لذلك أخذت الدراسة الحالية زمام المبادرة مستعينة بنظم المعلومات الجغرافية؛ من أجل تقويم الوضع الراهن لمواقع مدارس البنات الحكومية بجميع مراحلها الابتدائية والمتوسطة والثانوية بمدينة مكة المكرمة، وفق مجموعة من المعايير الطبيعية والبشرية والاجتماعية، الواجب التزامها عند اختيار مواقع مدارس البنات. ومن المؤمل أن تكشف عن المشكلات التي صاحبت اختيار تلك المواقع، في ظل غياب نظم المعلومات الجغرافية، التي ستوظف في التخطيط لاختيار مواقع أكثر ملاءمة للمدارس، إسهاماً في الوصول إلى المثالية التخطيطية، إن أمكن.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1 – بناء قاعدة بيانات للمواقع الراهنة لمدارس البنات الحكومية بمدينة مكة المكرمة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

2 – بناء نموذج ملائمة (Suitability Model) لاختبار المواقع الراهنة لمدارس البنات في القطاع الحكومي بمدينة مكة المكرمة.

3 – اقتراح خريطة لأفضل المواقع الملائمة لمدارس البنات بجميع مراحلها.

4 – الخروج بخرائط ورقية ورقمية (تفاعلية) قابلة للتحديث باستمرار لمواقع المدارس في مدينة مكة المكرمة.

تساؤلات الدراسة:

لقد قامت هذه الدراسة على عدة تساؤلات انطلاقاً من أهدافها التي سعت إلى تحقيقها، يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – ما الوضع الراهن لتوزيع مواقع مدارس البنات الحكومية في مدينة مكة المكرمة؟

2 – هل المواقع الحالية لمدارس البنات في قطاع التعليم الحكومي بمدينة مكة المكرمة تحقق الشروط الأساسية للموقع الأمثل؟

3 – هل يمكن إيجاد بدائل جيدة للمواقع غير الملائمة لمدارس البنات الحكومية في أحياء مدينة مكة المكرمة بما يتناسب مع شروط الموقع الأمثل عن طريق استخدام نظم المعلومات الجغرافية؟

فروض الدراسة:

لقد صيغت لتساؤلات الدراسة فروض تعتبر بمنزلة إجابات مبدئية لما طرح من تساؤلات تحاول الدراسة إثباتها أو نفيها، تتلخص في الآتي:

1 – إن التوزيع الراهن لمواقع مدارس البنات الحكومية غير منتظم.

2 – لا تحقق مواقع مدارس البنات الحالية في مجملها جميع الشروط الأساسية لمعايير الموقع الأمثل.

3 – يُمكن إيجاد بدائل جيدة للمواقع غير الملائمة لمدارس البنات الحكومية بما يتناسب مع شروط الموقع الأمثل عن طريق تقنية نظم المعلومات الجغرافية.

إجراءات الدراسة المنهجية:

لقد اعتمدت الدراسة على الطريقة الاستنباطية Deductive Approach التي تبدأ بعموميات الواقع لتنتهي بخصوصيات أو أجزاء من ذلك الواقع مستخدمة المنهج الوصفي السببي المقارن «الذي تكون فيه المتغيرات المستقلة (الأسباب) ظاهرة ومعروفة، ويبدأ الباحث بملاحظة المتغيرات التابعة (النتائج)، ومن ثم يقوم بدراسة المتغيرات المستقلة لمحاولة معرفة علاقتها بالمحتملة وآثارها على المتغيرات التابعة» (العساف، 1424هـ: 250). كما استعانت الدراسة بالأسلوب التطبيقي المعاصر (التقني) الذي يعتمد على تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في معظم مراحل الدراسة.

وقد استلزم اتباع أسلوب نظم المعلومات الجغرافية، مرور الدراسة بعدة مراحل وخطوات لتحقيق أهدافها، والإجابة عن تساؤلاتها، ونفي فروضها أو إثباتها.

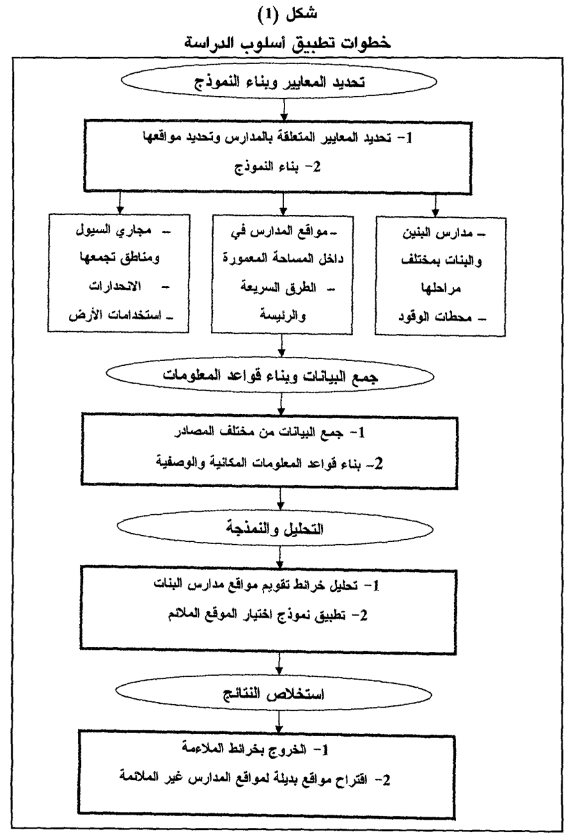
لذلك سنستعرض فيما يلي الخطوات التي ارتكز عليها أسلوب الدراسة، في محاولة لتقويم مواقع مدارس البنات، والوصول إلى أفضل المواقع، من أجل تخطيط سليم بمختلف أحياء المدينة.

خطوات تطبيق أسلوب الدراسة:

تخضع الدراسة لتطبيق أربع خطوات منهجية، تسعى لتأطير مراحل العمل وتنظيمها؛ بغية الوصول إلى نتائج دقيقة. تتصدر هذه الخطوات عملية تحديد المعايير وبناء النموذج، التي هيأت الطريق لجمع البيانات وإعدادها وبناء قاعدة المعلومات بوصف ذلك خطوة ثانية، تسنى بعدها القيام بعملية المعالجة والتحليل، التي قدمت في نهاية الأمر مجموعة من النتائج كشفت عن كثير من الحقائق حول المدارس ومواقعها (شكل 1).

شكل (1)

خطوات تطبيق أسلوب الدراسة



المصدر: الباحثة.

المناقشة والخاتمة:

لقد تبين من هذه الدراسة أن لنظم المعلومات الجغرافية القدرة على معالجة بيانات متعددة من مصادر شتى وهيئات مختلفة، بصورة مجتمعة بعضها مع بعض، باستخدام مختلف التحليلات الإحصائية المكانية وصبها في قالب واحد للوصول إلى حلول فاعلة، تساعد على سهولة اتخاذ القرارات الصائبة، وإعادة التخطيط لأي خدمة من الخدمات.

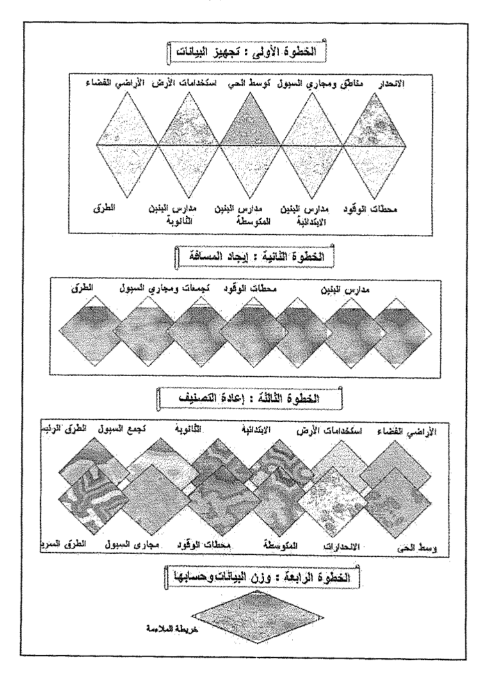
وقد وجدت الدراسة تفاوت نطاق الخدمة بين مدارس البنات في مدينة مكة المكرمة، إذ بلغ معدل المسافة الفاصلة بين مدارس البنات الابتدائية 552 متراً، ومدارس البنات المتوسطة 922 متراً، ومدارس البنات الثانوية 1232 متراً، مخالفة بذلك ما حددته دراسة (مصيلحي، 2001م) من مسافة فاصلة للمدارس الابتدائية تراوح بين 200–400 متر، وللمدارس المتوسطة بين 400–900 متر، وللمدارس الثانوية التي يجب ألا تزيد المسافة الفاصلة بينها على 5 كيلومترات. ومناقضة كذلك لنتائج دراسة (الجارالله والقرني، 1423هـ) التي توصلت إلى بلوغ معدل المسافة الفاصلة بين المدارس الابتدائية 411 متراً، وبين المدارس المتوسطة 716 متراً، وبين المدارس الثانوية 2,3 كيلومتر.

كما اتضح من الدراسة تباين أحياء مدينة مكة المكرمة في نصيبها من انتشار مدارس البنات وتوزيعها بها سواء الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية. واتفاق أعداد مدارس البنات بجميع مراحلها في بعض أحياء مدينة مكة المكرمة مع المعدل العام للمدينة البالغ 7 مدارس في كل حي، في حين زاد أو نقص عدد المدارس في بعض الأحياء عن هذا المعدل. ومن أبرز ما كشفته الدراسة نمط توزيع مدارس البنات، الذي ظهر متركزاً في مدارس البنات الابتدائية والمتوسطة والثانوية؛ حيث بلغت قيمة المجاور الأقرب 0,5 و0,61 و0,67 درجات على التوالي، وذلك على مستوى المدينة. منافية بذلك *ما افترضته الدراسة* من *سيادة لنمط* غير منتظم *تتوزع وفقاً* له مدارس البنات الحكومية في مدينة مكة المكرمة.

وما كشفت عنه الدراسة من حالة لوضع مواقع مدارس البنات الابتدائية والمتوسطة، تدرجت فيه بين مواقع ملائمة جداً إلى ملائمة إلى جيدة إلى مقبولة، دون أن تصل إلى مواقع مقبولة إلى غير ملائمة أو غير ملائمة أو حتى غير ملائمة جداً، الذي بلغته بعض مدارس البنات الثانوية، وإن كان ذلك قد كشف بصفة عامة

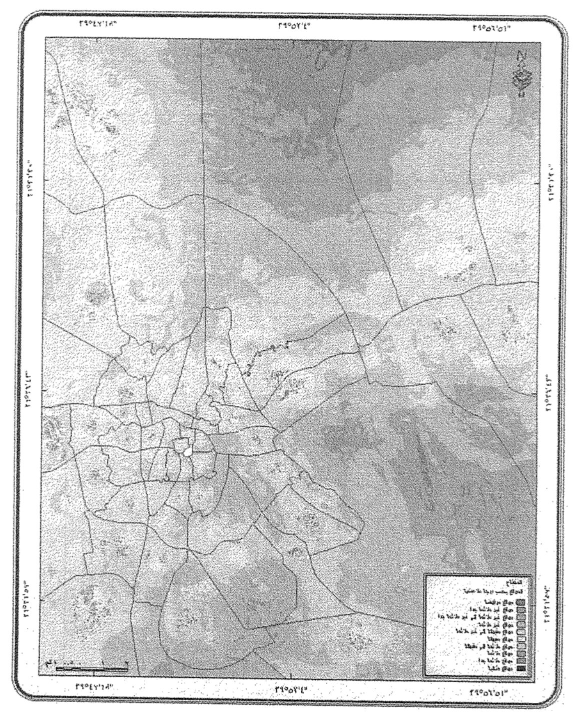
عن وضع (ملائم) تتمتع به مدارس البنات الابتدائية والمتوسطة عكسه المعدل العام لمجموع درجاتهما البالغ 4,4 و4,7 درجات على التوالي، ووضع (جيد) لمدارس البنات الثانوية لتسجيل معدلها العام 8,9 درجات. ومن أهم ما توصلت له الدراسة هو خروجها بخرائط الملاءمة لمدارس البنات الحكومية بجميع مراحلها الابتدائية والمتوسطة والثانوية (انظر الشكلين المرفقين).

شكل (2)



شكل (3)

خريطة الملاءمة المقترحة لمواقع مدارس البنات الابتدائية في مدينة مكة المكرمة



المصدر: الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل المكاني

المراجع:

أحمد الجار الله، وسعد القرني (1423) هـ، التوزيع المكاني والطاقة الاستيعابية لمدارس البنين الحكومية بمدينة الدمام، بحوث مختارة من الندوة السابعة لأقسام الجغرافيا في المملكة العربية السعودية، المنعقدة في قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من 11-14/1/1423هـ.

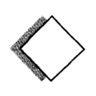
جريدة الوطن (1424)هـ، العدد 1138.

صالح حمد العساف (1424) هـ، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. ط3، مكتبة العبيكان، الرياض.

فتحي محمد مصيلحي (2001). **جغرافية الخدمات الإطار النظري وتجارب عربية**. المنوفية: جامعة المنوفية.

محمد محمود السرياني (1406هـ)، **مكة المكرمة، دراسة في تطور النمو الحضري**، الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.

http://www.alwatan.com.sa/daily/2003-11-11page first/ page first/ 40htm.





مـركـز دراسـات الخليـج والجـزيـرة العـربيـة



جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤م



مدير المركز

د. فهد عبدالرحمن الناصر

يصدر عن المركز مايلي:

- سلسلة الإصدارات الخاصة.
- سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
- سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير، الدكتوراه).
- دليل الرسائل الجامعية «الماجستير والدكتوراه» للباحثين المعنيين في موضوعاتهم بمنطقة الخليج والجزيرة العربية «جزأين».

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة. صدر العدد الأول عام ١٩٩٧م.

يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات.

قواعد النشر

أولاً: أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ، اللغةالعربية وآدابها، الثقافة ، البيئة ، القانون، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .

ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً: لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً: ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

الاشتراكات: نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب ٦٤٩١٦ الشويخ ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف ٤٨١٦٧٩٩ ـ ٤٨١٦٨٠٧ ـ ٤٨١٦٨٢٤ المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥ فاكس ٤٨١٤٢٩٥ ـ ٤٨١٠٤٧٤

البريد الالكتروني للمركز cgaps@kuni.edu

العنوان الالكتروني لصفحة المركز www.cgaps.kuniv.edu



المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ.د. وائل إبراهيم الراشد

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.

- First issue, November 1993.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- Listed in several international databases.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: 4827317 (965) Tel: - أو 4734 / 4416 / 4984415 (965) - فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/



فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الاستاذ الدكتور : حسنين محمود حسنين

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

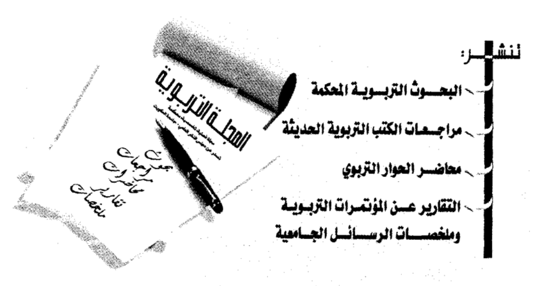
في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat Al-Adab



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



مجلة التنمية
والسياسات الاقتصادية

مجلة محكمة نصف سنوية
تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت
باللغتين العربية والانجليزية

تعنى بنشر الأبحاث المتعلقة بقضايا التنمية والسياسات الإقتصادية في الدول العربية

من أجـــــــل

- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والباحثين في الأقطار العربية.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين وصانعي القرار.

ندعوكم إلى

- إرسال أبحاثكم لنشرها في مجلة اقتصادية متخصصة.
- إرسال مساهماتكم من مراجعات الكتب وتقارير عن مؤتمرات تعنى بقضايا التنمية.
- الإشتراك في المجلة لاستلامها في مواعيد منتظمة.

الاشتراكات

داخل الوطن العربي

15 دولار للأفراد و25 دولار للمؤسسات

خارج الوطن العربي

25 دولار للأفراد و 40 دولار للمؤسسات

(ISSN-1561-0411)

المراسلات

رئيس التحرير - مجلة التنمية
والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 - الصفاة 13059 - الكويت
تلفون 4844161 - 4843130 (965) -
فاكس 4842935 (965)
البريد الالكتروني : jodep@ api.org.kw





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د . أحمد ضاعن السمدان

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc

النظرية البنيوية: بديل ثالث(*)

فواز عويد العنزي(**)

ملخص: إحدى المشكلات المركزية في النظرية الاجتماعية هي ثنائية البناء والفعل. والنظريات الاجتماعية غالباً ما تصنف بحسب تركيزها على الفعل أو البناء، وهي تنقسم إلى معسكرين رئيسين. نحن – الاجتماعيين – نجد أنفسنا بين هذين الجانبين المتضادين. وفي السنوات الأخيرة، وخصوصاً في أوروبا، ظهر اتجاه جديد قيد التطور، هذا الاتجاه هو اندماج البناء والفعل. بعض الأمثلة لمثل هذا الاتجاه: أعمال أنطوني جيدنز (النظرية البنيوية) (Structuration Theory)، مارجريت آرتشر (الثقافة والفعل)، وبيير بيوردو (الطبع والميدان). في هذه الدراسة، أقدم نقداً لنظرية جيدنز البنيوية بسبب أهميتها في النظرية الاجتماعية الحديثة. وأقدم عرضاً مختصراً وتقويماً لها من حيث صلاحيتها بوصفها منظوراً وقابليتها للتطبيق العملي. أنا أجادل أن جيدنز فشل فيما يأتي: (1) تطبيق هذا الاندماج في العالم الحقيقي، وهذا الاندماج للبناء والفعل هو اندماج نظري وغير حقيقي، (2) في تقديم نظرية مناسبة تستطيع أن تعمل بصورة كلية وتستخدم في البحث الميداني، (3) في استخدام مفهومه البنيوي في كتابه الدولة القومية والعنف، وعوضاً عن ذلك استخدم موقفاً بنائياً في تحليله. جيدنز لا يستطيع أن يقدم نظرية يمكن استخدامها في البحث الاجتماعي وتوظف وسيلة لفهم الظواهر الاجتماعية وشرحها وتوقعها. عموماً، لا تزال هذه النظرية مهمة للعلوم الاجتماعية نظرياً.

المصطلحات الأساسية: النظرية البنيوية، الفعل، البناء، الفعل الإنساني.

(*) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

(**) هناك أكثر من ترجمة لهذا المصطلح الذي صاغه أنتوني جيدنز، منها مصطلح نظرية التشكيل، ونحن نميل إلى استخدام المصطلح المستخدم هنا.

Ritzer, G. (1992). *Contemporary sociological theory*. 3rd Ed. New York: McGraw -Hill Inc.

Ritzer, G. (2000). *Modern sociological theory*. 5th Ed. New York: McGraw-Hill Higher Education.

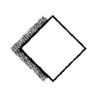
Saussure, F. (1989). *Course in general linguistics*. 3rd Ed. Translated by Roy Harris. Illinois: Open Court.

Swingewood, A. (1984). *A short history of sociological thought*. New York: St. Martin's Press.

Wallace, R. and Alison W. (1980). *Contemporary sociological theory*. New Jersey: Prentice-Hall.

Wallace, R. and Alison W. (1995). *Contemporary sociological theory: Continuing the classical tradition*. 4th Ed. New Jersey: Prentice Hall.

Submitted: April 2006
Approved: November 2006



study of the social science, according to the theory of structuration, is neither the experience of the individual actor, nor the existence of any form of social totality, but social practices ordered across time and space (1992:430)." He assumes that the study should be on the relations between agency and structure rather than being on one of them (Ritzer, 1992). Giddens tries to capture the advantages of these two perspectives in his structuration theory; however, reality is more complicated, and it is not as Giddens wants it to be. Nevertheless, structuration theory expands our theoretical views, and gives us a perspective that operates on a high level of abstract.

References

Bourdieu, P. (1972). *An outline of the theory of practice.* New York: Cambridge University Press.

Bourdieu, P. (1979). *Distinction: A social critique of the judgment of taste.* Cambridge: Harvard University Press.

Blumer, H. (1969). *Symbolic interactionism: Prespective and method.* New Jersey: Emglewood Cliffs. Prentice Hall.

Durkheim, E. (1951). *Suicide.* Edited by Simpson, George. New York: the Free Press.

Durkheim, E. (1995). *The elementary forms of religious life.* New York: The Free Press.

Giddens, A. (1979). *Central problems in social theory.* Berkeley: University of California Press.

Giddens, A. (1982). *Profiles and critiques in social theory.* London: The Macmillan Press.

Giddens, A. (1984). *The constitution of society.* Berkeley: University of California Press.

Giddens, A. (1987a). *Social theory and modern sociology.* Cambridge: Polity Press.

Giddens, A. (1987b). *The nation-state and violence.* Berkeley: University of California Press.

Giddens, A. (1989). A reply to my critics. In David Held and John B. Thompson (Ed.), *Social theory of modern societies: Anthony Giddens and his critics*, (pp.249 -301). New York: Cambridge University Press.

Giddens, A. (1990). *Structuration theory and sociological analysis.* In Jon Clark, Celia Modgil, and Sohan Modgil (Ed.), *Anthony Giddens consensus and controversy*, (pp.297-315). New York: The Flamer Press.

Giddens, A. and Christopher Pierson. (1998). *Conversations with Anthony Giddens: Making sense of modernity.* Cambridge: Polity Press.

Goffman, E. (1959). *The Presentation of Self in everyday kife.* New York: Doubleday Ancher Books.

Levi-Strauss, C. (1963). *Structural anthropology.* New York: Basic Books Inc.

Parsons, T. (1951). *The social system.* New York: The Free Press.

abstract theories. There is no need for us to declare either the 'irrelevance' or the 'centrality' of structuration theory to empirical research. Giddens is trying to give us a theory that can be used in a selective way, and it should be seen as "a sensitizing device;" he is not presenting a "structurationist programme." In sum, Giddens presents structuration theory as a theory that "has its own logic and development and... is relatively autonomous from research." He also says, "Nevertheless, I [Giddens] do think my writings have some direct applications to research work" (1990:299). Giddens presents his theory as a theoretical alternative or an abstract approach to social science, and not as a research program or a research tool. Structuration theory, which "operate[s] at a high level of abstraction," is more of a theory that can be compared to schools of thought than it is a theory for explanatory generalizations (Giddens, 1989: 295). However, he tries to refute the claims that structuration theory is irrelevant to empirical research. He bases his argument on the ability of structuration theory to provide some notions and concepts that might help us to understand social phenomena.

Conclusion

This was a brief presentation of the main approaches in social theory regarding structure and agency debate. I compared the two main theoretical approaches to social theory (structure vs. agency) in terms of the conception of agency and human action, and I presented the third approach (structuration theory) and assessed it in terms of its validity as a theoretical perspective and its ability to operate in empirical research. Each side took a different position from the other regarding agency and human action. Theories of structure focus on structure and the social system as determinants of human action, and they don't give enough space for agency and voluntarism. Theories of agency, on the other hand, tend to ignore the effects of social structure. They consider human action as a meaningful action and that individuals are, to a great extent, free in their actions. Moreover, they reject the idea of determinism, and they deny a primacy of social institutions over the human action. Giddens wants to present a new alternative that is different from the two main approaches. His structuration theory introduces the idea of agency-structure integration, and promotes the idea of the duality of agency and structure. As cited in Ritzer, Giddens stated, "The basic domain of the

He argues that modernity has four institutional aspects: capitalism, industrialism, surveillance, and military power. His analysis is a structural one that ignores the agency of the actors; his analysis is on the macro level. In a contradiction to what he says in *The Constitution of Society*, (1984), "Analysing the structuration of social systems means studying the modes in which such systems are grounded in the knowledgeable activities of situated actors who draw upon rules and resources in the diversity of action contexts" (1984:25), Giddens spends no time explaining how state systems are grounded in the individuals' activities. He presents a comparison between the nation-state and the class divided state. Giddens elaborates on the notion of power, which is significant to his study of the means of violence, at the level of the social system. He argues that power is "the capability to effectively decide about courses of events, even where others might contest such decisions," He also claims, "To be an agent is to be able to make a difference to the world (1987b:9)." However, he doesn't develop this argument in his study. All his focus is on the structural institutional level, especially the military.

Giddens, in most of his writing, argues that there is a duality of structure- not a dualism; however, in this study of the state, he examines and analyzes the structure without developing the notion of duality. He does not show us the role of agency in controlling the means of violence. Therefore, I believe that agency and structure are not necessarily intertwined, as Giddens argued. I also agree with many of his critics on several issues. Thompson, for example, says, "While structure and agency are not antinomies, nevertheless they are not as complementary and mutually supporting as Giddens would like us to believe" (1989:74).

Nonetheless, I still believe that structuration theory is of great importance to social science; probably it is not as helpful as we want it to be to social research. We can refer to it as a philosophical perspective- not as an empirical one. As mentioned above, Giddens believes that this theory works on a high level of abstract, which does not contradict our need in social science for 'theory.' Also, this abstract theory can be a source of concepts and themes that might be useful for our social research. In other words, we should not be on the extreme sides of the equation; we don't have to expect all social theories to operate in empirical research, and at the same time, we don't have to disregard

Assessment of Structuration Theory:

Structuration theory has a great theme of agency-structure integration and an important concept of the duality of structure. Through the notions it presents, structuration theory is a theoretical alternative for the two main theoretical approaches. However, it is difficult for us to apply this alternative because, in reality, it is hard to find that integration between agency and structure. Real world does not work as Giddens may wish or expect. I am arguing that Giddens fails to (1) apply this integration to the real world and this notion of agency-structure integration is an abstract one that cannot be found in real world, and (2) use his structuration theory in his study *The Nation-State and Violence, (1987b)*, but rather he falls into a structuralist position in his analysis, and (3) present an adequate theory that can operationalize as a whole and that could be applied to empirical research. He fails to present a theory that could be used in social research, and which serves as a mechanism that can understand, explain, and, accordingly, predict social phenomena. Giddens himself fails to take the concepts of structuration theory beyond the abstract to reality.

Giddens repeatedly talks about actors as 'knowledgeable agents' who know what they are doing and who are not 'cultural dopes,' but he hardly, if ever, explicitly explains how the duality of structure happens. We agree with him that individuals usually act upon their understanding of the various situations, and also agree with him that social structure is not external to the individuals, but we are left here without an appropriate explanation of the relation between the actions of the individuals and the framework of these actions, which is the structure.

I also agree with him that social structures are produced by the repeated actions of those members of society and are not posed from the outside. Nonetheless, these structures constrain the actions of those actors who produce and reproduce them. He claims that structures are both enabling and constraining the actors. I would say that this notion does not contradict what the structuralists may say. People who are in controlling positions in the social structure are able to take actions that they wouldn't be able to take without their positions, and at the same time, their actions have limits that they cannot exceed.

In his book the *Nation-State and Violence*, (1987b), Giddens focused his analysis on the state, either the modern state or the pre-modern one.

continuity that makes social systems and social structure occur. He states that:

> The basic domain of study of social sciences, according to the theory of structuration, is neither the experience of the individual actor, nor the existence of any form of totality, but social practices ordered across space and time. Human social activities, like some self-reproducing items in nature, are recursive. That is to say, they are not brought into being by social actors but continually recreated by them via the very means whereby they express themselves as actors. In and through their activities agents reproduce the conditions that make these activities possible. (Giddens, 1984).

Giddens tries to make this integration between human agency and social structure, social systems and social institutions possible. The constant repetition of human practices and interaction in habitual forms is what constitutes these large social forms.

Giddens believes that this view rejects the "identification of structure with constraint" (1982:37). He empathizes the notion that structure is both enabling and constraining to human action. He uses language as an example in that individuals use language to express themselves. The individual has to follow the rules and the structures of the language to use it, so this individual is constrained by the structure of this language, but at the same time this language enables the individual to express his/her self. Also, when people use their language they reproduce the structure of their language. Structure might constrain action, but it also enables it by providing common frames of meaning. In the performance of everyday tasks, social actors grasp the idea that language is governed by rules with the existence of a wide range of possible moves and potential outcomes. The discourse of everyday actions, speech-acts, and habits mobilizes reflexive knowledge. Giddens views social life as something more than random individual acts, and yet it is not simply determined by social forces. Rather human action and structure are intertwined, and it is the repetition of the actors' acts that produces and reproduces social structure (Giddens and Pierson, 1998).

relationship between agency and structure (Ritzer, 2000). Giddens places great importance on actors. He believes that actors have the ability to make a difference and that they have power over their actions. They act upon their intentions and motivations; however, some of their intended actions may have unintended consequences.

People, through their routine actions and practices, develop forms and rules for their actions. These forms and rules are produced and reproduced to form and shape subsequent practices. However, Giddens does not think that those rules and forms are the forms of human action itself; they shape it, but they are not the shape of the human action. Structure is not outside social action, but rather it exists only because of it. Giddens argues that human action should not be reduced to social forms; action produces and reproduces these forms. He sees structure differently from other theorists. Structures for him are not outside and external from human action, but rather they are the "medium and outcome of the practices they recursively organize" (1984:25). Nonetheless, for Giddens, the space of human agency is limited and bound. Individuals produce society, but they do so as historically located actors; they do not choose their own conditions.

Giddens focuses on both agency and structure and he believes that they cannot exist without each other. Structures cannot exist by themselves in time and space. Accordingly, human action and practices exist in time and space and they produce and reproduce structures and rules that organize them. However, in his writings on modernity, Giddens finds it somehow troubling to locate human action in time and space. In traditional societies time and space were confined; the latter was the actual area in which agents existed, and time was reduced to the experiences that those agents accumulated while moving in that space. Yet, in modern society these notions are very eluding. Time and space can be extended to reach areas that agents have never experienced, which Giddens calls virtual time and virtual space.

Giddens narrows it down to the basic concept of structure, which is a set of expectations that are produced and reproduced by people's everyday actions. He states, "Society only has form, and that form only has effects on people, in so far as structure is produced and reproduced in what people do" (Giddens and Piersson, 1998). Giddens argues that human action and practices are continued and enduring, and it is the

to function as an abstract and as a theoretical perspective. This theory has been the subject of many critiques for its irrelevance to social research, but, nonetheless, I see the centrality of this perspective to sociological theory in its ability to enable us to view theory differently.

For Giddens, the problem of action in sociology has to be understood within the traditional division in social theory, "a dichotomy between objectivism and subjectivism" (1987a:59). He believes that each side of this division has its attractions, and at the same time has its shortcomings. Each side is privileged to see things that the other side cannot see or even ignores. People on the objectivist side give primacy to society or social institutions, and they correctly, according to Giddens, believe that the social object has "structural properties stretching beyond the activities of individual members of society" (1987a:59). However, because they overemphasize social institutions, objectivists fail to capture the qualities that have been attributed to actors (motivations, meaningful actions). People from the subjectivist side, on the other hand, give priority to human agents over society and believe that those agents have priority in social analysis. Those people have rightly, according to Giddens, realized that actors are capable of understanding the conditions of their actions and that they act upon those intentions and reasons. However, subjectivists fail to see and understand the structural properties that spread beyond the individuals and beyond their actions (Giddens, 1987a).

Giddens opposes the idea that structure and action are dualisms; rather he believes that they are a duality. The structural properties of social systems, for him, "are both medium and outcome of the practices that constitute those systems" (1982:36), which means that actors use structures to perform their actions and by doing so, they reinforce and reproduce these structures that shape their actions, keeping in mind that these structures were produced in the first place by human action and practices. He claims that the connection between structure and agency is a crucial element in social theory. They are a duality that cannot be conceived apart from each other, and that which he calls "duality of structure." Actors make society and yet they are constrained by it.

Giddens rejects the two approaches to theory; he says, "there is no sense in which structure 'determines' action or vice versa" (1984:219). He is neither interested in structure itself nor in action itself, but rather, the

agency. Habitus for Bourdieu are the cultural structures that exist in the actors' minds, and fields are the sets of relations that through practices condition habitus, and habitus, in turn, inform fields. Bourdieu tries to incorporate what is objective into subjectivity in the actors' mental experiences. The agency of actors is limited to the experience of the subjectivity only-

not in the practices nor in the habitus, which some might interpret as Bourdieu's bias to objectivity at the expense of subjectivity.

Structuration Theory:

In his Structuration theory, Giddens tries to explore the question of whether it is the social forces or the individuals that produce social reality. He argues that individuals act upon some degree of planning, knowledge, and intended goals for their action, which means that society evolves from human agency that is intended and planned, and is not a mere evolution. In social life individuals produce and reproduce social norms, values, and rules; yet those very individuals act within the structures and limits of these norms and rules. Individuals in society use these norms and structures to enable and guide them in their interaction with each other. The processes of structuration involve interplay of meanings, norms and power. Individuals, collectively, produce a society that has sets of rules and structures that organize and regulate interaction, and those individuals become regulated by their own products. Giddens states that structures should not be conceptualized as simply placing constraints upon human agency, but as enabling. He argues that structures have both rules and resources and they are both crucial to human agency. Rules guide and constrain action, yet action is not possible without resources. In social interaction, social agents use both resources and rules that are at their disposal; however, Giddens alerts us to the fact that these resources and rules are not deterministic, but are used by knowledgeable and conscious actors. Therefore, the outcome of their action is not totally predictable. Social agents employ the rules that are appropriate to their society and culture which they have internalized through life experiences and process of socialization.

Giddens' structuration theory is very relevant to social theory in general, and to sociological theory in particular. This theory presents a relatively new theoretical way of thinking. Its importance lies in its ability

Agency-structure integration

That being mentioned, we find ourselves between two sides that oppose each other. Besides the two traditional polar approaches, agency-structure integration is a third perspective of looking at sociological theory, and one which might be seen as a solution for this dilemma. This relatively new alternative has been mainly developed in Europe. A few examples of this approach are the work of Anthony Giddens (structuration theory), Margaret Archer (culture and agency), and Pierre Bourdieu (habitus and field). In this section I will present Giddens' structuration theory. I have chosen this theory for its relevance in modern sociological theory.

Giddens rejects the Durkheimian way of viewing society as a reality in itself that is independent from the individual, and yet he is reluctant to be a Weberian that reduces society to the individual. In his new rules of sociological method, Giddens tries to make sociology a science that captures both subjectivism and objectivism. Sociologists, he argues, should not be observers that watch society from a distance, and yet they should not be active participants that subjectively interpret social action. He argues that sociologists cannot make social life as an observable phenomenon independently of drawing upon their knowledge of it as a resource, whereby he constitutes it as a topic of investigation. Giddens claims that sociology should go beyond the polarity of subjectivism/objectivism. He tries to extend the scope of sociology to go beyond the dichotomy of qualitative/quantitative methodological division. This dichotomy was the promise of French positivism that regarded society as a natural phenomenon that can be studied through natural science research tools. Giddens empathizes that sociology should not be science that studies a 'pre-given' universe of subjects, but with one which is constituted or produced by the active doings of subjects. These productions and reproductions of society have to be treated as skilled performances of those subjects.

While dealing with the notion of bridging objectivism and subjectivism in social science, we have to mention the work of Pierre Bourdieu (e.g. *An Outline of the Theory of Practice*, 1972, and *Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste*, 1979). Bourdieu tries to make this connection between his two concepts of *habitus* and *field* through practices. He has a different view regarding structure and

should be studied within its context, so it will not lose its meaning. He stated, "The meaning of things is formed in the context of social interaction and is derived by the person from that interaction" (1969:5). The meaning is derived from the interaction by the person who interprets it and acts upon that interaction. The individual is not made to act in a particular way; he/she acts according to his/her understanding and interpretations of the social conditions. Blumer sees individuals as active actors, rather than those being acted upon. The individual interacts with others according to his/her interpretations of them. The individual acts and responds to others' actions.

Neither Mead nor Blumer denied the existence of structure, but neither of them believed that this structure could determine action. Interactionists study the action from the point of view of the actor; therefore, they are unable to present a theoretical metaphor that can explain where social structure came from. Blumer stated, "From the standpoint of symbolic interaction the organization of a human society is the framework inside of which social action takes place, and is not the determinant of that action (1969:87)." What is at stake for symbolic interaction is action and the actor- not the social framework in which this action exited. Structure is the framework in which human action occurs. That framework does not determine this action.

Erving Goffman is considered the last major sociologist from the Chicago school. In his major work *The Presentation of Self in Everyday Life*, he claimed that the individual is an actor who performs a play for his/her audience to give them impressions that are consistent with his/her desired goals. The actor tries to make his/her audience believe what they see; Goffman stated, "They (the audience) are asked to believe that the character they see actually possesses the attributes he appears to possess (1959:17)."

Like interactionists, Goffman believed that the individual can avoid being controlled by social structures. He also believed that structural conditions are important, but they do not sufficiently explain human action. Thus, human action cannot be completely determined by the social institutions.

Symbolic Interaction:

Herbert Blumer originated the term symbolic interaction. Symbolic interaction is a social-psychological approach. The individual is its main focus, and it also focuses on the interaction between an individual's internal thoughts, emotions, and behavior. The individual, according to symbolic interactionism, is the one who constructs his/her own interpretations, evaluations, and actions (Wallace, 1995). Regarding symbolic interactionism, the person is an active constructor, not "a passive recipient," as Parsons claimed. In this theory, there is a great emphasis on the actor's interpretations of social life.

George Herbert Mead presented a way of analyzing human action that is not structured and not influenced by already existing "conventions" (Wallace, 1980). People do not just simply follow the system, but engage in processes of making their own decisions. Mead's concept of the self is significant to the symbolic interaction theory. The self for him was an active and creative organism. The individual receives values, norms, roles, and status in his/her social life; then the individual practices them in self-interaction. In this process, individuals within a situation think about and react to that situation. Interactionists emphasize the thinking that the individual does, and they claim that this thinking shapes the action. Furthermore, they think of socialization as a process in which individuals are allowed to develop their ability to think. For interactionists, individuals actively receive, shape, adapt, and develop the means that they use in their social interactions. Interactionists in general emphasize the ability to think; symbols and language are means that improve the ability to think. Their concern is how people learn meanings during interaction and socialization.

As mentioned earlier, Blumer coined the name symbolic interaction. He focuses on the meaning of human action, and he stated three premises: (1) Human beings act toward things on the basis of the meanings that the things have for them. (2) The meaning of such things is derived from, or arises out of, the social interaction that one has with one's fellows. (3) These meanings are handled in, and modified through, an interpretive process used by the person in dealing with the things he encounters (1969:2). The meaning of an object is derived from social interaction. Human action is a meaningful behavior. Blumer claimed that sociological study should be empirical, and that social phenomenon

defined and motivated in terms of a system of culturally structured and shared symbols (Parsons, 1951:5-6).

Here, Parsons emphasized the idea that individuals interact with each other in situations in which their motivations and their relations to each other are determined by the system. Parsons' main focus was on the system at the expense of the individuals, and how society or the system controls them. Parsons is criticized for his assumption that actors are merely "passive recipients" in the process of socialization (Ritzer, 1992).

As a structural functionalist, Parsons agreed with structuralists in that the relations between actors are central to the social system. He said, "It is the structure of the relations between the actors as involved in the interactive process which is essentially the structure of the social system (1951:25)." Furthermore, in a social system, the act is the primary unit in the process of social interaction. However, Parsons believed that it would be more useful if we look at a higher level of unit than the act; we should look at the structure of relations between actors.

Thus, in the previous pages I have presented some of the structuralist and the functionalist theorists' arguments which focus on structures and systems and, to a great extent, disregard actors and their agency. In such approaches, the emphasis is on the importance of structure and the system over the actors who act and participate in these systems. If this is so, then how could social change possibly happen? Is the social world that static?

Theories of Agency

This section will focus on theories of agency that emphasize the undetermined nature of human action and oppose the determinism of theories of structure. Theorists in this approach believe that action is voluntary and originates from the actor. They focus on the social interaction at the individual's level and ignore large-scale social structure. There is a tendency in this perspective in general to deny the impact of social organizations and institutions on human action. Interactionists believe that actors are aware of the conditions of their action and they act voluntarily and purposely. Action is not a product of external social forces.

social system to satisfy the society's needs. These needs are fulfilled by the social system through the individuals.

Durkheim thought of society as a whole, an entity, which has its own characteristics that are different from those of the individuals who compose it. Society exists above the individuals who are born into an already existing society (Durkheim, 1951). The basis for Durkheim's functional theory is social solidarity, integration, and regulation of the society (Wallace, 1995). In his major work, *Suicide*, Durkheim focused on the effect that the degree of social integration has on individuals. This integration has a function; when it functions properly individuals act and react normally, but when some individuals either fail to integrate with, or over integrate with their society, suicide rates will increase. This integration keeps the society in 'normal' conditions. Solidarity is integral to society, and its function is to keep people together and to keep societies in normal conditions.

Durkheim thought of society as an organic whole that functions to satisfy its needs. In his book *The Elementary Forms of Religious Life*, he claimed that religion has a function; religion helps people to be integrated into their society and into each other. Durkheim (1995) viewed social institutions as wholes that function to promote social solidarity. Yet, he did not view individual behavior from the point of view of the individual, or what that behavior means to the individual. Rather, what really was at stake for Durkheim is the consequences of that behavior or action on society.

Talcott Parsons, the leading American functionalist, picked up on Durkheim's concern with solidarity and society as a system. One of Parsons' major works was his book *The Social System* (1951). In this book he tried to put into a general form the main outlines of the structure of the social system. Parsons claimed that the social system is constructed of individuals who interact with each other. He stated:

> A social system consists in a plurality of individual actors interacting with each other in a situation which has at least a physical or environmental aspect, actors who are motivated in terms of tendency to the 'optimization of gratification' and whose relation to their situation including each other, is

Writing on structuralism is incomplete without mentioning structural Marxism. I have chosen to write on Louis Althusser because of the importance of his writings and their impact on sociology. Like other structuralists, the writings of Saussure have influenced Althusser. Althusser's attention is directed toward the social totality, and not the individual; individuals are only occupiers of positions in the social system. He believed that the analysis of any social formation (capitalism, socialism, etc.) should be conducted by studying the whole totality, not its objects and their actions. Generally speaking, actors, from the structuralist point of view, are more or less passive vehicles for the power of the structure and the system (language, economic, or any social system). Giddens (1979) criticized Althusser for not giving enough credit to human agency: he states:

> If we understand the social totality as a structure, according to Althusser, and thus as 'self-determining' or, as he puts it, 'determining its elements', it follows that human actors are never more than occupants of positions within the structure; they are in his now notorious terms, 'supports' or 'bearers' of the structure (1979:157).

Furthermore, we can see Althusser's idea of structuralism clearly in his analysis of ideology. From this point of view, ideology can be defined as "a system of representations" that "impose" themselves on individuals, and ideology is not produced by the will of the individuals, but by institutions (Swingwood, 1984:291).

Functionalism:

The functionalist perspective and the structuralist perspective are almost in the same position regarding structure and agency; they both put more emphasis on structure at the expense of agency. Durkheim claimed that social institutions exist to satisfy some social needs. Moreover, he uses biology as a model to explain the functioning of the social system. In the biological organism, each part does its (job) function in order to operate the system. Functionalism differs from structuralism in its perspective on individuals. Instead of seeing the individuals occupying and filling specific positions in structures, and individuals' actions as determined by those positions, functionalism understands the role of the individuals differently. In functionalism, individuals act in the

distinction between "(1) what is social from what is individual, and (2) what is essential from what is ancillary and more or less accidental (1989:13-14)." He defines language as "nothing other than a social institution," and individuals cannot control this institution. Saussure describes language as a product that is "passively registered" by individuals who have no control over it. Speech, on the contrary, is an act that consists of human agency and human will, in which individuals choose, select, and combine words and other elements of their language that help them to express their ideas and thoughts.

Individuals cannot control the language or make it obey their own will because language exists independently from the person. No individual can retain the whole system of language. Therefore, in order to understand how language works, one has to keep its rules in mind. There are grammatical rules that direct the structure of language. Such structure gives language its meaning and makes communication possible.

Another structuralist who emphasized what is collective and universal rather than what is individual was Levi-Strauss, who Kurzweil calls "the father of structuralism (Ritzer, 2000:456)." Levi-Strauss focuses on the relation that exists between units at the expense of the unit itself. He used the same method that is used in structural linguistics, which focuses on the relations between the elements instead of the elements themselves that are integrated into systems and controlled by general laws (Levi-Strauss, 1963). He extended Saussuer's work on linguistics to anthropology, in which he claimed that kinship relationships -just like language- have a system and a structure.

Like other structuralists, Levi-Strauss gives emphasis to the relations between elements, and not on the elements themselves. He stated, "The error of traditional anthropology, like that of traditional linguistics, was to consider the terms, and not the relations between the terms (1963:46)." He does not focus on the terms; rather, he emphasizes their relations, their structure and their order. He does not see any significance in the terms themselves; he is concerned with the framework in which they exist and their structural relations within this framework. Furthermore, Bourdieu criticized Levi-Strauss for his view of social actors; he stated, "My intention was to bring real-life actors back in who had vanished at the hands of Levi-Strauss and other structuralists" (Ritzer, 2000:399).

Thus, my argument is that these two main approaches deal with human action in different ways and take opposite positions. Theories of structure do not allow agency, or at least do not give it enough space in social life. The action of individuals is involuntary, and is mostly reactive to and determined by the social system. In contrast, theories of agency claim that human action is undetermined and individuals interact and choose the action they want to perform in social life. This perspective has difficulty accounting for stability over time, and has an undeveloped conception of structure. Giddens' theory presents 'a new' way of seeing social theory. I will present the main claims and notions of this theory, and critically assess its effectiveness and usefulness to social theory, and its validity for empirical research.

Theories of Structure

Structuralism:

Structuralism is deeply rooted in Durkheim's writings. Such an approach views society as a system, with individuals as its products. Modern structuralism started as an approach to linguistics, especially in the work of Saussure (1857-1913) and in the work of Levi-Strauss in anthropology. In structuralism, social structure has primacy over human action. Structure is usually viewed as separate from, but at the same time determining of, human action. Followers of this approach, in general, believe that the relationships between the underlying elements of structure produce different types of social systems. Furthermore, their focus is not on the elements themselves, but rather on the relationships between them. They also believe that action is the product of the underlying structure.

In his book, Course In General Linguistics, Ferdinand de Saussure stresses the importance of the linguistic structure. He states, "The linguist must take the study of linguistic structure as his primary concern (1989:9)." The linguistic structure is able to solve various difficulties that face linguistics, and it provides something that can be satisfactorily grasped. Linguistic structure is only a part of the language, but nonetheless, it is, as he emphasizes, "an essential part" of it (1989:9). The structure of a language is "necessary convictions" that are used by members of society to enable them to use their language. In his work, Saussure made a distinction between language and speech which is a

Introduction

This paper consists of three main sections: the **first one** will present examples of theories of structure, **the second** will present an example of theories of agency, and **the last section** will be on structuration theory. The first section of this paper will deal with theories of structure. This approach consists of several theories. Structuralism fits within this approach as well as functionalism and other theories. Both focus on social structure and the social system at the expense of agency. They give structure enormous importance-to the point that proponents believe it can control human action and potentially determine it.

The second section will discuss symbolic interactionist theory as an explanatory case of the agency theories. However, there are other theories in this category such as ethnomethodology and phenomenology. In my paper, symbolic interaction is presented as a paradigm of theories of agency. This perspective presents human action as a meaningful action that obtains its meaning by social interaction, without paying much attention to the social structures which may enable or constrain that action. Human action is not determined through social structure, and the goal of the theory is to understand the meaning of the action, but not to predict behavior. This theory operates only at the interaction level of analysis and fails to present a theoretical concept of structure as an important factor to human action.

The last section will be devoted to presenting Anthony Giddens' structuration theory. This theory proposes agency-structure integration. In the last few decades, some theorists tried to take a middle point in the structure-agency debate. Giddens' structuration theory will be used as a representative model of this new approach. Giddens rejects both earlier approaches because each one of them misses the opportunity to see what the other approach presents. Structuration theory suggests that agency and structure are a duality, and not a dualism, and that social life is not characterized by agency or structure, but rather is structure and agency at the same time. For Giddens, structure and agency are intertwined and they are produced by human subjects in daily life; thus, they cannot be separated from each other.

Structuration Theory: A Third Alternative

*Fawaz O. Alanezi**

Abstract: One of the central problems of social theory is the dualism of structure and agency. Sociological theories are often categorized according to their emphasis on human action (agency) versus structure. We as sociologists, find ourselves between two sides that oppose each other. In more recent years, and especially in Europe, there is a new approach that has been developing; this approach is agency-structure integration. A few examples of this approach are the work of Anthony Giddens (structuration theory), Margaret Archer (culture and agency), and Pierre Bourdieu (habitus and field). In this paper I will critically present and assess Giddens' structuration theory because of its significance in modern sociological theory. This paper will present a brief analysis and assessment of Giddens' structuration theory in terms of its validity as a theoretical perspective and its ability to operate in empirical research. I argue that (1) Giddens fails to apply this integration to the real world, and that this notion of agency-structure integration is an abstract one, which cannot be found in reality, and (2) Giddens fails to present an adequate theory that can be operationalized as a whole, and that could be used in empirical research, and (3) using his study The Nation-State and Violence as an example-, Giddens fails to use his structuration concept, but rather he uses a structuralist position in his analysis. Giddens fails to present a theory that could be used in social research, and which serves as a mechanism that can understand, explain, and, accordingly, predict social phenomena. Nonetheless, his theory is still of great significance to social science in the abstract.

Key words: Structuration theory, Agency, Structure, Human action.

---

* Dept. of Sociology, College of social sciences, Kuwait University, Kuwait.

الواقع الاجتماعي النفسي لمقاهي الإنترنت

صالح ليري(*) ، محمد حاجي(**) ، وفاء عوض(***)

ملخص: لقد خطا العالم خطوات واسعة في استخدام تقنيات المعلومات لخدمة البشرية وتوثيق أواصر الاتصال بين الثقافات والحضارات في العالم، ولا شك في أن هذه التقنية قد أثّرت تأثيراً قوياً على مستخدميها بطرق شتى. ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تقدير الآثار الاجتماعية والنفسية على مستخدمي تقنية المعلومات، وعلى الرغم من أن هذه التقنية قد قدّمت تجربة مميزة من حيث البعد العلمي والآلي فإن لها آثاراً سلبية أقل ما يقال عنها إنها غير مرغوبة، وتركّز هذه الدراسة على تأثيراتها النفسية والاجتماعية على روّاد مستخدمي مقاهي الإنترنت، وقد استخدمت في الدراسة عينة تتكون من 100 فرد يمثلون محافظات الكويت الست، وتنوعوا بين مختلف شرائح المجتمع الكويتي، وتمثل العينة قاعدة مستخدمي مقاهي الإنترنت وروادها في دولة الكويت.

المصطلحات الأساسية: مقاهي الإنترنت، التأثيرات الاجتماعية والنفسية، رواد الإنترنت.

(*) وزارة الصحة العامة، دولة الكويت.
(**) معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت.
(***) معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت.

Appendix 3
Gender Distribution of Respondents of each Café Used in the Study from the Five Governorates in Kuwait

Gender	Number of Respondents	%
Capital Governorate		
Male	21	72
Female	8	28
Total	29	100
Hawally Governorate		
Male	23	79
Female	6	21
Total	29	100
Al-Farwaniah Governorate		
Male	17	81
Female	4	19
Total	21	100
Al-Jahra Governorate		
Male	7	78
Female	2	22
Total	9	100
Al-Ahmadi Governorate		
Male	8	67
Female	4	33
Total	12	100
Total Males	76	76
Total Females	24	24
Total Respondents	100	100

Appendix 2
List of Internet Cafés of Five Governorates in Kuwait used in the Study with their Contact Numbers and Number of Respondents from Each Café

Sr. No.	Name of Café	Contact No.	Number of Respondents
I. Capital Governorate			
1	Ultra Net Café	241 3107	9
2	Princess Diana Internet Café	246 1830	8
3	Bayan Internet Café	240 5788	7
4	Internet Palace	244 6073	5
		Total	**29**
II. Hawally Governorate			
3	Arizona Café Net	573 7889	6
2	Clean Café	571 5595	6
3	Jambo Net Café	264 9000	5
4	Kempa Internet Café	261 6646	6
5	Kar Kadero Internet Café	561 6672	6
		Total	**29**
III. Al-Farwaniah Governorate			
1	Al Hoot Internet Café	472 2013	6
2	Al Khaiah Interent Café	471 4908	5
3	Lobby Internet Café	474 5225	6
4	Florida Internet Café	476 1163	4
		Total	**21**
IV. Al-Jahra Governorate			
1	World Net Café	381 1366	4
2	Spider Internet Café	433 7328	5
		Total	**9**
V. Al-Ahmadi Governorate			
1	Oasis Café	392 43023	8
2	Quality Internet Café Center	3911 520	4
		Total	**12**
		Total Respondents	**100**

Appendix 1
The Questionnaire

Part 1

1.1. Name:

1.2. Age: (16-20), (21-30), (31-40), (over 40)

1.3. Gender: male () Female ( )

1.4. Nationality: Kuwaiti ( ), Non-Kuwaiti ( ).

1.5. Marital Status: Single ( ), Married ( ), Divorced ( ), Widowed ( ).

1.6. Level of Education: Literate ( ), Middle School ( ), Diploma ( ), College ( ), Graduate Studies ( ).

1.7. Monthly Income (in KD, 1 KD = $3.3): (250-300), (300-500), (500-1000)

Part 2

2.1. How many hours do you use a computer per day?

1 hour ( ), 2 hours ( ), 3 hours ( ), More than 3 hours ( ).

2.2. How many year have you been using a computer?

1 year ( ), 2 years ( ), More than 6 years ( ).

2.3. How many hours do you spend around a computer per day?

2 hours ( ), 4 hours ( ), 6 hours ( ).

2.4. What is your time limit for using a computer per day?

2 hours ( ), 3 hours ( ), 4 hours ( ).

2.5. How well has your relationship been your friends throughout this period?

Good ( ), Mediocre ( ), Poor ( ).

2.6. Do you have opportunities to make new friends?

Many ( ), Some ( ), Very Few ( ).

2.7. How often and how much do you consume coffee, tea and carbonated beverages?

References

Mwesige, G. (2004). Cyber elites: a survey of internet café users in Uganda. *Telemetric and Informatics*, V.21: 83-101.

Baran, K. (2001). Cited in "Internet cafes booming in Turkey. *Turkish daily News, 31 March.*

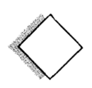
El-Nawaay, M. (2000). Profiling internet users in Egypt: Understanding the primary deterrent against their growth in number, 10th Annual Internet Society Conference, 18-21 July, Japan, Yokohama.

Minges, M. (2001). *The internet in an African LDC: Uganda case study. International Telecommunication Union Study.*

Robbins, M. (2002). Are African women online just ICT consumers? *Gazette, V.64, No.3: 235-249.*

Lee, S. (1999). Private uses in public spaces: A study of Internet café. *New Media and Society, V.1, N.3: 331-350.*

Submitted: December 2005
Approved: November 2006



ages do not exceed 25 years, which is a critical period in a person's life when ones personalities, characters, and attitudes toward life are being formed. They spend an average of 15 hours per week and KD 100 ($330) per month at an Internet café.

7. Summary

En route and integral to the globalization process, information and communication technology is being developed at an increasingly fast pace to serve and develop humanity by drawing its cultures and knowledge closer to each other; as a response, our societies are transformed. The objective of this study is to identify and evaluate the social and psychological factors that impact high communication technology users, mainly those that patronize Internet cafes regularly and form their client base.

Assessment and evaluation of pertinent social and psychological study factors has shown that although the vast and extremely sophisticated information and communication technology available today has brought about a scientific and engineering revolution, it has also transformed our societies and impacted our cultures in many negative ways that are less than desirable, and that these are manifested socially, psychologically, and physically.

Having carried out the empirical research and discovered the above mentioned data, parents, caretakers, and educational and health professionals must be completely aware of and educated about the repercussions of spending excessive hours at a computer and at 'Internet cafes,' as they are called. There is definitely an opportunity cost to wasting valuable mental, financial, and time resources.

In addition, with respect to users that are above the age of 30, the research has shown that their usage is somewhat different than their younger counterparts, since their usage is toward more professional and knowledge oriented applications. Nevertheless, the majority of this group of users has reported that their familial problems have increased, and that their home lives have deteriorated.

In closing, it may be concluded that tools of modern technology may be put to use to serve mankind and its development, or they may be used adversely to compromise the livelihood of people. Therefore, it is up to us to make that choice and decide how we will use these tools.

while communicating exclusively with the machine, which spurs an internal subconscious cognitive preoccupation with the machine and its processes, as if it were a very intimate friendship.

8. Also evident from the survey was a 68% increase in social and family problems due to the users' absence from time designated for family activities and social gatherings. Time spent on the computer is usually at the expense of other social or family obligations, outings, and commitments. These extensive computer related sessions give thrust to a stressful, argumentative home environment, especially when the user is a student and his/her parents are concerned about the time that he/she is spending away from school studies and formal responsibilities. In the case of a married user, the situation is even more impacted and more complicated since the neglect is usually toward the spouse and the children and the users' responsibilities toward them, and since he/she, in effect, is the care taker and is seen by the other party as a negligent partner and care taker.

9. It has also been noticed that with increased usage of the machine and increased lengthy, conversational sessions with the computer, users become more nervous, angry and easily irritable and agitated, due to the fact that they become increasingly demanding with the pace and speed of retrieving information, data, and any other application from the machine. Computer glitches and slow downs are an imperative and inevitable. This unhealthy attitude that users inevitably carry out with their computer sessions extends to other facets of their lives, manifesting itself socially, psychologically, and physically.

10. Having discussed the social and psychological impacts earlier, the physical impacts may include neck and back pain and visual and ophthalmologic weaknesses and disorders that are mainly due to not using a screen filter.

11. However, one of the main advantages and positive outcomes of developing a habit such a the one researched in this study is the fact that users are utilizing a scientific, knowledge based tool or instrument, and hence, undoubtedly acquire useful technical skills that may be put to use in more productive, professional settings, maybe later on in their lives.

It is evident from the results of this study that the majority of those that patronize Internet cafes are school goers and college students, whose

6. Analysis and Conclusions

Upon intricate analysis of the results of this study, the following psychological, behavioral, and social trends amongst participants in the study have been observed:

1. 75% of clients enjoy good social relationships with their friends and acquaintances who also patronize Internet cafes for educational and entertainment purposes. This is a positive outcome, whether it is on an individual or a communal basis.

2. Also, the fact that Internet cafes are, in fact, gathering points for many teenagers and young adults creates opportunities for developing new friendships and bonds between people from diverse cultural, educational, attitudinal and behavioral backgrounds. That in itself fosters the development of a more culturally diverse and cosmopolitan society.

3. Non-smoking awareness, and hence, decreased smoking has spread to Internet cafes, in spite of the fact that smoking is allowed. However, because of the threat of smoking to people's health, it is advisable that smoking be banned in these cafes.

4. Intellectual activity and intense involvement in computer-related technical and substantive issues have been noticeable at Internet cafes, and this has spurred a sense of constructive competitiveness amongst users trying to know and practice the latest computer techniques and acquire the latest know-how and information.

5. Concurrently, 68% of the young clients that were sampled underwent many undesired, negative attitudinal changes that included greater periods of isolation so that they could, in effect, spend greater time with their computers rather than socialize with their families and friends or interact with their natural surroundings. This overwhelming connection to a machine spurs social and psychological problems.

6. Over-sensitivity with family and friends is also noticeable amongst users, often due to the fact that they are stressed while learning how to become efficient users, and moreover, feeling shameful and over-sensitive to seek help, which consequently spurs attitudes of in lack of confidence and poor self-esteem.

7. Attitudinal changes rooted in psychological impacts may also arise from sitting in front of the computer for extended periods of time

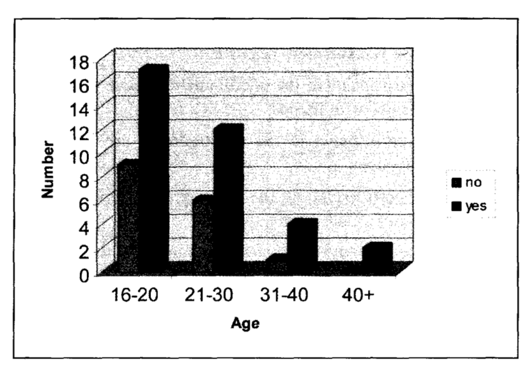


Figure 2. Correlation between Age and Family Problems

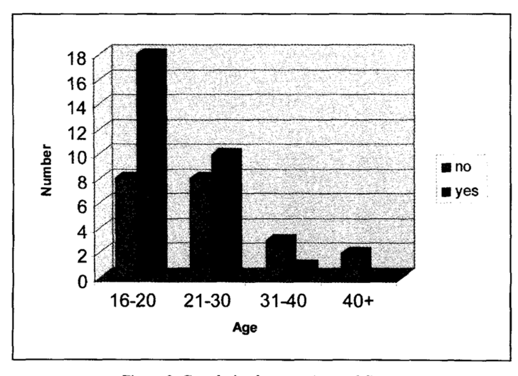


Figure 3. Correlation between Age and Stress

6. 68% of participants in the questionnaire feel that their attitudes and behaviors have become more negative.

7. 56% of participants in the questionnaire believe that they have become more sensitive with friends.

8. 72% of participants in the questionnaire are mentally preoccupied with computers.

9. 80% of participants in the questionnaire report that their academic and scientific skills have improved.

10. 68% of participants in the questionnaire report that their family problems have increased.

11. 58% of participants in the questionnaire report that they have become more anxious, nervous, and temperamental.

12. As far as physical complaints are concerned, eye tension and neck and upper back pain are the only ailments reported.

The following figures show the relationship between the age of the participants and various variables that include differences in behavior, family problems and stress.

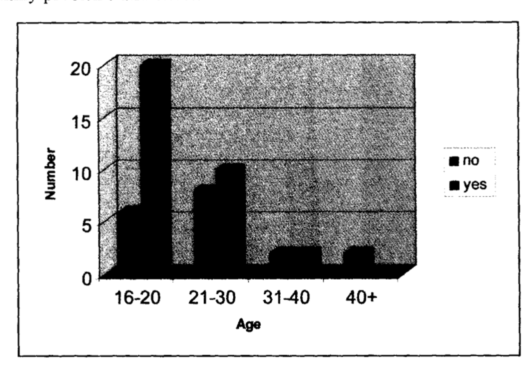


Figure 1. Correlation Between Age and Difference in Behavior

Table 1. Profile of the Internet Café Users in Kuwait

Age Groups → Variables ↓		16-20	21-30	31-40	40+	Total	Percentage %
Sex	Male	34	30	8	4	76	76
	Female	18	6	0	0	24	24
Nationality	Kuwaiti	48	20	2	0	70	70
	Non-Kuwaiti	4	16	6	4	30	30
Marital Status	Single	52	24	2	0	78	78
	Married	0	12	6	4	22	22
Educational Level	Intermediate	10	0	0	0	10	10
	High School	34	10	2	0	46	46
	College	8	26	6	4	44	44
Monthly Income	< $ 750	50	12	2	0	64	64
	$750-1000	2	14	0	0	16	16
	$1000-1650	0	2	0	0	2	2
	1650-3300	0	10	4	4	18	18
Total		52	36	8	4	100	100
Percentage (%)		52	36	8	4	100	100

However, qualitative results that show social and behavioral factors may be summarized as follows:

1. Approximately 75% of the sample believes that they have had good relationships with their friends throughout the time that they have been patronizing internet cafes.

2. 28% of the sample that participated in the questionnaire claim that opportunities for making new friendships have been few.

3. 72% of Internet café clients sampled are non-smokers: however, those clients that are smokers report that they tend to smoke excessively while patronizing an Internet café.

4. 78% of the Internet café clients questioned report that their consumption of tea, coffee and carbonated beverages did not increase during their presence at an Internet café.

5. Interactive activity with friends also remained constant.

and effort available, the sample will represent the study community more reliably than the probability sampling techniques, and the sample will serve the aims and objectives of the study. At the first stage, Internet cafés were listed in the Kuwait Yellow Pages (Kuwait United Company for Advertising, Publishing and Distribution, 2004/2005, : 84).

Then a sample of 17 cafés covering the 5 governorates were selected (Appendix 2). To each moderator in the cafés a list of specifications was offered. They were asked to phone the assistant researcher on two nominated days per week if a customer that fit the requirements was present in the café. The targeted customer was subsequently interviewed and a questionnaire was collected. A gender-wise distribution of respondents from each café is also given in Appendix 3. This resulted in 100 questionnaires representing all the parameters of the study community.

5.3. Results

This study revealed the following characteristics about Internet café users. The following is a summary of the findings (Table 1):

1. Young adults between the ages of 16 and 30 compose 88% of the target population, or Internet café solicitors. Of that 88%, 52% are between the ages of 16 and 21 and 36% are between the ages of 20 and 31.

2. Males compose 76% of Internet café users, which is three times as many as their female counterparts.

3. The ratio of Kuwaitis to non-Kuwaitis is 70% to 30%.

4. Unmarried individuals compose 78% of users, which is three times as many as those that are married.

5. 40% of clients are high school degree holders and 50% of users are college degree holders.

6. 64% of clients earn an average salary of KD 150 ($500) (high school goers), followed by those that earn salaries in the range of KD 250($750) to KD 300($900), and they compose 17% of users, and then by those that earn between KD 500 ($1650) to KD 1,000 ($3300) per month, who also compose 17% of users.

7. Users spend 3 hours and 30 minutes daily, on average, at an Internet café.

8. 84% of clients have between 1 and 2 years of computer experience.

1. Collect data about the psycho-social factors typical of users of these communication facilities and devices.

2. Identify psycho-social factors prominent amongst users.

3. Identify the types of psychological disturbances (if any) that Internet users may face.

4. Give professional benefits to the various applied administrative bodies in the country that address these issues.

Having presented the objectives of this study and its importance, we find that it is imperative that we address the following issues:

1. Social problems.

2. Psychological problems.

3. Attitudes of these individuals.

4. The propensity of additions amongst these individuals, especially additions to substances that include primarily caffeine, which may affect their thinking.

5. Addiction to using the Internet and other computer devices.

5. Research Methodology and Results

5.1 Methodology

This study focuses on identifying psycho-social factors that affect Internet café users. The research team for this study prepared a survey that is composed of 26 variables, at several levels (refer to appendix 1). The sample population is made up of 100 individuals that are derived from diverse geographic, educational, ethnic and social backgrounds, and hence, are representative of the country geographically, educationally, ethnically and socially. In addition, gender and age have been factored in to the sample, so that the sample is representative of the population at large. The sample group has been selected carefully in order to reflect the challenges and issues that face Kuwait's youth today.

5.2. Sampling Procedures

Non-probability samples were found to serve the purpose of the presented study, as the population of study is widely dispersed and non-homogeneous. Judgment or purposive samples were collected using the snowball technique, (Edris, 2005).

Through this technique, the sample size will be suitable to the time

found that students were the second largest user group, the first being professionals. Even in the United States, younger, and more educated people use the Internet cafés.

(Minges, 2001) stated that most of the Internet café attendants use the net for e-mail and downloading software or music. (Robbins, 2002) described the Internet café landscape in Senegal as dominated by students who predominantly use the Internet café to check e-mail and check out entertainment sites. Lee (1999) also found that e-mail use was the most predominant use in an Internet café in Southern England. Baran (2001) also found e-mail to be the most popular use in Turkish Internet cafés. El-Nawawy (2000) examined the profile of the Internet and Internet café users in Egypt and found that most of the users were the younger people who mainly used these cafes for e-mail, playing games, and entertainment. In Kuwait, Internet cafes started in the early nineties and now are spread all over the country, and are attended by both nationals and expatriates. Internet cafés users are generally young or students in intermediate and high school.

This is an explorative study that aims to address the social and psychological impact of modern forms of telecommunications on users, in addition to the problems and challenges that these groups may face.

2. Plan of Research

This study will focus on the social and psychological factors that impact Internet users throughout various stages of their professional and personal lives, by using a carefully designed survey. A list of Internet cafés used for the survey is included in Appendix 2. Internet café users form the study sample for this research. This study will hopefully initiate a series of other related studies that focus on how modern forms of communication affect users socially and psychologically.

3. Significance of the Research

This study aims to profile the background of the sample selected by typologizing their individual living, cultural, familial, attitudinal, and educational levels and standards, and then attempting to correlate these factors with the type and level of usage.

4. Objectives

The main objectives of the study are to do the following:

purchasing hi-tech products, which covers only one aspect of the information age. In fact, it is imperative that Arab societies develop a clear vision in their approach to the information age, not only from a technical standpoint, but also from a socio-economic outlook, by utilizing it effectively to develop and upgrade their human resources and to improve their environment and surroundings, in an effort to meet and serve the real needs of our societies.

If Arab consumers continue to receive an overflow of technological services that do not serve their real needs, they will develop passive futures. This is one of the primary problems that is faced by Middle Eastern societies in this information age, especially when countries in this region vary in their preparedness for embarking upon its experiences, and in accepting the inherent transformation and benefits of this technology. There is also the concern about retaining the original identity, traditions, norms and value systems of these cultures.

However, the pivotal question to be addressed is whether the benefits of using this medium, the way it is currently used by the segment of the population identified in this study, offset the social and psychological costs, or not. This study aims to address many of these pressing issues and questions by identifying and evaluating the social and psychological impacts of Internet cafés on their users.

The Internet café phenomenon has been described as a resurrection of "the original notion of the coffee-house where people gathered to read newspapers, gossip and generally do what is now known as networking" (Lee, 1999). In many countries, the cyber café combines the cultural and social dynamic of the traditional café with the more global prospective that the Internet provides. One of the leading Internet café resources is the online-the Internet guide (http//www.netcafeguide.com)-a list 4000 cyber cafés in 165 countries.

Mewesige (2004) examined the prospects and problems of Internet use in Africa, focusing on a profile of Internet café users in Uganda. According to the results of his survey, 60% of the Internet café customers were males, 73% were single, 78% had no children, and the median age was 25. 80% of the Internet café users were under 30, less than 4% over 40, and 39% were college graduates. Baran and Kologlu (2001) studied the profile of Turkish Internet café users and found the 80% of them in Ankara were males, and 90% were single males, mostly students. (Lee, 1999), who investigated Internet café use in Southeast England, also

Socio-Psychological Impact of Internet Cafés on Frequent Attendants

Saleh Lairi [*]***, Mohammed Hajeeh*** [**]***, Wafa Awadh*** [3]

Abstract: Great strides have been taken in today's world toward utilizing information technology to serve humanity effectively and to link cultures, civilizations and spread knowledge around the world. The use of this technology has transformed our world and has undoubtedly affected its users in many ways. The objective of this study is to assess the social and psychological impact of this medium on its users. Although information technology has presented to the world a holistic experience from a scientific and a mechanical perspective, it has impacted our lives in many other ways that have been less than desirable. This study focuses on the psycho-social effects of Internet cafes on their clients. The sample population used in the study is one hundred users derived from the six governorates in Kuwait, and being from diverse socio-economic backgrounds, commensurate with, and representative of, the client base of Internet cafés in Kuwait.

Key words: Information technology, Psycho-social effects, Internet café

1. Introduction

Arab societies should define their position toward the information age, and their role in the new global environment in which we live, particularly from the perspective that the cultural invasion ensuing from this process threatens the traditional Middle Eastern personality/persona and character. Our approach and attitudes toward the age of information should be holistic; and not one that is relegated to the limited act of

---

(*) Ministry of Public Health, Kuwait.
(**) Kuwait Institute for Scientific Research, Kuwait.
(***) Kuwait Institate for Scientific Resarch, Kuwait.

Articles in English

Reports:

Dissertation Papers:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 35 - No.2 - 2007

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy,* (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

Articles in Arabic:

University of Kuwait

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 35 - No. 2

2007